الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني
1962-1960

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر02
في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتان:
- حليمة بن عيسى
-

بإشراف الأستاذ:
-د امحمد بوحموم

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الصفة	الرتبة
أ.د. محمد بليل	أستاذ محاضر	رئيسا
د. امحمد بوحموم	أستاذ محاضر	مشرفا مقررا
د. كريمة حرشوش	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

1446-1447ه الموافق لـ 2024-2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله والصلاة والسلام على رسول الله

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان

إلى الدكتور الفاضل "**امحمد بوحموه**" على قبوله الإشراف على هذا العمل

وعلى توجيهاته ومساعدته القيمة لي

والشكر الموصول إلى أعضاء اللجنة المناقشة كما أتقدم بجزيل الشكر

إلى كل أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا علينا خلال مسارنا الدراسي

وكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة خاصة

الأستاذ "**محمد بن عيسى**" (الوالد)، الأستاذ "**عامر عنان**"

الأستاذ "**ودان بوخفالة**" والمستشار "**محمد موتريمي**"

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين

اللذين علماني قيم ومعاني العفة والشرف وفعل الخير قدر الاستطاعة

فلهما مني أجل الاحترام والتقدير

وأدعوا ربي لهما بكرة وأصيلا أن يرحمهما كما ربياني صغيرا

وإلى كل أفراد العائلة وإلى كل الصديقات وزملاء العمل

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل المتواضع

ولو بالكلمة الطيبة

حليمة بن عيس

المختصرات

ALN : Armée de Libération Nationale.

CNRA : Conseil National de la Révolution Algérienne.

CCE : Comité de Coordination et d'exécution.

CIG : Comité interministériel de la guerre.

CPA : Comité permanent algérien.

CRUA : Comité révolutionnaire union et action.

COM : Comité des opérations militaires.

DLGC : Direction de liaison générale et communication.

DOP : Direction opérationnelle psychologique.

DNCH : Direction nationale du code et du chiffre.

DARG : Direction de l'armement et de ravitaillement générale.

EMG : état-major général.

EMO : état-major l'ouest.

EME : état-major l'est.

FLN : Front de libération nationale.

GPRA : Gouvernement Provisoire de la République Algérienne.

MALG : Ministère de l'armement et des Laissons générale.

MARG : Ministère de l'armement et de ravitaillement général.

MTLD : Mouvement de la Triomphe pour les Libertés

Démocratiques

MLGC : Ministère de Liaison Générale et Communication.

L'OS : Organisation Secrète.

OAS : Organisation de l'Armée Secrète.

PPA : Parti Populaire Algérien.

مقدمة

مقدمة:

عرفت الثورة الجزائرية تنظيما محكما على مستوى قيادتها، نتج عنه ظهور ثم تطور في الهيئات القيادية، كانت البداية مع بروز أول قيادة هي المنظمة الخاصة التي تبنت العمل العسكري، ثم اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي حاولت إعادة التنظيم ودعم العمل المسلح وتوحيد القيادة وإيجاد حل للمشاكل والخلافات، حتى انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 الذي انبثقت عنه الهيئات الإقليمية (الولايات) والمركزية (لجنة التنسيق والتنفيذ، المجلس الوطني للثورة)، التي عملت على تنظيم مصادر الثورة داخليا وخارجيا، بتشكيل مراكز وخلايا للجيش على القواعد الحدودية الجزائية، التي تعتبر النواة الأولى لأهم جهاز في الثورة هو جيش التحرير الوطني.

إلا أنه مع تزايد عدد أفراد جيش التحرير الوطني في المناطق الحدودية الشرقية والغربية، وعدم وجود هيئة عسكرية خاصة بالجيش تتكفل بهم من حيث التنظيم والتكوين، وكذا توفير احتياجاتهم الخاصة والمهنية، كان من الواجب إيجاد هيئة عسكرية على مستوى الحدود، تجمع بين الجبهتين الشرقية والغربية من أجل التسيير الجيد للثورة، ولاسيما بعدما قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بتضييق الخناق على وحدات جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود، وفك الحصار على الولايات الداخلية بعد قرار غلق الحدود 1957.

وهذا ما جعلنا نختار موضوعا للإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي لها علاقة بجيش التحرير الوطني والهيئات القيادية تحت عنوان: **قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني 1960 – 1962** لعدة اعتبارات هي:

– الرغبة في البحث عن مواضيع الثورة الجزائرية خاصة الجانب العسكري.

– الدور الكبير الذي لعبته هيئة الأركان العامة في قيادة جيش التحرير الوطني بالداخل والخارج في غضون عامين.

– الرغبة في دعم مخبر الدراسات والبحث في التاريخ العسكري الجزائري ومخبر والمتحف وكذا القيادات العسكرية لجيش التحرير الوطني، كون الموضوع قليل الدراسة بصفة مستقلة، بعيدا عن خلافات هيئة الأركان العامة بالحكومة المؤقتة.

– التطرق إلى النواة الأولى لجيش التحرير الوطني وهي جيش التحرير المرابط بالحدود الجزائرية الغربية والشرقية، وتسليط الضوء على دور هيئة الأركان العامة في توحيد ولم شمل الجبهة الشرقية والغربية.

– الإشارة إلى السياسة المتبعة لجيش التحرير بالداخل والخارج على السياسة الفرنسية، الهادفة لعزل الثورة وتضييق الخناق عن الولايات التاريخية، وقطع الدعم اللوجيستي والمادي من الدول العربية.

وتتمثل الإشكالية الرئيسية للموضوع المدروس: كيف ظهرت قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، ومدى تأثيرها وتأثرها بالصياغ العام للثورة التحريرية؟

والتي تتفرع منها الإشكاليات التالية:

– ما هي التطورات التي ساهمت في تشكيل هيئة الأركان العامة؟

– كيف تم إنشاء لجنة العمليات العسكرية وما هي مهام كل من لجنة العمليات الشرقية وكذا الغربية؟

– ما مدى تأثر الثورة التحريرية بخط موريس؟ وإلى أي مدى قامت بمقاومتهما؟

– ما هي التطورات التي شهدها جيش التحرير المرابط على الحدود الشرقية والغربية؟ وكيف ساهم في ميلاد هيئة الأركان العامة؟

– ما هي القضايا المطروحة في الاجتماعات التنظيمية العليا للثورة؟

– كيف كانت طبيعة هيئة الأركان العامة مع الهيئات المركزية والهيئات التنفيذية الأخرى؟ ومدى تأثيرها وتأثرها بالمسار الثوري؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على المنهج التاريخي التحليلي باعتماد تحليل ونقد الأحداث التاريخية المتعلقة بهيئة الأركان العامة، والمادة العلمية الموظفة في هذا العمل مع تحليل القرارات والآراء، وكذا الإحصاء المعتمد عليه في إحصاء العمليات العسكرية والتطور العددي لجيش التحرير المرابط على الحدود الشرقية والغربية

– المنهج التاريخي بآليات الوصف في عرض الحقائق والأحداث التاريخية، ووصفها وصفا كرونولوجيا حسب الإطار الزمكاني.

– المنهج التاريخي المقارن الذي استعملته في مواطن الاختلاف بين لجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية، والمقارنة بين الهيئات القيادية من حيث تأسيسها ومهامها.

وللإجابة على هذه التساؤلات والإشكاليات المطروحة اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

* **المذكرات الشخصية:** التي شاركت في الثورة وكانت طرفا في الأحداث حيث عاصرتها، ونذكر منها مذكرات علي كافي، مذكرات الطاهر زبيري، التي ساعدتنا في سرد الوقائع والقرارات إضافة إلى مذكرات قادة آخرون لا يسعنا ذكرهم.

* **المصادر المكتوبة:** منها المعربة خاصة كتابات بن يوسف بن خدة، محمد حربي، يوسفي محمد، محمد بوضياف، محمد تقية، ... وكذا الأجنبية منها: محمد حربي "الجبهة

بين الواقع والخيال"، وبن يوسف بن خدة في كتابه "الجزائر أزمة صائفة 1962" الذي ساعدنا في الفصل الثالث.

* **المراجع المطبوعة:** اعتمدنا على جمال قندل في المبحث الثاني من الفصل الأول الخاص بخطي موريس وشال، وكتابات رابح لونيسي في كتابه " الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين"، الذي ساعدنا في الفصل الثاني والثالث، إضافة إلى جمال بلفردي ومجموعة من المؤلفين الذين كان لهم دور في معطيات بحسب الحدث المتناول.

* **الأطروحات والمذكرات:** لعل من أهمها أطروحة الدكتور امحمد بوحموم التي كان لها دور مهم خاصة في المبحثين الأول والثالث من الفصل الثاني، وكذا المبحث الأول والثاني من الفصل الثالث، لاعتماده على الأرشيف الخاص بتقارير الحكومة المؤقتة وتقارير هيئة الأركان العامة، إضافة إلى أطروحة واضح مدني ومذكرات ماجيستر جمال قندل وجمال بلفردي.

* مقالات لمجلات تناولت إحدى جوانب الموضوع كمجلة الرؤية ومجلة الجيش.

وكل المصادر والمراجع التي لا يسعنا المقام لذكرها كلها كان لها دور في فعال ومهم في معرفة جانب من جوانب عدة للموضوع.

ولإنجاز هذا العمل قمنا بتقسيمه إلى:

1) **فصل تمهيدي:** تطرقنا فيه إلى التطور التاريخي لتشكيل هيئة الأركان العامة من خلال ذكر أهم المحطات التاريخية في مسار الثورة بدءا من المنظمة الخاصة التي تميزت ببعد تنظيمي وتقسيمات هيكلية، للتحول من النشاط الساسي إلى النشاط العسكري مع محاولات توحيد التيارات، وصولا إلى الهيئات التنفيذية المشكلة من مؤتمر الصومام بصدد تنظيم وهيكلة الثورة بأجهزتها.

2) **الفصل الأول:** المعنون بتواجد جيش التحرير الوطني بالمناطق الحدودية 1957-1960 تناولنا فيه أهم الأحداث التاريخية لسنة 1957 التي تعد منعرج مهم في الثورة التحريرية، على إثر خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني وقرار فرنسا بغلق الحدود شرقا وغربا، مما أدى إلى تشكل هيئات عسكرية ممثلة لجيش التحرير الوطني عملت على تخفيف الضغط ورفع الخناق عن الولايات التاريخية، من خلال مواجهة خطي موريس وشال وتدعيم الولايات التاريخية بالإمداد اللوجيستي.

3) **الفصل الثاني:** حمل عنوان الظروف التي ساهمت في تشكيل قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، تطرقنا فيه إلى التطور العددي لجيش التحرير الوطني المرابط بالحدود الشرقية والغربية، وإنجازاته المحققة على مستوى الحدود التي دفعت بقيادة الثورة إلى عقد اجتماعات سواء العقداء أو الهيئة التشريعية (المجلس الوطني)، لتنظيم الثورة بين الداخل والخارج انتهت بإصدار قرارات كان أهمها توحيد الجيش المرابط بالحدود بتشكيل هيئة الأركان العامة مع تحديد إطارها القانوني والتنظيمي ومهامها.

3) **الفصل الثالث:** فقد تمحور حول علاقة هيئة الأركان بالهيئات الثورية الأخرى حيث تناول علاقة هيئة الأركان العامة بالهيئات المركزية، أما المبحث الثاني فقد تضمن النتائج المترتبة عن علاقة هيئة الأركان العامة بالهيئات المركزية (المجلس الوطني للثورة، الحكومة المؤقتة، اللجنة الوزارية للحرب) من حيث التشكيل والمهام، والنتائج المترتبة عن هذه العلاقة بسبب اختلاف الآراء وتباين المواقف فيما بينهم، التي تطورت وتجلت في أزمة صافة 1962 من خلال الاجتماعات الهادفة الى حل النزاع وإيجاد الحلول.

4) **الخاتمة:** تضمنت استنتاجات عامة استخرجناها من البحث في المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر.

قائمة المصادر والمراجع والملاحق التي تخدم العمل.

أما على الصعوبات التي واجهتنا في البحث هو الصعوبة في الوصول إلى المادة العلمية خاصة فيما يخص الأرشيف، والتي تخص تقارير كل من هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة الجزائرية، في ظل غياب جميع من عاصروا الحدث (موت القادة والعقداء).

الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي

التطور التاريخي لتشكيل هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني

المبحث الأول: المنظمة الخاصة

1-تشكيل المنظمة الخاصة

2- قيادة أركان المنظمة الخاصة

المبحث الثاني: توحيد القاعدة النضالية للعمل المسلح

1-اللجنة الثورية للوحدة والعمل

2- مجموعة 22 وانبثاق لجنة 6

المبحث الثالث: واقع الهيئات التنفيذية في مسار الثورة

1-لجنة التنسيق والتنفيذ

2- الهيئات العسكرية داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

الفصل التمهيدي: التطور التاريخي المؤدي لتشكيل هيئة الأركان العامة لجيش التحرير

المبحث الأول: المنظمة الخاصة(L'OS):

1. تشكيل المنظمة الخاصة:

قـــرر مـــؤتمر حـــزب الشـــعب الجزائـــري، حركـــة انتصـــار للحريـــات الديمقراطيـــة (MTLD/PPA) ببلكور في محل المناضل سي مولود[1] مواصلة النضال في واجهتين:

1- واجهة رسمية تساهم في البرلمان والانتخابات ليعلن عن مبادئه في المجالس الرسمية يمثله تيار الشرعية.

2- واجهة سرية تمر على النشاط السري للحفاظ على شعبية الحزب يمثله حزب الشعب سابقا بإنشاء منظمة خاصة شبه عسكرية للإعداد للثورة المسلحة هي المنظمة الخاصة (L'OS) المشكلة على إثر الاجتماع المنعقد يومي15 و 16 فيفري 1947[2]، وقد منحت لهذه المنظمة طابعا شبه عسكري أطلق عليه اسم «الشرف العسكري «أما السلطات الفرنسية سمته "التنظيم الخاص"، كما نجد مصطلح المنظمة السرية Organisation Secrète، وكذا "المخ «أو "العظم"، إلا أن المصطلح الشائع والأكثر تداولا المنظمة الخاصة Organisation Spécial[3] من قبل معظم قادتها.

[1] محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية-المنظمة الخاصة – تقديم وتعريب محمد الشريف، ص107.

[2] عمار حمداني، كريم بلقاسم أسد الجبال، باريس دار ميلان 1973، ص14.

[3] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، تر العربي كبوية ط1، الجزائر، دار الخليل، 2010، ص14-15.

وكان محمد بلوزداد أول مسؤول عن المنظمة التي كانت تضم المناضلين المتصفين بالشجاعة والسير المثالي والقدوة الحسنة وخاضعة للسرية، فشكلت النواة الأولى للمنظمة بـ 300 مناضل.

كانت أبرز أهداف المنظمة هي إعداد طليعة مسلحة لتأطير الشعب بغية القيام بالثورة التحريرية، وكذا تمكينهم من فنون القتال في إطار ما يعرف بحرب العصابات، وقد عمل الحزب على إسناد مناصب رؤساء دوائره إلى عدد من إطارات المنظمة الخاصة الذين تتوفر فيهم الشروط المذكورة آنفا، وقد تمكنت المنظمة من تحقيق الهيكلة السياسية والعسكرية وكذا الإعداد المادي والبشري، وذلك على أمل تفجير الثورة مطلع الخمسينيات، إلا أنها اكتشفت بتاريخ 18 مارس 1950، مما أدى إلى تأجيل عملية اندلاع الثورة إلى غاية الفاتح نوفمبر 1954.

2. قيادة أركان المنظمة الخاصة: عرفت المنظمة الخاصة منذ تأسيسها الى غاية اكتشافها سنة 1950 ثلاث قيادات لأركانها هي:

2-1 قيادة الأركان الأولى: اجتمعت هيئة الأركان لأول مرة في 13 نوفمبر 1947[1]، في مسكن المناضل إلياس دريش وهي مرحلة التكوين ووضع أسس المنظمة بقيادة محمد بلوزداد وتتشكل من الأعضاء الآتية أسمائهم:

- محمد بلوزداد المسؤول الوطني للمنظمة.

[1] Hocine Ait Ahmed, Mémoires d'un combattront, L'esprit de l'indépendance 1942-1952, ed Alger, ed Bouchine, Alger, 1999, p130

*أحمد بن بلة: ولد يوم 25 ديسمبر 1918 بنغنية عضو المجلس الوطني 1956 ونائب رئيس الحكومة 1960 أول رئيس الجمهورية توفي 2012.

- أحمد بن بلة*عين مسؤولا عن منطقة وهران.

- جيلالي عبد القادر بلحاج أسندت له مهمة التدريب العسكري لجنود المنظمة[1].

- جيلالي رجيمي عين مسؤولا على الجزائر رقم 01 التي تضم الجزائر، سهل متيجة والتيطري.[2]

- محمد ماروك عين مسؤولا لمنطقة الجزائر رقم 02 التي تضم إقليمي الظهرة والشلف[3].

- عمار ولد حمودة عين مسؤولا عن منطقة القبائل.

- محمد بوضياف كلف بمقاطعة قسنطينة.

2-2 قيادة الأركان الثانية: بقيادة حسين آيت احمد وتتشكل من الأعضاء:

-حسين آيت احمد رئيسا.

- جيلالي عبد القادر بلحاج مدربا ومفتشا عاما.

-محمد بوضياف كلف بمقاطعة قسنطينة.

-جيلالي رجيمي مسؤولا على عمالة الجزائر رقم 01.

-محمد ماروك مسؤولا لمنطقة الجزائر رقم 02 الظهرة والشلف.

- أحمد بن بلة مسؤولا عن عمالة وهران.

---

[1] Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Question nationale et politique Algérienne1919-1951, 2em Edition, Alger, 2 Vol, SNED, p776

[2] مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، مطبعة متيجة، الجزائر، 2009، ص74.

[3] Mahfoud Kaddache, Op-cit. p777.

– أمحمد يوسفي مكلفا بالاتصالات والاستعلامات.[1]

2-3 قيادة الأركان الثالثة: على إثر الأزمة البربرية[2] التي عرفتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية لاسيما 1949، قامت قيادة الحزب بإرسال حسين آيت احمد للعاصمة المصرية القاهرة وتعويضه بأحمد بن بلة، وتتشكل القيادة الثالثة للمنظمة من قيادة أحمد بن بلة بعد عزل حسين آيت احمد وتتشكل من الأعضاء:

–أحمد بن بلة رئيسا.

– جيلالي عبد القادر بلحاج مدربا عسكريا ومفتشا عاما ومنسقا بين مختلف مصالح المنظمة.

– أمحمد يوسفي مسؤولا عن التكوين العسكري والاستعلامات.

–جيلالي رجيمي مسؤولا على مقاطعة الجزائر رقم 01.

– أحمد محساس مسؤولا عن الجزائر رقم 02.

– عبد الرحمان بن سعيد مسؤولا عن مقاطعة وهران[3].

ولكي تتمكن المنظمة الخاصة من أداء مهامها طبقا للبرنامج الذي أعدته، والمتمثل في الإعداد الشامل للثورة التحريرية المرتقبة، فقد ارتأت إلى وضع تنظيم سياسي وعسكري يتمثل في هيكلة التراب الوطني في خمس مقاطعات هي: منطقة الجزائر رقم 01 و02، منطقة

[1] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830–1954، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص35.

[2] Benyoucef BenKhedda, Les Origines du 1er novembre 1954, Alger, Dahleb, 1986.

[3] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، صانعوا أول نوفمبر 1954، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 57.

الغرب الجزائري (وهران)، منطقة قسنطينة ومنطقة القبائل، وقسمت كل منطقة إلى مجموعة نواحي وأقسام،[1] ونظرا لكون المنظمة لها مهام متعددة داخل الوطن وخارجه والذي من بينها على سبيل المثال، العمل السياسي والدبلوماسي الخارجي والذي يتوخى منه كسب التأييد السياسي والدبلوماسي للقضية الوطنية المتمثلة في الثورة التي يتم الإعداد لها فضلا عن الحصول على كل أشكال الدعم اللوجيستيكي الخارجي.

[1] محمد بوضياف، المصدر السابق، ص17.

المبحث الثاني: توحيد القاعدة النضالية للعمل المسلح

1. اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA):

تسبب كشف المنظمة الخاصة من طرف الإدارة الفرنسية في 18 مارس 1950[1]، حيث تم اعتقال نحو 450 مناضل فيها، وترتبت عن ذلك الاكتشاف مجموعة من النتائج التي من بينها، قيام إدارة الحزب بحل المنظمة رسميا سنة 1950، ومحاولة قيادة الاحتلال الفرنسي تجميد نشاط المنظمة بشتى الأساليب.

كما ترتب عن اكتشاف المنظمة من قبل مصالح الاحتلال وحلها من طرف رئاسة الحزب، تفاقم الخلاف بين أنصار أحمد مصالي الحاج (المصاليين) وأنصار اللجنة المركزية (المركزيين)، الأمر الذي دفع بإطارات المنظمة الخاصة إلى محاولة توحيد الصفوف قبل الذهاب إلى العمل المسلح فقاموا بتشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل يوم 23 مارس 1954، بمدرسة الرشاد التابعة لحزب انتصار الحريات بحي القصبة.

والهادفة إلى توحيد الحزب بعقد مؤتمر يضمن الانسجام الداخلي، وذلك عن طريق حث المناضلين على عدم تبني الخلافات القائمة على مستوى قيادة الحزب، بالإضافة إلى السعي من أجل استمالة مناضلي كل من الاتجاه المركزي والمصالي، إلا أن هذا المسعى لم يكلل بالنجاح.[2]

ونظرا لكون كل من الاتجاه المصالي والمركزي قد عقدا مؤتمرهما في كل من مدينة هورن البلجيكية ثم مدينة الجزائر العاصمة، ولم يقم أي طرف بدعوة أعضاء المنظمة

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 57.

[2] أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية "لخرافة" الجزائر فرنسية، الجزائر، دار المعرفة،2007م، ص 67.

الخاصة، مما جعل هذا الطرف الأخير يقومون بتنظيم مؤتمر خاص بهم والذي عرف باجتماع مجموعة 22، رغم أن أعضاء المنظمة كانوا يسعون إلى توحيد الصفوف وتشكيل جبهة وطنية تضم جميع الاتجاهات قصد توحيد العمل على الصعيدين الوطني والدولي[1].

إلا أن اللجنة المذكورة لم تعمر طويلا وتم حلها بتاريخ 20جويلية 1954 من جهة أخرى. ومما يوحي بعدم الانسجام بين أعضاء المنظمة الخاصة والمركزيين تلك الحركية التي كانت بين الطرفين، حيث انتقل محمد بوضياف إلى باريس واقنع ديدوش مراد وزيغود يوسف بالدخول إلى الجزائر، واتصل بقادة المنظمة الخاصة بالداخل ومنهم: رابح بيطاط، والعربي بن مهيدي رئيس دائرة وهران، رمضان عبد المالك رئيس دائرة مستغانم، عبد الحفيظ بوصوف*رئيس دائرة تلمسان[2] وأسسوا جريدة الوطني (Le Patriote) كلسان اللجنة.

انسحب من اللجنة سيدي علي عبد الحميد، حسين لحول، محمد دخلي ورمضان بوشبوبة، هذين الأخيرين من المسؤولين الرئيسيين للجنة المركزية (مسؤول التنظيم والمراقب العام للحزب[3])، وبعد انسحاب المركزيون من اللجنة وعقد مؤتمرهم في غياب أعضاء المنظمة الخاصة قرر أعضاء هذه الأخيرة عقد مؤتمر خاص بهم بتاريخ 25 جويلية 1954[4]. عن طريق اللجنة المكونة من: حسين آيت احمد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف (مسؤول التنظيم في فيدرالية فرنسا التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ومسؤول

[1] عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جيش التحرير الوطني، مذكرات مناضل، ت أحمد بن محمد ايكلي، 2007، ص81.

*بوصوف: ولد سنة 1926 بميلة انضم إلى حزب الشعب الجزائري، المنظمة الخاصة في 1950، أحد مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، نائب بن مهيدي في المنطقة الخامسة، عضو بالمجلس الوطني للثورة، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ 1957، وزير مكلف بالعلاقات والاتصالات في الحكومة المؤقتة، لقب بأب الاستخبارات الجزائرية توفي 1979.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص61.

[3] محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر. الرمز والمآل، تر عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر،2010، ص122.

[4] محمد يوسفي، المصدر السابق، ص197.

جهوي سابق للمنظمة الخاصة)[1]، رابح بيطاط، العربي من مهيدي، بلقاسم كريم، ديدوش مراد، محمد خيذر ومصطفى بن بولعيد.[2] لتتوسع فيما بعد بانضمام: بن طوبال لخضر، بوصوف عبد الحفيظ، بوجمعة سويداني، أحمد بوشعيب، مرزوقي محمد، بن عودة مصطفى، باجي مخطار، مشاطي محمد، بوعلي سليمان، بوعجاج الزبير وحبشي عبد السلام.

ستكون اللجنة الثورية النواة التي ستنبثق منها مجموعة 22[3] المفجرة للثورة، في الوقت الذي توارت فيه جميع الأحزاب عن هذا العمل الثوري، ورغم صعوبة التمويل وهياكل التنسيق والقانون الأساسي التأديبي وتخطيط التسلح والتخزين والمخابئ وتوزيع الرجال، تمكنت وقبل صياغة برنامج عمل أو هيكلة التنظيم السياسي من تفجير الثورة بسبب انتمائهم للمنظمة الخاصة، وانتمائهم الى الجيل الجديد من المناضلين أصحاب الموقف الحيادي اتجاه المركزيين والمصاليين[4]، وفكرة المجموعة جاءت أمام الانقسام الفعلي في المؤتمر المصالي بهورنو Hornu ببلجيكا المنعقد لعزل اللجنة المركزية واسترجاع مقرات الحركة.

2. مجموعة 22 وانبثاق لجنة 6:

اجتمع المناضلون في حي المدنية (كلوصلامي سابقا Clos Salembier)، بمنزل المناضل إلياس دريش وذلك يوم 25 جوان 1954 لمناقشة ثلاث نقاط مهمة هي:

[1] محمد تقية، المصدر السابق، ص140.

[2] الطاهر سعيداني، مذكرات الرائد سعيداني. القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، الجزائر، 2001، ص27.

[3] عمر بوداود، المصدر السابق، ص197.

[4] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير خلال الثورة 1954-1962، الجزائر، دار هومة، 2007، ص27.

1- هل نقبل الانقسام أو نعمل على توحيد القاعدة النضالية؟

يؤكد المجاهد لخضر بن طوبال في شهادته على أن المناضلين اتفقوا على العمل العسكري، لكن الاختلاف حول أسبقية التنظيم على إعلان الثورة أو العكس، أين اضطروا لاختيار التنظيم ثم الإعلان بسبب الظروف المحلية والدولية، خاصة في ظل الصراع ما بين المركزيين والمصاليين، ليتقرر بعد المناقشة توحيد القاعدة النضالية بغض النظر على الخلاف القائم وتدعيم موقف اللجنة الثورية للوحدة في أهدافها الثلاثة" الثورة الوحدة العمل".

2- هل يكون العمل المسلح محدودا أو غير محدود زمنيا؟

في هذه النقطة لم تعارض الفكرة بل عورض وقتها، فهناك من قال حسب شهادة المجاهد لخضر بن طوبال أن الوقت لم يحن وأنهم غير مستعدين للثورة[1]، لتقرر المجموعة أن تفجير الثورة سيكون في تاريخ تحدده لجنة مصغرة، على أن الاندلاع سيكون غير محدود فإما الاستقلال أو الاستشهاد.

3- انتخاب سري لمسؤول يقوم بمهمة التسيير وتعيين أعضاء اللجنة المصغرة:

بحسب المجاهد لخضر بن طوبال نوقشت هذه الفكرة لعدم وجود شخص من المجموعة معروف لدى الجمهور، وكانت أسمائهم كلها مستعارة، ليتم اختيار محمد بوضياف رئيسا للجماعة الخمسة بعد انتخاب سري الذي اختار رفقائه في القيادة،[2] ويذكر لخضر بن طوبال طريقة الانتخاب بـ:" كان بإمكان أعضاء مجموعة 22 الترشح والتصويت كل واحد منهم .... وعلى غيره".

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 79

[2] محمد جغابة، بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة إلى السلام قراءة بيان، تقديم محمد العربي ولد خليفة، الجزائر، دار هومة، ص159.

لتشكل مجموعة الخمسة المكونة من: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، مراد ديدوش، رابح بيطاط ولم يدع ممثلي القبائل لأن كريم بلقاسم كان في ذلك الوقت مؤيدا لمصالي الحاج، الا أن فكرة الانتفاضة فيما بعد لم تكن لتنطلق دون القبائل، فواصل محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد الاتصال مع كريم بلقاسم و أوعمران عمر، ووضع أعضاء اللجنة الخمسة أسئلة تشمل ثلاث محاور سلمت إلى ممثلي القبائل وهي:

- هل أنتم مؤيدون للعمل الثوري؟ وإذا الجواب لا، فما هو السبب؟[1]
- إذا كان الجواب نعم، فما هي المساهمة؟
- وإذا قام غيركم بعمل ثوري فما هو موقفكم؟

وكلف كريم بلقاسم* رفقة أوعمران عمر بتقديمها إلى المصاليين، فما كان من كريم بلقاسم إلا أن وطد علاقته بالمجموعة[2]، بعد اقتناعه بأن مصالي الحاج لا ينوي شن العمل المسلح من جهة وحضوره اجتماع اللجنة الخمسة كملاحظين بهدف الاطلاع على الوضع من جهة أخرى التحق كريم بلقاسم بلجنة الخمسة في شهر أوت ممثلا للقبائل الكبرى والصغرى لتصبح اللجنة تتكون من ستة أعضاء ويصبح كريم بلقاسم من بين القادة التاريخيين les historiques*، رفقة الأعضاء الخمسة التي عملت على استكمال الاستعداد

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 88.

* بلقاسم: ولد 14 سبتمبر 1922 ولاية تيزي وزو، انخرط في صفوف حركة انتصار الحريات 1946، تقلد منصب القائد الأول للمنطقة الثالثة 1954، من أعضاء المجموعة 6، شارك في مؤتمر الصومام، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، نائب رئيس الحكومة المؤقتة، وزير القوات المسلحة في التشكيلة الأولى، ثم وزيرا للداخلية في التشكيلة الثانية، رئيس الوفد الجزائري في مفاوضات ايفين، توفي سنة 1970.

[2] عمار حمداني، المصدر السابق، ص 119.

وتنظيم الانطلاقة بتوجيه اهتمامها إلى محمد الأمين الدباغين النائب السابق في البرلمان الفرنسي[1].

سعت اللجنة الستة للاتصال والتنسيق مع جيش التحرير المغربي عن طريق محمد بوضياف ومراد ديدوش، وكذا اتصالها بالقاهرة حيث كان الوفد الخارجي "أحمد بن بلة، حسين أيت أحمد، محمد خيذر" مؤيدا للانتفاضة[2]، ويدعمها بالأسلحة من الخارج لتصبح بذلك القيادة السياسية–العسكرية بيد لجنة الستة الموجودة بالداخل على أثر تقسيم الجزائر إلى خمسة مناطق (5) في الاجتماع المنعقد في 10أكتوبر 1954 بمنزل المناضل مراد بوقشورة بحي رايس حميدو "لابوانت بيسكاد سابقا"[3] حيث وزعت المهام كالآتي:

– مصطفى بن بولعيد مسؤولا عن المنطقة الأولى (الأوراس) نوابه بشير شيخاني، طاهر نويشي وعباس لعزور.

– مراد ديدوش مسؤولا عن المنطقة الثانية (شمال قسنطينة) نوابه زيغود يوسف، لخضر بن طوبال.

– كريم بلقاسم مسؤولا عن المنطقة الثالثة (منطقة القبائل) نوابه عمر أوعمران، محمد زعموم، محمدي سعيد.

---

[1] ابراهيم لونسي، المرجع السابق، ص20.

*les historiques أطلق على القادة الوطنيين التسعة المشرفين على تنظيم الانتفاضة المسلحة في 1954، وهم أعضاء لجنة الستة بالداخل "بوضياف، بيطاط، مهيدي، ديدوش، بلقاسم" والوفد الخارجي "بن بلة، آيت احمد، خيذر"

[2] سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، الجزائر، منشورات دحلب، 1986، ص32.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص94.

– رابح بيطاط مسؤولا عن المنطقة الرابعة (وسط البلاد) نوابه سويداني، زوبير بوعجاج، أحمد بوشعيب.

– العربي بن مهيدي مسؤولا عن المنطقة الخامسة (الغرب الجزائري) نوابه رمضان بن عبد المالك، بوصوف عبد الحفيظ.

أما محمد بوضياف فعين منسقا بين الداخل والخارج، أما أقاليم الصحراء فقد كلف مصطفى بن بولعيد بالإشراف عليها والتنسيق بين نواحيها منطقة السادسة جنوب البلاد[1].

مع خريف 1954 عقد لجنة 6 اجتماعات عديدة حدد في إحداها اسم جديد للحركة هو "جبهة التحرير الوطني FLN"، وفي 14 أكتوبر 1954 عقد أعضاء لجنة الستة اجتماعا لهم، والذي من بين ما تم الاتفاق حوله هو تحديد اسم الهيئة القيادية السياسية بجبهة التحرير الوطني، والهيئة العسكرية جيش التحرير الوطني، وفي وتاريخ الانطلاق الذي أجل أكثر من مرة وفي آخر اجتماع لهم في الجزائر العاصمة يوم 23اكتوبر 1954"[2] اتفقوا على أنهم حدد الانطلاق في ليلة 31أكتوبر– أول نوفمبر1954 على الساعة الثانية عشر ليلا، وتم الاتفاق على عقد اللقاء التقييمي والذي حدد في 11جانفي 1955 حسب رابح بيطاط، لكن الالتقاء لم يتم لاستشهاد ديدوش مراد في جانفي 1955[3] وعدم رجوع محمد بوضياف من الخارج.

عرض الأعضاء الستة إمكاناتهم المتوفرة لبداية الثورة التي كانت:

1- المنطقة الأولى: بها 550 مجاهد، 200 بندقية حربية والباقي بنادق صيد.

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص32.

[2] نفسه، ص32.

[3] ابراهيم لونسي، المرجع السابق، ص34.

2-المنطقة الثانية: بها 60 بندقية حربية والباقي بنادق صيد.

3-المنطقة الثالثة: بها 570 مجاهد، 88 بندقية حربية والباقي بنادق صيد.

4-المنطقة الرابعة: بها 288مجاهد، 15رشاش قصير والباقي بنادق صيد.

المبحث الثالث: واقع الهيئات التنفيذية في مسار الثورة

1. لجنة التنسيق والتنفيذ:

على إثر انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 أصبح للثورة قيادة وطنية مركزية تتمثل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA، الهيئة العليا التي تسير شؤون الثورة وتقودها وتحدد استراتيجيتها، فهو بمثابة برلمان جبهة التحرير الوطني[1]، وهو جهاز تشريعي، وهيئة تنفيذية هي لجنة التنسيق والتنفيذ CCE الهيئة العليا التي تشرف على القرارات السياسية والعسكرية المنبثقة من المجلس الوطني للثورة وتنفذها، فهي بمثابة وزارة حرب وتتكون من 5 أعضاء منهم 2 عسكريين (العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم) و3 سياسيين (عبان رمضان، سعد دحلب، بن يوسف بن خدة).

وبعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني في 22 فيفري 1957 واستقرارها في تونس أحدثت الهيئات القيادية تغييرا في أساليب تسيير الثورة، فقد اجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة ثانية بالقاهرة من 20-28 أوت 1957[2]، الذي يرى فيه أحمد توفيق المدني أنه تم في شكل اجتماع كواليس بين العسكريين للتقرير، واجتماع رسمي حضره الجميع للمصادقة تجلى ذلك في قراراته المعارضة لمؤتمر الصومام، لاسيما فيما يتعلق بمبدأ الأولويات(أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج)، بتشكيل قيادة

[1] محمد لبجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، (الجزائر، دار الرائد، 2005)، ص124.

[2] الطيب الثعالبي وآخرون، المجلس الوطني للثورة مهامه وصلاحياته، أول نوفمبر، عدد173، مجلة فصلية، نوفمبر 2009، ص54.

تنفيذية جديدة تضم هيئة مصغرة مكونة من 5 عسكريين و4 سياسيين جعلت السلطة في يد العسكريين[1] مع مساواة الداخل بالخارج.

وتم توسيع المجلس الوطني للثورة برفع أعضائه من 34 عضو إلى 54 عضو كان اختيارهم من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ بدل المجلس الوطني، أين أتيحت للأقوياء فيها تعيين موالين لهم في المجلس كما أحدث مؤتمر القاهرة تعديلا في لجنة التنسيق برفع عددها الى 14 عضو، منهم خمسة شرفيون هم السجناء الخمسة بفرنسا «بوضياف محمد، بن بلة أحمد، آيت حسين احمد، بيطاط رابح، محمد خيذر"[2] كونهم أعدوا ونظموا وقرروا تفجير الثورة.

– تسعة عاملون منهم 5 عسكريين هم قادة الولايات الخمس بالترتيب:[3]

1- محمود الشريف المالية.

2- بن طوبال لخضر * الداخلية وفيدرالية فرنسا.

3- كريم بلقاسم القوات المسلحة وقاعدة تونس.

4- أوعمران عمر التموين العام والتسليح.

5- عبد الحفيظ بوصوف الاتصالات العامة والاستخبارات.

---

[1] Mohamed Harbi, Les Archives de la Révolution Algérienne, Paris, Ed jeune, Afrique, 1981, p186.

[2] Benyucef Benkhada, L'Algérie a l'indépendance, la crise de 1962, p135.

[3] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، الجزائر، دار المعرفة، 2000، ص 177.

*لخضر بن طوبال: اسمه الحقيقي سليمان بن طوبال ولد 1922 بميلة انخرط في صفوف حزب الشعب، ثم المنظمة الخاصة، من أعضاء المجموعة 22، شارك في مؤتمر الصومام، عين قائدا للولاية الثانية خلفا لزيغود يوسف، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ 1957، ثم وزيرا للداخلية، توفي سنة 2010.

– أربعة سياسيين هم[1]: 1- عبان رمضان تنظيم الجبهة والصحافة والإعلام.

2- فرحات عباس الدعاية الدولية.

3- محمد الأمين دباغين تنسيق الشؤون الخارجية.

4- عبد الحميد مهري الشؤون الاجتماعية.

هذه التشكيلة تبين تفوق عدد العسكريين على عدد السياسيين، لأن أهم قرار صدر عن مؤتمر القاهرة هو نقل القيادة للخارج وأولوية العسكري على السياسي، بحيث أقصي عبان رمضان من القيادة وانحصرت مهامه في الصحافة، كما أقصي بن يوسف بن خدة وأرسل ممثلا للجبهة في لندن، وأسند إلى سعد دحلب وسائل الإعلان في الجبهة.

وأمام سيطرة العقداء على لجنة التنسيق والتنفيذ لاسيما الباءات الثلاثة* وتهميش السياسيين، تغيب عبان رمضان عن اجتماعات لجنة التنسيق والتنفيذ لعدم تقبله هذا الإقصاء خاصة بعد مكانته في مؤتمر الصومام، ليبدأ في انتقاد العسكريين عامة والباءات الثلاثة خاصة على أنهم ديكتاتوريين لا ثوريين، ليتم تصفيته في 27 ديسمبر 1957 بجانب الطريق الرئيسي لطنجة بقرار من العقداء، وأعلن الباءات الثلاثة ومحمود الشريف "لقد قتل في معركة حاسمة مع العدو الفرنسي"[2]، وكلف أحمد بومنجل بكتابة كلمة تأبين له في صحيفة المجاهد عدد 24 بتاريخ 29 ماي 1958.

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 177.

*الباءات الثلاثة: أطلق هذا المصطلح على تحالف ثلاثة عسكريين بلقاسم كريم، بن طوبا لخضر، بوصوف عبد الحفيظ سيطروا على قيادة الهيئات الثورية من 1954-1962.

[2] Mohamed Harbi, op-cit, p 134.

2. الهيئات العسكرية داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

دفعت معطيات الحرب خلال صيف 1958 قيادة الجبهة إلى اتخاذ مبادرة في سبيل حل الأزمة داخلها، خاصة مع فشل كل المحاولات والإجراءات السابقة وعودة الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسا، والمعروف بحنكته السياسية العسكرية، بتكثيف المشاورات بين أعضاء لجنة التنسيق، بهدف دراسة المستجدات الخاصة بشؤون الثورة على المستويين الداخلي والخارجي، وكذا تشكيل لجنة للنظر في كيفية إنشاء حكومة مؤقتة، لكونها الهيئة الوحيدة التي يمكن أن تتفاوض مع الطرف الفرنسي، حيث كثرت ادعاءات الفرنسيين بعدم وجود من يتفاوضون معهم، فحسب اعتقادهم لا يمكن التعاون مع العسكريين في القضايا السياسية المتعلقة بإنهاء الحرب في الجزائر، ليقرر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في ظروف سرية، لم يعلم بها سوى أعضاء لجنة التنسيق باجتماعهم في جويلية وسبتمبر 1958، حيث تم فرض عدة أراء ومقترحات[1].

* العقيد عمر أوعمران اقترح ثلاث حلول على رأسها إنشاء حكومة.

* فرحات عباس اقترح إنشاء ثلاث لجان مختصة (لجنة الحرب، لجنة المالية، لجنة الشؤون الخارجية).

* كريم بلقاسم أكد على ضرورة استمرار الثورة.

* لخضر بن طوبا لطالب بإعادة تنظيم الجيش وضبط استراتيجية الثورة وعلاقته مع الشعب الجزائري.

[1] Mohamed Harbi ،Le FLN Mirage et Réalité, Paris, Ed jeune, Afrique, 1980, p186.

لتقرر لجنة التنسيق والتنفيذ في 9 سبتمبر 1958 إنشاء حكومة دون استشارة الداخل وإعلام المجلس الوطني للثورة، وتم الإعلان رسميا عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في القاهرة يوم 19 سبتمبر 1958،[1] ضمت 5 مديريات هي:

1- مديرية الاتصالات الوطنية مكلفة بالإذاعة والشفرة.

2- مديرية التوثيق والبحوث: مصلحة المخابرات (البحوث، الاستعلامات، العمليات)

3-مديرية اليقظة والمخابرات المضادة: تعتمد على أسلوبي المبادرة بجمع المعلومات والعمل المضاد لمجابهة الأشخاص المهددين للمصالح المادية والمعنوية للثورة.

4- مديرية المواصلات العامة.

5- مديرية الشرقية للموبيتيك.[2]

أمام جمود وشلل الحكومة المؤقتة طيلة 1959 بسبب سياسة ديغول الخانقة، إثر تشكيل خطا موريس وشال على الحدود الشرقية والغربية من جهة، وصراع الباءات الثلاثة من جهة أخرى، تم الاتفاق على مشاركة 10 عقداء فقط هم الباءات الثلاثة من الحكومة المؤقتة، وسبعة عقداء هم هواري بومدين، محمدي السعيد (قائدا هيئة الأركان الشرقية والغربية)، وقادة الولايات التاريخية الخمس بالترتيب: (عبيدي حاج، لخضر بن طوبال، علي كافي، سي السعيد يازورين، سليمان دهليس، العقيد لطفي)، واختلف في مدة الاجتماع* الذي سبق الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة بطرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي

[1] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر –اتفاقية ايفيان–، تر لحسن زغدار، م عبد الكريم بن الشيخ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1987، ص 52.

[2] لخضر سيفر، شخصيات تاريخية، ج1، الجزائر، دار الأمل، 2007، ص

1960،[1] الذي عين حكومة ثانية ألغيت فيها وزارة الدفاع لفشلها وتقصيرها، وتعوضها بهيئة جديدة هي اللجنة الوزارية للحرب (CIG)،[2] تضم "بلقاسم كريم. بن طوبال لخضر. بوصوف عبد الحفيظ"، وهيئة الأركان العامة EMG المسؤولة على الشؤون العسكرية والتسليح وشملت ثلاث مديريات[3]:

1/ مديرية التسليج.

2/ مديرية الادارة.

3/ مديرية التموين العام.

[1] الطيب الثعالبي وآخرون، المصدر السابق، ص 183.

* محمد حربي 110أيام – بن يوسف بن خدة 100 يوم –علي كافي 94يوم.

[2] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص 183.

[3] لخضر سيفر، المرجع السابق، ص ص 46-47.

خلاصة الفصل:

يمكن اعتبار المنظمة الخاصة أول هيئة قيادية للثورة بهيئاتها القيادية الثلاث التي عرفت بالتنظيم والهيكلة كانت من تيار واحد تبنى النضال العسكري، حيث اقتنع القادة والمناضلين بأهمية وضرورة العمل العسكري في تحقيق الاستقلال، مع ضرورة الوحدة والتضامن بين المناضلين وهذا ما حاولوا تحقيقه عن طريق اللجنة الثورية للوحدة والعمل هذا من جهة.

ومن جهة أخرى ضرورة الشمولية بحيث يكون كامل التراب الوطني مشاركا في هذه الانتفاضة هذا ما أكدته مساعي القادة في لجنة الستة بإضافة كريم بلقاسم ممثلا عن منطقة القبائل، وطيلة المسار الثوري نجد ظهور هيئات قيادية تشريعية أو تنفيذية بهدف تنظيم القاعدة الرئيسية للثورة وهو جيش التحرير الوطني.

الفصل الأول

الفصل الأول

تواجد جيش التحرير الوطني بالمناطق الحدودية 1957 -1960

المبحث الأول: العوامل التي أدت إلى تواجد جيش التحرير الوطني المرابط بالمناطق الحدودية.

1- خروج لجنة التنسيق والتنفيذ CCE

2- خطا موريس وشال وأثرهما في انتقال سكان الحدود شرقا وغربا

3- قرار غلق الحدود وانعكاساته على جيش التحرير الوطني

المبحث الثاني: الهيئات العسكرية الممثلة لجيش التحرير الوطني بالمناطق الحدودية.

1- لجنة العمليات العسكرية الشرقية (COM L'EST)

2- لجنة العمليات العسكرية الغربية (COM OUEST)

3- المهام الأساسية للجنتي العمليات العسكرية الشرقية والغربية

الفصل الأول: تواجد جيش التحرير الوطني بالمناطق الحدودية 1957 -1960

المبحث الأول: العوامل التي أدت إلى تواجد جيش التحرير الوطني المرابط بالمناطق الحدودية.

تعد سنة 1957 نقطة تحول في مسار الثورة التحريرية الجزائرية، حيث أدت التطورات السياسية والعسكرية على القيادة الثورية إلى إلغاء مبدأ الأولويات الذي أقره مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، بخروج الهيئتين المركزيتين للثورة المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ وتمركزهما بالخارج، وبقاء الهيئات الولائية بالداخل، ولتنظيم الدعم اللوجستي في ظل خطا موريس وشال، الذين عملا على محاولة عزل الثورة التحريرية من العالم الخارجي من جهة، ومنع الاتصال بين الهيئات المركزية بالخارج والداخل من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بقضية التمويل والتموين بالأسلحة، الأمر الذي استدعى القيادة الثورية إلى تنظيم جيش التحرير الوطني خاصة على الحدود الشرقية والغربية.

1. خروج لجنة التنسيق والتنفيذ CCE:

أمام تدهور الأوضاع الأمنية بالعاصمة وتضييق الخناق على جبهة التحرير الوطني، لم يكن للجنة التنسيق والتنفيذ المشكلة من محمد العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، عبان رمضان، بن يوسف بن خدة وسعد دحلب، سوى مغادرة التراب الوطني خلال شهر فيفري 1957، بعد التحاقهم بالجبال حيث لم تتمكن القوات الفرنسية من كشف مقر القيادة بالولايات الستة.

1-1. أسباب خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من داخل الوطن:

عندما دخلت الثورة التحريرية عامها الثالث مسجلة انتصارات باهرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، بإلحاقها خسائر فادحة في صفوف العدو، وإيصال صوت القضية

الجزائرية إلى المحافل الدولية (جامعة الدول العربية، المجموعة الآفرو آسياوية، هيئة الأمم المتحدة)[1]، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إضرابا عاما يؤكد أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، عرف بإضراب ثمانية أيام 28 جانفي –4 فيفري 1957، رغم أنه امتحان عسير للثورة زج بالشعب الجزائري في مواجهة غير متكافئة مع العدو الفرنسي، الذي صعد في عمليات القمع ضد المواطنين وتضليله للرأي العام الفرنسي والدولي لحقيقة القضية الجزائرية، حيث قام الجنرال جاك ماسي*Massu بعمليات قمع شاملة وإلقاء القبض على ألاف المواطنين، وإخضاعهم لمحنة فرن القلي Rote à frire وقنبل الكولونيل آرقو واجهات متاجر بوفاريك بالدبابات، وإقامة حواجز مدعمة مع حصار الأحياء العربية في المدن الكبرى، بالأسلاك الشائكة لتسهيل عملية التمشيط.[2]

رغم السياسة الفرنسية حقق الإضراب نتائج على المستويين الداخلي والخارجي، الأول في تحقيقه إجماعا ورابطا بين الشعب الجزائري وجبهة التحرير الوطني، مؤكدا على أنها الناطق الرسمي والوحيد للشعب الجزائري[3]من جهة، وأكد القطيعة بين الشعب الجزائري والنظام الفرنسي، وأن الجزائر ليست نهبا لقلائل داخلية كما يدعي الرسميون الفرنسيون من جهة أخرى.[4]

---

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954–إضراب الثمانية أيام، 4فيفري1957، الرؤية، العدد الأول، الجزائر، مطابع الجزائر، 1996، ص239.

*جاك ماسي: ولد يوم 5 ماي 1908 بفرنسا، عين يوم 1957/01/7 على رأس الفرقة العاشرة للمظليين.

[2] المركز الوطني للدراسات والبحث، المرجع السابق، ص240.

[3] بن يوسف بن خدة، الذكرى الخامسة والأربعون لإضراب ثمانية أيام، الجزائر، المكتبة الوطنية، 2002، ص28.

[4]حميد عبد القادر، دروب التاريخ مقالات في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، الجزائر، دار القصبة،2007، ص143. 2002.

ثانيا في قضائه على أسطورة "الجزائر الفرنسية" عند هيئة الأمم المتحدة، وتشويه صورة فرنسا الداعية للسلام والتحضر عند الرأي العام الدولي، من قبل وكالات الأنباء ومراسلو الصحف الأجنبية في الجزائر،[1] غير أن هذا النجاح لم يكن كاملا إذ ترتب عنه ضغوطات وأضرار واختلفت الخطورة من مدينة إلى أخرى، غير أن الجزائر العاصمة أو ما تعرف بـ "المنطقة المستقلة" كانت صاحبة القسط الأكبر من الضغط.

1-1-1 معركة الجزائر جانفي -أكتوبر 1957:

كانت الجزائر العاصمة أكثر المدن تضررا من إضراب الثمانية أيام، لأن الإضراب فيها كان طويل نتج عنه نقص في التموين، وكشف عدد من العناصر المناضلة في صفوف الجبهة، بفضل الجواسيس وتدخل فرقة المظليين التابعة للجنرال ماسي، المعروفة باعتقالاتها التعسفية، التعذيب المنظم، الاغتيالات بدون محاكمة، رفقة أعوانه العقداء غودارGoudar، ترنكيTranquille، بيجار Bījār، كل هذه الأحداث والتطورات جعلت العاصمة مسرحا للحرب طيلة تسعة (9) أشهر، أطلق عليها مصطلح معركة الجزائر la bataille d'Alger.

جرى ضرب العاصمة خلال الأشهر السبعة الأولى، اعتقل على إثره أكثر من 2000 مواطن وفقدان أكثر من 5 ألاف مواطن جزائري، حيث يذكر الأمين العام بوتيتفان أنه تمّ إحصاء 14 مركز تعذيب في العاصمة، وتمكنت الفرقة العاشرة لمظلي بيجار من تفكيك المنطقة المستقلة* ذاتيا بالعاصمة[2]، إضافة إلى الحصار المشدد الذي فرضه جاك ماسي على الجزائر العاصمة وضواحيها، والذي شكل خطرا على أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ مما

---

[1] Mohamed Harbi, Le FLN Mirage et Réalité، p 185.

[2] محمد عباس، ثوار عظماء، الجزائر، مطبعة دحلب، 1991، ص 44.

* المنطقة المستقلة: قرر مؤتمر الصومام 20أوت 1956 بتقسيم الولايات إلى 6 ولايات وخصت الجزائر العاصمة والبلديات المجاور لها بتنظيم خاص اسمه المنطقة المستقلة للجزائر.

اضطرها إلى مغادرة العاصمة في محاولة منها للحفاظ على المسار الثوري والقيادة، لكن كريم بلقاسم عارض فكرة العربي بن مهيدي بقوله: "لا يمكن أن نترك العاصمة للمظليين، إن ذلك يعني أن عمل عدة سنوات سيذهب هباءا منشورا"[1]، لأهميتها البالغة للثورة التحريرية في تنسيق العمل السياسي والعسكري بين الولايات على أرض الميدان وحل الخلافات التي تنشب بين الولايات، وبين هيئات الثورة على مستوى الولايات و الهياكل التابعة لها، وإيجاد الحلول للمشاكل السياسية والعسكرية المطروحة على الساحة الوطنية.[2]

وإذا اعتبرنا معركة الجزائر خسارة لقيادة الثورة ومأساة وطنية على صعيد البلاد، فهي في المقابل كارثة للمجتمع الفرنسي وسلطاته، باعتبار الخسائر البشرية التي سببتها القوات الفرنسية مست الشرف الجزائري وشوهت سمعة فرنسا، كما انقسمت بين مؤيد ومعارض لحرب ستسقط على إثره الجمهورية الرابعة، وتجد فرنسا نفسها في موضع محرج أمام حلفائها والرأي العام الدولي.[3]

1-1-2 استشهاد العربي بن مهيدي:

أكبر خسارة منيت بها الثورة من جراء إضراب ثمانية أيام ومعركة الجزائر هي استشهاد قائد الولاية الخامسة، ومسؤول النداء بالمنطقة المستقلة العربي بن مهيدي، فمن هو هذا القائد وكيف استشهد؟

ولد سنة 1923 بدوار الكواشي بعين مليلة (أم البواقي)، اعتقل في مظاهرات 8 ماي 1945، وبعد خروجه من السجن في 9 مارس 1945، التحق بصفوف حركة انتصار

[1] مجمد عباس، المرجع السابق، ص 142.

[2] محمد تقية، الثورة الجزائرية. المصدر، الرمز والمآل، تر عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص 321.

[3] بن يوسف بن خدة، الذكرى الخامسة والأربعون لإضراب ثمانية أيام، الجزائر، المكتبة الوطنية، 2002، ص 38.

الحريات الديمقراطية ثم المنظمة الخاصة فرع بسكرة، ليتهم من قبل فرنسا بالخروج عن القانون وأصدر في حقه حكم بالسجن عشر سنوات غيابا.[1]

يعتبر من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954، وأول مسؤول عن الخامسة (القطاع الوهراني) أين حضر مؤتمر الصومام ممثلا عليها، ويعين فيما بعد عضوا دائما في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، مكلفا بتنسيق العمل السياسي والعسكري في المنطقة المستقلة، لينتقل إلى العاصمة تاركا قيادة الولاية الخامسة لنائبه القائد عبد الحفيظ بوصوف وأشرف على عمل المجموعات المسلحة في الجزائر العاصمة.[2]

على إثر أنباء حول وجود أحد القادة بالعاصمة هاجم اللواء العاشر للمظليين وهو رأس الحربة في نخبة الجيش الفرنسي، شقة بني صيام الواقعة في شارع كلود ديبسي Claude Debussy يوم 23 فيفري 1957 على الساعة الثانية صباحا، أين اعتقل شخصا لم يعرف هويته إلا بعد 24 ساعة،[3] ويذكر سعد دحلب في كتابه "المهمة المنجزة" أن الهجوم استهدف القائد بن يوسف بن خدة الذي كان يملك مفتاح الشقة، وأعطاه لزميله العربي بن مهيدي قبل ساعات من الهجوم، وكادت فرنسا أن تعتقل بن يوسف بن خدة الذي عاد لتحذير العربي بن مهيدي لكن بعد فوات الأوان.

أخضع العربي بن مهيدي لسلسة من التعذيب في فيلا سوزيتي ظنا أن المعتقل هو بن يوسف بن خدة بهدف أحذ المعلومات عن القيادة، إضافة إلى الوثائق التي كانت بحوزته،

[1] دحو ولد قابلية، المحادثات الجزائرية الفرنسية 1954-1962، الجزائر، لوكوتيديان دوران،2003، ص111.

[2] صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1954-1965، ط1، الجزائر، دار قرطبة، 2006، ص15.

[3] Malek Redha, Algérie Evian Histoire des négociations secrètes 1956-1962, Alger, Edition Anep, p13.

وحتى بعد اكتشاف هويته فرحت باعتقاله، كونه شخصية بارزة تماثل شخصية بن يوسف بن خدة ليتم اغتياله في 3-4 مارس 1957 بعد مشاورات بين الكولونيل بيجار ووزير العدل فرانسوا ميثران وروبير لاكوست حاكم الجزائر، ويعلن فيما بعد الناطق باسم الحاكم العام ميشال قوربان في ندوة صحفية: "إن بن مهيدي قد انتحر في زنزانته، بعد أن شنق نفسه بشريط صنعه من قميصه"[1]، ولم يكن استشهاد العربي بن مهيدي الخسارة الوحيدة التي منيت بها الثورة فقد استشهد كل من عمار علي المدعو علي لابوانت، ورفقائه ياسف عمار المدعو عمار الصغير وعمره 12 سنة، حسيبة بن بوعلي وبوحميدة يوم 8 سبتمبر 1957، إثر نسف مسكنهم في 05 شارع عبد الرامس بالقصبة من قبل قوات الجنرال جاك ماسي.[2]

1-2. الوجهات التي انتقلت منها لجنة التنسيق والتنفيذ:

أرغمت لجنة التنسيق والتنفيذ على مغادرة البلاد نحو الجبال ثم التوجه إلى الخارج مؤقتا، لانعدام الأمن بها في انتظار توفر الشروط الموضوعية لاستقرار القيادة في الداخل[3]، وقد اتفق الأعضاء الأربعة (كريم بلقاسم، عبان رمضان، سعد دحلب، بن يوسف بن خدة) على موعد لهم عند العقيد سليمان دهيلس المدعو سي الصادق قائد الولاية الرابعة، حيث نقل كريم بلقاسم وعبان رضان من قبل كلودين شولي زوجة الطبيب شولي حتى البليدة في سيارتها، أما بن يوسف بن خدة كاد أن يعتقل في حاجز أمني لو لم ينقذه زميله يوسف سعدي[4]، ليتم الاتفاق على الخروج نحو تونس في مجموعتين ضمانا للأمن حيث تتجه:

---

[1] عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، تر غانم مختار، الجزائر، دار القصبة للنشر، ص79.

[2] أحسن بومالي، إضراب 28 جانفي 1957، الذاكرة، عدد 4، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص91.

[3] محمد تقية، المصدر السابق، ص ص 135-136.

[4] سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، الجزائر، منشورات دحلب، 1986، ص ص 55-56.

– المجموعة الأولى المكونة من كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة نحو الشرق، عبر الولاية الثالثة ثم الثانية أين يتم اللقاء مع قائدها لخضر بن طوبال الذي سيرافقهم[1].

– المجموعة الثانية تضم سعد دحلب وعبان رمضان ستتجه نحو الغرب باتجاه المغرب، مرورا بالولاية الخامسة من المغرب تتجه نحو تونس لينظم فيما بعد بوصوف عبد الحفيظ من المغرب، ليتم بعد اللقاء الإعداد لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في صيف 1957.[2]

1-3. نتائج خروج لجنة التنسيق والتنفيذ على مسار الثورة الجزائرية:

كان لخروج لجنة التنسيق والتنفيذ تغيير على استراتيجية قيادة الثورة، ونقطة تحول في المسار الثوري، حيث عارض المبادئ الرئيسية التي أقرها مؤتمر الصومام وهو "أولوية الداخل على الخارج"، فالثورة أصبحت تسير من الخارج، وتخلت لجنة التنسيق والتنفيذ عن دورها في قيادة الثورة وتنسيق العمل بين الولايات التاريخية، والهيئات التابعة لجبهة التحرير الوطني، الأمر الذي ترتب عنه استقلالية الولايات مؤقتا قم يصبح الداخل تابعا للخارج.

بعد استقرار لجنة التنسيق والتنفيذ في القاهرة أحدثت الهيئات القيادية تغييرا في أساليب تسيير الثورة، حيث اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة ثانية بالقاهرة من 20 – 28 أوت 1957[3]، حيث يرى توفيق المدني أنه تم في شكل اجتماع كواليس بين العسكريين للتقرير واجتماع رسمي حضره الجميع للمصادقة، انتهى بتشكيل قيادة تنفيذية جديدة تضم

[1] Benyoucef Benkhadda, L'Algérie a l'indépendance, p125.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص17.

[3] الطيب الثعالبي وآخرون، المرجع السابق، ص 54.

هيئة مصغرة مكونة من 5 عسكريين و4 سياسيين جعلت السلطة بيد العسكريين[1] وهذا ما يتعارض مع مبدأ "أولوية السياسي على العسكري". كما صرح كريم بلقاسم: "لينفذ موقفنا على الجميع ونجعلهم أمام أمر الواقع ... وأن التاريخ يسجل عليهم كل شيء..."[2]، وتم توسيع المجلس الوطني للثورة الجزائرية برفع عدد أعضائه من 34 عضو إلى 54 عضو، وتم اختيارهم من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ بدل المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أين أتيحت للأقوياء فيها بتعيين موالين لهم في المجلس الوطني للثورة ، وأحدث مؤتمر القاهرة تعديلا في لجنة التنسيق والتنفيذ برفع عدد أعضائها إلى 14 عضو منهم 5 شرفيون، هم السجناء الخمسة بفرنسا "محمد بوضياف، أحمد بن بلة، حسين آيت احمد، رابح بيطاط، محمد خيضر"[3] كونهم من القادة التاريخيين*.

واصلت لجنة التنسيق والتنفيذ مهامها العسكرية بعد تواجدها بالخارج بعد 1957 عن طريق التوجيهات الصادرة عن القيادة المركزية، بعدما كانت تنشط العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني على مستوى الولايات التاريخية، عندما كان أعضائها بالداخل بين أوت 1956 وفيفري 1957[4]، في ظل الأحداث الشائكة في الولايات التاريخية من جهة والسياسة الفرنسية لعزل الثورة عن الخارج من جهة أخرى.

[1] Mohamed Harbi, Les Archives a la Révolution, p186.

[2] دحو ولد القابلية، المصدر السابق، ص48.

[3] Benyoucef Benkhadda, L'Algérie a l'indépendance, p135.

[4] امحمد بوحموم، العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957-1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2015 – 2016، ص 136.

2. خطا موريس وشال وأثرهما في انتقال سكان الحدود شرقا وغربا:

2-1 إقامة خطا موريس وشال:

2-1-1 فكرة إنشاء خطا موريس وشال:

تعود فكرة غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة المكهربة، وزرع الألغام إلى بداية اندلاع ثورة نوفمبر 1954، بعد تكرر الاجتماعات على الحدود بين المقيم الفرنسي في تونس الجنرال بوايي دولاتور والحاكم العام بالجزائر روجي ليونار لغلق الحدود أمام اختراقات المجاهدين[1]، بسبب معرفة المخابرات الفرنسية تسللات جيش التحرير الوطني عبر الحدود التونسية، حيث صرح ماكس لوجان يوم 3 أبريل 1957: "إن في كل شهر تجتاز الحدود التونسية الجزائرية ألف قطعة من السلاح تقريبا في طريقها إلى الثوار..."[2]، وحسب المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، فإن فكرة إنشاء الخطوط المكهربة تعود إلى الجنرال فانكسام Vanuxem قائد منطقة الشرق القسنطيني بهدف عزل الثورة[3]، والذي أراد تطبيقه أثناء حرب الهند الصينية.

---

[1] محمد ياحي، الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة مداخلة مقدمة في أعمال الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة بولاية النعامة سنة 1995، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، منشورات القصبة، 1998، ص25.

[2] محمد ياحي، المرجع السابق، ص 25.

[3] Mohamed Harbi, Les Archive de la Révolution Algérienn، p134.

* أندري موريس: ولد 1870 وزير الدفاع الفرنسي في حكومة بورجيس مونوري الذي أصدر قرارا بإنشاء الحط المكهرب الحدودي بتاريخ 1957/06/28 تحت رقم 3969 لعزل الجزائر عن القواعد الخلفية بتونس والمغرب.

لكن الفكرة لم تطبق في الجزائر إلا على يد أندري موريس*بعد تقديمه اقتراحا للبرلمان الفرنسي، بإنشاء خطا مكهربا يفصل الجزائر عن الحدود التونسية والمغربية، وعرف بأسماء عدة: سد الموت، السد القاتل، الثعبان العظيم، خط ماجينو الجزائر[1].

أما خط شال تعود فكرى إنجازه إلى الجنرال شال موريس** وهو خط مكهرب على الحدود الشرقية والغربية، أقيم خلف الخط الأول من الشمال إلى الجنوب لتدعيمه في نهاية 1958 وبداية 1959، تتراوح المسافة الفاصلة بين الخطين ما بين 70 و90 كلم^2، ليتم غلق المنافذ البرية على طول الحدود التونسية والمغربية.

2-1-2 تعريف الأسلاك الشائكة:

الأسلاك الشائكة هي من الموانع الاصطناعية تتألف من أوتاد معنية أو خشبية مغروسة في الأرض، تبعد عن بعضها 1.5م على 4 أو 5 صفوف، بين الصفوف 1.5م يصل بينها عرضيا وطوليا أسلاك شائكة معدنية، ويستخدم جهاز عسكري خاص مربوط بالأسلاك الشائكة، لإعطاء الإنذار في حالة اجتياز أو قطع أسلاكها، هذه الأخيرة التي تكمن مهمتها في الحد من المهاجمين وعدم مفاجأة المدافعين، كما عززت بألغام مضادة للدبابات مزروعة في وسط الشبكة وتختلف الأسلاك بحسب ارتفاعها وهي:

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الأسلاك الشائكة المكهربة دراسات وبحوث الملتقى الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، الجزائر، منشورات القصبة، 1998، ص 280.

** شال موريس: ولد 1905/9//5 بفرنسا عين جنرالا قائدا أعلى للقوات المسلحة في الجزائر من ماي 1958 إلى أفريل 1961، حكم عليه بالسجن 15 سنة لقيادته الانقلاب ضد الجنرال ديغول.

[2] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 131.

* **الشبكة العادية:** تنصب في الأرض المنبسطة بارتفاع أوتادها 1.20م وعمقها ما بين 4.6 إلى 6 أمتار، مدعمة من الجانبين بأسلاك شائكة أو عادية للشد، مربوطة بأوتاد قصيرة ومغطاة بأسلاك شائكة.

* **الشبكة المنخفضة:** تنصب في الغابات والمناطق المغطاة بالأعشاب، وتحت الماء على الشاطئ أو على ضفاف الأنهار، بارتفاع 30 إلى 40سم عن سطح الأرض، يمكن إخفائها أثناء الهجوم لمفاجئة العدو، إضافة إلى شبكات اسطوانية طولها 10 أمتار ويتراوح قطرها ما بين 70سم إلى 90سم قابلة للطي، كونسرتينا تستخدم غي الجبال والمناطق الصخرية[1].

* **الشبكة العالية:** يبلغ ارتفاعها فوق سطح الأرض 1.60م وعمقها ما بين 1.5م إلى 3متر، تنصب في مناطق التسلل الحساسة حول المعسكرات والمطارات، مدعمة بأسلاك شد وشبكة عادية من الجانبين[2].

2-2. بطاقة تقنية لخطي موريس وشال:

2-2-1 وسائل الرصد والمراقبة:

زود خطا موريس وشال بأحدث الوسائل آنذاك، حيث جندت وحدات عسكرية متنوعة، القوات الخاصة الجوية، وحدات الهندسة ووسائل رصد ومراقبة تمثلت في:

* **شبكة الإنذار:** نصبت على طول الخطين الشرقي والغربي للتنبيه وتسهيل المراقبة على الحدود.

[1] الموسوعة العسكرية، ج 1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص 88.

[2] نفسه، ص 84.

* **حقل الألغام:** زرع في مقدمة الحاجز عرضه حوالي 3 إلى 15 متر به 50 ألف لغم في كل 20كلم، وتتباعد الألغام فيما بينها بحوالي 40 إلى 50سم.

* **شبكة الأسلاك الشائكة:** مضلعة الشكل بها 3 أوتاد علوها 1.20م وعرضها 4م، إضافة إلى شبكة أسلاك منحرفة الشكل بها 4 أوتاد علوها ما بين 1.50م –1.60م وعرضها6م[1].

* **السياج المكهرب:** يتكون من 8 أسلاك متباعدة بحوالي 2.5م يبلغ علوها 1.80م، يمر فيه تيار كهربائي متفاوت فالأول للتنبيه والثاني لحالة الطوارئ، معززة في أعلاها بأسلاك غير مكهربة أوتادها خشبية طولها 1م.

* **شباك دائري على ثلاث طبقات:** يبلغ علوها ما بين 1.40م إلى 2م.

* **سياج ضد البازوكا:** يحمي سيارات الحراسة والشبكة المكهربة من أسلحة المجاهدين.

* **السياج المكهرب الثاني والثالث:** يشبه الأول غير أنه معزز من الأعلى ومن الأسفل بشد الأسلاك السفلية بدبابيس تمنع المجاهدين من الحفر إضافة إلى سياج مكهرب ثالث.

* **أسلاك شائكة مستطيلة الشكل:** يبلغ طولها 1.20م إلى 1.4م وعرضها من 4 إلى 6 أمتار.

* **الممر التقني:** تسلكه الفرق التقنية لتصليح أي عطب بالسياج المكهرب.

* **الأسلاك الشائكة:** تشبه الأسلاك في الممر التقني.[2]

* **ممر الحراسة:** تسلكه سيارات الحراسة (المشط).

---

[1] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 137.

[2] نفسه، ص ص 138/137.

إضافة إلى أجهزة الإنذار السريع من الأجراس، الرادارات المزودة بالأشعة فوق البنفسجية، بالونات الأنوار الكاشفة وأبراج المراقبة، مع تجنيد حوالي 80 ألف جندي مدبج بالمدافع الثقيلة على:

* 4 ألاف مركز وقاعدة للمراقبة على الجبهة الغربية للحدود الجزائرية المغربية.

* 3 ألاف مركز وقاعدة للمراقبة على الجبهة الشرقية للحدود الجزائرية التونسية.[1]

وأسندت المراقبة إلى الجنرال فانكسام الذي دعم قواته بخمسة (5) فرق مظليين تستخدم أكبر شبكة لاسلكية حديثة تغطي المنطقة[2].

2-2-2 على الحدود الجزائرية التونسية:

يمتد خط موريس على الجهة الشرقية من عنابة فوادي الكبير، حيث يصل بمنطقة ابن المهيدي ليمر عبر زريز Zerizer، روندون Randon، موندوفيMondovi، ليتفرع من هذه القرية إلى قسمان يحميان الطريق والسكة الحديدية في موندوفي، ثم سان جوزيف Saint Joseph، ونوقدوزة دوفيفيه Duvivierحتى تبسة وسوق أهراس، ليتجه فيما بعد صوب شط الفرس على مسافة طولها 460كلم وعرضها ما بين 6م و12م بحسب طبيعة الأرض.[3]

يمتد خط شال خلف خط موريس من الناحية الشرقية مارا بالعيون، فشرق القالة فرمل السوق ثم عين العسل فالطارف، ليصل إلى بوحجار وسوق أهراس، وينطلق قبلها بحوالي

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث، الأسلاك الشائكة، ص 285.

[2] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص144.

[3] جمال قندل، خط موريس بين الانتصار والانكسار، مذكرة نهاية السنة الثانية ماجيستر، 1993/1992، معهد التاريخ جامعة الجزائر، ص ص 13/12.

2كلم عند وادي الجدرة باتجاه حمام تاسة، ثم يتجه شرق الطريق الرابط بين تاورة وسوق أهراس، وعند 28كلم يتحول نحو سيدي احمد مارا بالمريح وتفرين حتى نهاية وادي السوف عابرا بسوق تبسة[1].

2-2-3 على الحدود الجزائرية المغربية:

يمتد خط شال على الجبهة الغربية من مرسى ابن مهيدي شمالا إلى بشار على مسافة 750كلم بحسب طبيعة الأرض والهدف منه، ففي الشمال يبتعد عن الحدود المغربية بين 3 إلى 4كلم وفي مناطق أخرى إلى حوالي 100كلم[2].

كما يوجد تفاوت في الاتساع والضيق حسب المنطقة والأهداف، حيث يتراوح عرض الخط ما بين 60م إلى 80م، وقد يتقلص ما بين 6م إلى 1.5م[3]، ودعم بخط شال المكهرب بقوة 30 ألف فولت في خطين متوازيين، تفصلهما مسافة ما بين 10 إلى 40 متر فيه حقل الألغام المضيئة والمضادة للأفراد[4].

2-3. آثار خطا موريس وشال:

2-3-1 على الجزائر: لإقامة السد الشائك قامت فرنسا باستعمال مادة Monuron الكيميائية للقضاء على الأعشاب، لأن المرور صعب في المنطقة الجرداء، كما عملت على توسيع تأثيره لعزل الشعب عن الثورة التحريرية فكان له تأثير على:

[1] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 132.

[2] مسعودي كواتي، مقارنة بين خطي ماجينو وموريس، مداخلة مقدمة في أعمال الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة والألغام بولاية النعامة، 1995، ص.

[3] جمال قندل، المرجع السابق، ص 13.

[4] سهام ل، خطا شال وموريس، مجلة الجيش، عدد 496، الجزائر، 2004، ص18.

* **الشعب (سكان الحدود):** قامت فرنسا في فيفري 1957 بإخلاء الشريط الحدودي كاملا من السكان فأحرقت بيوتهم وصادرت أموالهم وشردتهم[1]، على طول الشريط الحدودي الغربي من مرسى ابن مهيدي شمالا إلى تندوف جنوبا، وعلى طول الحدود الشرقية من عنابة والقالة شمالا إلى نقرين جنوبا، مما أدى إلى تعطيل نشاطهم الذين اعتادوا عليه والتنقل إلى تونس أو إلى المغرب للارتزاق والتجارة، وكذا نشاطهم الزراعي والرعوي كون الأرض هي مصدر الرزق الأساسي والوحيد الذي تضرر نتيجة المواد الكيميائية.

فرض قيود على السكان المحليين حيث خصصت لهم ممرات تحت مراقبة الجيش الفرنسي ما بين الساعة السابعة (7:00سا) صباحا إلى الساعة الواحدة زوالا (13:00سا) حيث يذكر الطيب بن قنية بن مصاح: "... لجلب القمح الذي ترك في المطمورات أو القيام بعمليات الدرس، يتوجه الراغبون في ذلك إلى السلطة العسكرية ... ويمنع الدخول على كل شخص غير حامل للطابع..."[2]، مما أدى إلى ارتفاع عدد المشردين من 350ألف في سبتمبر1958 إلى 740ألف في أكتوبر 1958، ووصل إلى 1.9 مليون سنة 1960 خاصة مع ارتفاع عدد المحتشدات إلى 3426 محتشد، حيث كتب بعض الفرنسيين في أفريل 1959: " ... أحد المراكز التي زرناها وجدنا أن توزيع المؤن الغذائية قد انقطع منذ شهر ونصف، كما أن أشكال الإغاثة من ملابس وخدمات اجتماعية وطبية تتعرض للتوقف ..."[3].

---

[1] وزارة المجاهدين، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص 30.

[2] جمال قندل، خطا شال وموريس على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط1، الجزائر، دار الضياء، ص ص 107/106.

[3] وزارة المجاهدين، المصدر السابق، ص 31.

* **الثورة التحريرية:** تمركز القوات الفرنسية على الحدود خفف الضغط على الولايات التاريخية بالداخل، وتوجيه الثوار جهدهم لاختراق الخط المكهرب وإنفاق مبالغ ضخمة لتدميره من جهة ونصب الكمائن والهجوم على مراكز المراقبة للعدو من جهة أخرى، الأمر الذي دفع بفرنسا إلى تكوين فرق متخصصة لمراقبة السد ومراقبة الحدود البحرية الجزائرية، حيث ذكرت المصالح الفرنسية أنها فتشت ما بين أكتوبر 1956 وأفريل 1959 أربع (04) سفن وحجزت على متنها 801 طن من الأسلحة والذخيرة، 40 طن من المتفجرات **(T.N.T)** موجهة إلى الثورة التحريرية[1].

كثرة الخسائر البشرية في صفوف جيش التحرير الوطني حيث استشهد 6000 مجاهدا وحجز 4ألاف سلاح حربي ما بين 23 أفريل و3 ماي 1958، واستحالة نقل الجرحى خارج الحدود للعلاج أدى إلى وفاة الكثير منهم[2]، وكذا عجز القاعدتين الشرقية والغربية عن تموين الولايات التاريخية بالسلاح والذخيرة، الذي تحتم عليه تزويد كل ولاية بما يحتاجه جنودها الذين أصبحوا عرضة لخطر الألغام وأجراس الإنذار، كما يذكر الرائد **لخضر** بورقعة: " ... أن عدد مجاهدي الولاية الرابعة الذين استشهدوا في الولاية الأولى في ذهابهم ومجيئهم بلغ ثماني كتائب، أي ما يعادل ثلاثة ألاف (3000) شهيد ... وقد استشهد بعضهم دون سلاح"[3].

2-3-2 على فرنسا: بلغت نفقات إقامة خطوط الأسلاك الشائكة والمكهربة الملايير من الفرنكات والدولارات، الأمر الذي أثقل كاهل المواطن الفرنسي وتدني مستواه المعيشي وتوقف

[1] المصدر السابق، ص 175.

[2] المركز الوطني للدراسات، الأسلاك الشائكة، ص 296.

[3] لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة التحريرية، تحرير الصادق بخوش، ط1، الجزائر، دار الحكمة، 1990، ص 16.

المشاريع الإنمائية وانتشار البطالة، إضافة إلى قتل الآلاف من عملائها وانتقال الثورة إلى عقر دارها كاد أن يؤدي إلى حرب أهلية فرنسية، وتسبب في سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة على إثر انقلاب 13 ماي 1958، الذي أتى بـ**ديغول** على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة[1]، ويذكر قنطاري محمد أنه ما بين 1955 إلى 1959 اثر حصار الحدود بالأسلاك الشائكة تم فرار 1073 جندي فرنسي من صفوف القوات الفرنسية بالولاية الخامسة، والتحاقهم بصفوف المجاهدين حيث تولت قيادة الثورة إرسالهم إلى أوطانهم أو بلدان أخرى للعيش بها[2].

3. قرار غلق الحدود وانعكاساته على جيش التحرير الوطني:

3-1. أهداف القرار الفرنسي من غلق الحدود: على إثر تقرير روبالار لاكوست في ديسمبر 1956 الذي ألح فيه على ضرورة غلق الحدود، عمدت فرنسا إلى عزل الثورة عن الشعب والجزائر عن الخارج ضمن أبعاد تمثلت في:

*** أبعاد سياسية:**

- إفشال أي اتصال بين قادة الثورة في الداخل مع الخارج لاسيما بعد انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ ثم أعضاء المجلس الوطني للثورة، وتحول لجنة التنسيق والتنفيذ إلى حكومة مؤقتة

[1] سهام ل، المرجع السابق، ص 20.

[2] محمد قنطاري، سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية دورها وتأثيرها في الثورة، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة والألغام بولاية النعامة سنة 1995، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1998، ص 70.

بتاريخ 19 سبتمبر 1958، وعزل الولايات التاريخية عن قيادة الثورة في الخارج ومنع قادة الولايات من التنقل للخارج[1].

– عزل الثورة التحريرية عن العالم الخارجي والحد من انتشارها وتدويلها في المحافل الدولية، كهيئة الأمم المتحدة وإسكات الثورة بفرض الرقابة على الإعلاميين حتى لا تخرج الثورة عن نطاقها الداخلي، كون أن ما يحدث هو أمر داخلي لا يحق التدخل فيه.[2]

* **أبعاد عسكرية:** للتكيف والسيطرة على المساحة الشاسعة للجزائر وطول حدودها الذي اعتبر قاعدة للتزود بالسلاح والذخيرة من الدول المجاورة (تونس والمغرب) عمل غلق الحدود على تحقيق:

– عزل الثورة عن القواعد في تونس والمغرب لما تمثله من ثقل في دفع وتعزيز الثورة، وتمكين القوات من مراقبة الحدود ومنع المجاهدين من التزويد بالأسلحة.

– ضبط وتحديد تحركات المجاهدين على مستوى السد بفضل الرادارات وأجراس الإنذار، لتنبيه مراكز المراقبة وتسهيل عملية التدخل السريع[3].

– فرض حرب مغلقة داخل الحدود لتفادي تأليب الرأي العام الدولي، حيث أعلن الجنرال ديغول في 16 أفريل 1959: "... أعتقد أنه من الممكن فرض حل عسكري للمسألة الجزائرية، لأن الحواجز الحدودية قد قامت بدورها على أفضل وجه وبات بالإمكان التخلص

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الأسلاك الشائكة، ص 290.

[2] جمال قندل، خطا موريس وشال، ص 61.

[3] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 142.

من الخصم سريعا ..."[1]، والجنرال شال في 21 أفريل 1959 لصحيفة لوموند "... من الممكن أن يكون حلا عسكريا للقضية الجزائرية في أقرب8 وقتت ممكن... وكان من نتائجها ألفين وأربع مائة واثنين وستين (2462) ما بين قتيل وأسير في الولاية الخامسة...".[2]

*** أبعاد اقتصادية اجتماعية:**

– تمكين الرعب واليأس في نفسية الجزائريين وإجلاء الأهالي من المناطق الحدودية بدعوى مساندتهم للثورة وبهدف عزل الثورة عن الشعب، حيث يذكر الشهيد زيغود يوسف: "... إن هذا الشعب عظيم وعظيم جدا لا يمكن أن يقوده إلا عظيم أكثر منه، وإلا كانت الكارثة العظمى ..."[3].

– حماية وتأمين السكة الحديدية على طول الحدود الشرقية الرابطة بين مراكز استخراج الحديد من الونزة وبوحضرة، والفوسفات من الكويف وجبل العنق وميناء عنابة، وعلى الحدود الغربية من بشار ومشرية وصولا إلى وهران، محملة بالفحم الحجري من القنادسة والحلفاء والماشية من السهوب[4].

3-2. تأثير غلق الحدود على جيش التحرير الوطني:

أثر قرار غلق الحدود علة الثورة التحريرية عامة وعلى القاعدتين الشرقية والغربية خاصة، لتعرض الأخيرتين إلى خسائر بشرية ومادية في صفوفهما وعجزهما عن إمداد

[1] خالد نزار، يوميات الحرب في الجزائر 1954–1962، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، رويبة، 2004، ص 53.

[2] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 11.

[3] وزارة المجاهدين، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة، ص 344.

[4] جمال قندل، خطا موريس وشال، ص 63.

وتموين الولايات التاريخية بالسلاح والذخيرة، لتبرز مشكلة السلاح والدعم اللوجستيكي مع مطلع 1958، التي عبرت لجنة التنسيق والتنفيذ عن انشغالها به وأنه كان دون احتياجات جيش التحرير الوطني، خاصة مع توقف عملية إدخال الأسلحة عبر الحدود الغربية، وهذا ما عبر عنه العقداء الثلاثة (عميروش، سي الحواس، محمد بوقرة) في اجتماع القبائل من 6 إلى 12 ديسمبر 1958 بالولاية الثانية، حيث نوقشت العلاقة بين الداخل والخارج وضرورة الرجوع إلى مبادئ وقرارات مؤتمر الصومام، التي نصت على أولوية الداخل على الخارج في إدارة العمل المسلح، حيث طالب العقداء الأربعة دخول جيش التحرير على الحدود وتزويد الإطارات والسلاح، ويقصد هنا الحكومة المؤقتة الجزائرية المسؤولة عن هذه المهمة حيث تضمن الاجتماع:

1. اتهام الحكومة المؤقتة بالتقصير في قضية الإمداد بالأسلحة المكدسة في تونس وليبيا.

2. ضرورة دخول الحكومة المؤقتة إلى الداخل خاصة وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم.

3. ضرورة مواصلة الكفاح المسلح إلى أن يتم الحصول على الاستقلال التام.

4. تحديد آخر شهر أفريل 1959 لعقد اجتماع يضم قادة الداخل وأعضاء الحكومة المؤقتة عل الحدود التونسية[1].

أمام جمود وشلل الحكومة المؤقتة الجزائرية بسبب سياسة ديغول من جهة وزيادة المعارضين لها والصراع من جهة أخرى، قامت الحكومة المؤقتة بالتخلص من كل إطارات الأوراس الأوائل إما بالتصفية الجسدية، بتهمة الانقلاب على الحكومة المؤقتة وهو ما عرف بـ "مؤامرة لعموري" الذي يعارض الطاهر سعيداني في مذكرته تسميتها بالمؤامرة، لأنها كانت

[1] فتحي ديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1984، ص 488.

ردا على ممارسات الوزراء البرجوازية وإهمالهم للثورة من حيث الإمداد بالسلاح والمؤن، أو إبقاء البعض في تونس دون مهمة كالعقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى.

وقد اقترح كريم بلقاسم اشراك الضباط الفارين من الجيش الفرنسي خاصة الكومندان إيدير مولود[1] إلى جانب القادة، وهذا ما عارضه أصحاب الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم العقيدين عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال جملة وتفصيلا، وفي ظل هذه الفوضى والصراع داخل القيادة برزت أعمال التمرد والانشقاق مثلما حدث في الولاية الرابعة، إثر إعلان ديغول في 23 أكتوبر 1958 عن مشروع سلم الشجعان، لخنق الثورة وإضعافها بعد تشتيت قواتها بإثارة قضايا السلم والرفاهية في قوله: "... إن الشعب في حاجة إلى الخبز والعمل وليس للحرية"[2].

3-3. أساليب جيش التحرير الوطني في مواجهة غلق الحدود:

خطط جيش التحرير الوطني لاختراق الحدود واجتيازه مع تحذير المواطنين من المشاركة في بناء السد المكهرب، واعتبرته خيانة للوطن وعملت قيادة جيش التحرير على التدريب العسكري لقواتها، كطريقة الانحراف التي تمكنهم من تصريف التيار الكهربائي دون المساس بالتوتر ويبقى الخط مكهربا[3]، إلا في حالة تبلل الأرض إضافة إلى:

[1] المرجع السابق، ص 431.

[2] أحمد بن علو، لقطات تاريخية من سجل كبير، جريدة الجمهورية، 27 سبتمبر 1984، ص 40.

[3] وزارة المجاهدين، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، ص 64.

* **طريقة انقطاع التيار الكهربائي (Court–Circuit):** حيث يفصل السد الكهربائي عن القوة الدافعة المولدة للكهرباء، ينتج عنه انقطاع في التيار الكهربائي داخل المركز العسكري ثم قص الخيوط وقطعها دون التعرض للمخاطر.[1]

* **مواجهة جهاز الرادار:** نظرا لخبرة عناصر وحدات جيش التحرير الوطني التابعة لوزارة التسليح والتمون، تمكنت من معرفة الرادار وأبعادها وفعاليتها في الرقابة فالتزموا عند العبور بـ:

- تجنب حمل الأشياء المعدنية غير الضرورية.
- التأكد من الأماكن المتواجدة بها أجهزة الرادار والابتعاد عنها.
- المرور في أسفل الجبال والهضاب على الجانب المعاكس للرادار حتى تحجبهم[2].
- استغلال الرعد والبرق والأمطار لأنها تضعف إمكانية الرادار.

إضافة إلى خطط إعلامية حيث اتبع جيش التحرير الوطني أسلوب الدعاية المضادة عبر إذاعة صوت العرب، والجرائد عبر جريدة المقاومة وجريدة المجاهد باللغتين العربية والفرنسية، ومناشير توزع على السكان تكذب الإشاعات الفرنسية الزاعمة بقضائها عليها وشل نشاط جيش التحرير في الحدود[3].

أما ماديا فقد عمدت وحدات جيش التحرير إلى استعمال أدوات كانت في البداية بسيطة، ثم تطورت مع تطور جيش التحرير تمثلت في:

---

[1] المصدر السابق، ص ص 67/66.

[2] نفسه، ص 115.

[3] المركز الوطني للدراسات والبحث، المرجع السابق، ص 292.

– استعمال المقصات الخاصة لقطع الأسلاك الشائكة، وبعد تجارب عديدة استعملت مقصات قادرة على قطع خيوط ترتفع إلى 30 ألف فولت[1].

– استعمال **البنغالور** أو **البنغالو** رطوربيدو(Bangalore Torpédo) تحشى بالمتفجرات و توصل القطع مع بعضها البعض للحصول على الطول المناسب، ثم توضع تحت شبكة الأسلاك لتنسف الألغام والأسلاك محدثة فجوات حسب قوة الانفجار تسمح بعبور المجاهدين[2]، وكذا تفجير الألغام عن بعد بواسطة المدفعية المضادة للدبابات بهدف إجبار العدو على إعادة توزيع قواته، حيث يضطر إلى جلب البعض منها من الداخل لتعزيز قواته على الحدود، وبالتالي تخفيف الضغط على المجاهدين في الولايات التاريخية، وكذا إرهاق الخزينة الفرنسية برفع تكاليف الترميم والإصلاح والتجهيز، بسبب التخريب المستمر من جيش التحرير.

– إحداث ثغرات على طول السد تسمح بالعبور من وإلى خارج الجزائر، وتمرير الأسلحة والذخيرة ونقل الجرحى.[3]

– ضرب أماكن معينة والهجوم عليها بينما تمر قافلة من المجاهدين في أماكن أخرى بعيدة عن المنطقة المستهدفة.

– العبور عن طريق الصحراء بعيدا عن أنظار الاستعمار رغم أن هذا الخيار شاق وبعيد لكنه آمن.[4]

---

[1] وزارة المجاهدين، الأسلاك الشائكة، ص 128.

[2] نفسه، ص 129.

[3] نفسه، ص 129.

[4] نفسه، ص 130.

المبحث الثاني: الهيئات العسكرية الممثلة لجيش التحرير الوطني بالمناطق الحدودية.

أصبح جيش التحرير الوطني تحت تصرف لجنة التنسيق والتنفيذ حيث وبعد خروج هذه الأخيرة من التراب الوطني من جهة، والسياسة الفرنسية لعزل الثورة من جهة أخرى، والتي أثرت على العلاقة بين قادة الثورة وصلت إلى غاية تصفية بعضهم البعض وإقصاء البعض الآخر، كان لابد للجنة التنسيق والتنفيذ من تنظيم قواعدها العسكرية في الداخل وعلى الحدود، خاصة بعد تفوق العسكريين على السياسيين من حيث العدد في تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ، وحملة العسكريين نقصد كريم بلقاسم على السياسيين (بن يوسف بن خدة سعد دحلب)*، فرغم كون لجنة التنسيق والتنفيذ قيادة جماعية إلا أن العسكريين لم يكونوا متساوين، ففي الواقع كانت السلطة بيد العسكريين خاصة "الباءات الثلاثة" أصحاب القوات المسلحة*، حيث عمدوا إلى تعيين نوابهم وأصدقائهم خلفا لهم على رأس الولايات التاريخية، بينما من المفروض أن يتم الاستخلاف في القيادة عن طريق لجنة التنسيق والتنفيذ، وقد اقترح مسؤول القوات المسلحة كريم بلقاسم بمشروع تنظيم الجيش أنشأ بموجبه قيادتين:

- قيادة العمليات العسكرية الشرقية (COM L'EST) مقرها غارديماو بتونس.

- قيادة العمليات العسكرية الغربية (COM UEST) مقرها وجدة.

بهدف تحقيق أهداف منها:

* القيام بعمليات التموين وتسيير العمليات العسكرية للولايات التاريخية تزامنا مع تشكيل ثمانية دوائر جديدة لتفعيل العمليات العسكرية.[1]

[1] Mohamed Harbi, les archives de la Révolution Algérienne, pp 182/183.

* توحيد جيش التحرير الوطني المتواجد في كل من تونس والمغرب وجعلها تابعة لقيادة لجنة التنسيق والتنفيذ، وتحت سلطة القوات المسلحة التابعة له، هذا القرار الذي قوبل بالتأييد مع الحذر ثم الرفض الكامل خاصة من قبل العقيدين عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال.

* إحداث توازن بين وحدات جيش التحرير الوطني في الرق والغرب لإعطائها فاعلية أقوى[1].

1. لجنة العمليات العسكرية الشرقية (COM L'EST):

مقرها غارديماو* بتونس تعمل على تنسيق العمل العسكري بين الولايات الثلاثة في الشطر الشرقي من البلاد (الولاية الأولى –الولاية الثانية –الولاية الثالثة)[2] بقيادة العقيد محمدي السعيد** (الولاية الثالثة)، وثلاث نواب محمد لعموري (الولاية الأولى)، مصطفى بن عودة (الولاية الثانية) عمارة بوقلاز عن القاعدة الشرقية[3].

تمتد القاعدة الشرقية من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى سدراته وتبسة جنوبا، ومن الحدود التونسية شرقا إلى عنابة وقالمة غربا، تميزت بتضاريس صعبة المسالك أهمها جبل القالة وبني صالح أولاد ضياء[4] وقدر عدد أفراد جيش اللجنة بـ 25000 مجاهد.

---

[1] Mohamed Harbi, FLN Mirage et Réalité, p 117.

* غارديماو: بلدة تونسية غير بعيدة عن الحدود التونسية الجزائرية اعترتها هيئة الأركان مركز الجيش 1962/1958.

[2] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2010، ص 50.

** محمدي السعيد: 1912–1994 من مناضلي حزب نجم شمال إفريقيا نائب كريم بلقاسم ثم قائد للولاية الثالثة، قائد لجنة العمليات العسكرية الشرقية أكتوبر 1958، ثم قائد أركان الشرقية، وزيرا للدولة في تشكيلة الحكومة 2 و3.

[3] الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929–1962، ANPA، الجزائر، 2009، ص 199.

[4] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 45

إلا أنها لم تدم طويلا لأنها تعرضت للحل على إثر لجنة التنسيق والتنفيذ في 9 سبتمبر 1958، بسبب سوء التنظيم من جهة والتهم المتبادلة والصراع داخل القيادة من جهة أخرى ويمكن ذكرها في:

1/ وجود خلافات داخل قيادة اللجنة حيث نجد مصطفى بن عودة في حلاف مع محمدي السعيد (كونه الأولى منه بالقيادة)، عمارة بوقلاز في خلاف مع مصطفى بن عودة ومحمد لعموري* في خلاف مع نائبه محمود الشريف.

2/خضوعها لأربع هيئات قيادية في الداخل، وقيادة مركزية (لجنة التنسيق والتنفيذ) صعب من إمكانية التناسق بين الولايات وتعصب كل قائد حيث يذكر الطاهر في مذكراته: "... حيث تمسك قائد كل ولاية بنفوذه وسلطته...هذا النفوذ لصالح سلطة مركزية قوية للجيش"[1]

3/ تمركز اللجنة في خارج التراب الوطني رغم أنها شكلت لتسيير العمليات العسكرية وحل مشاكل الولايات، حيث يذكر القائد علي كافي: "... إذ ليس من المعقول والموضوعية الثورية أن تسير هيئة من الخارج عمليات عسكرية بالداخل"[2].

4/ احتجاج قادة الولايات بعدم وصول الأسلحة والذخيرة لتقصير اللجنة العسكرية الشرقية بحسب رسالة العقيد علي كافي إلى الحكومة المؤقتة في 19 أكتوبر 1958: "منذ تأسيس هذه المنظمة لم يصل أي سلاح لأية ولاية"[3].

---

[1] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص 210.

* محمد لعموري: 1929–1959 انخرط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم قائد الولاية الأولى.

[2] علي كافي، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946–1962، ط2، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 280.

[3] نفسه، ص 284.

ولم تكتفي لجنة التنسيق والتنفيذ بحل لجنة العمليات الشرقية، بل قامت بمعاقبة أعضائها حيث تم:

-إيقاف عمارة بوفلاز وتخفيض رتبته إلى نقيب، ونفيه إلى بغداد ومنعه من ممارسة أي نشاط عسكري.

- تخفيض رتبة العقيد محمد لعموري إلى نقيب، ونفيه إلى السعودية لكنه بقي لاجئا بليبيا.

- تجميد نشاط مصطفى بن عودة لمدة 3 أشهر وأرسل إلى لبنان.[1]

-ألحق محمدي السعيد بالحكومة المؤقتة ليعين بعد شهر بهيئة الأركان الشرقية، وهذا ما عارضه رفقائه المحكومين والمعاقبين، وفكروا في انقلاب على الحكومة المؤقتة عرف بـ "مؤامرة لعموري"*، غير أن الطاهر سعيداني في مذكراته يعارض تسمية ما حدث في 1958 بالمؤامرة، وخطأ لعموري الوحيد هو اجتماع الكاف في الطابق التاسع بحضور القاعدة الشرقية، الذي هاجمته الجنود التونسية بتهمة وجود جاسوس تونسي مبعوث لقتل بورقيبة.

[1] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص ص 211-212.

* مؤامرة لعموري: قام بها ضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية ضد الحكومة المؤقتة، خاصة كريم بلقاسم ومحمود الشريف في أكتوبر 1958، لكنها باءت بالفشل حكم بالإعدام على لعموري ونواوية زعواشرية في 1959/03/16.

2. لجنة العمليات العسكرية الغربية (COM OUEST):

مقرها وجدة مهمتها تنسيق العمل السكري في الولايات الثلاث (الرابعة –الخامسة – السادسة) بقيادة العقيد هواري بومدين قائد الولاية الخامسة وبمساعدة سليمان دهيلس المدعو سي الصادق، ومع إدخال تعديل خفيف على البنية تتمثل في إنشاء دوائر متخصصة وعلى عكس اللجنة الشرقية عرفت اللجنة الغربية نجاح وتفوق لـ:

– انعدام تعدد الولاءات أدى إلى الاستقرار داخل الهيئة النظامية لتواجد قيادة الولاية الخامسة بالمغرب، أي خارج إقليمها السياسي والعسكري.[1]

– خضوع المنطقة ثم الولاية الخامسة منذ بداية الثورة إلى قادة أقوياء هم: محمد العربي بن مهيدي، عبد الحفيظ بوصوف ثم هواري بومدين*، وتطبيقهم الصرامة، الانضباط واحترامهم سلم القيادة.

– تعيين القادة على أساس الكفاءات الشخصية لا على أساس الولاءات الإقليمية.

– تطبيق مركزية القيادة بدلا من تعدد القيادات أعطاها وحدة القرار وفعالية أقوى للجيش.[2]

رغم نجاح لجنة العمليات العسكرية إلا أنها لم تتمكن من تحقيق جل أهدافها لاسيما دعم الولايات التاريخية على إثر غلق الحدود الجزائرية، وتشديد الحصار على الولايات

[1] المرجع السابق، ص214.

* هواري بومدين: 1923–1978 برز لأول مرة في فيفري 1955خلال عملية إنزال أسلحة على شاطئ وهران، كان نائبا للعقيد عبد الحفيظ بوصوف ثم قائدا للولاية الخامسة، قائد الجهة الغربية ثم قائد هيئة لأركان العامة 1960، ثم رئيسا للدولة

[2] نفسه، ص ص 213–214.

التاريخية والضغط عليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى مشاكل لجنة العمليات الشرقية التي دفعت بالحكومة المؤقتة لحل اللجنتين وإنشاء هيئتين جديدتين[1]:

1. قيادة أركان الجهة الشرقية بقيادة محمدي السعيد مقرها غارديماو.
2. قيادة أركان الجهة الغربية بقيادة هواري بومدين مقرها وجدة.

ليتم دمجهما فيما بعد تحت قيادة الأركان العامة للجيش EMG كقيادة عسكرية مركزية لجيش التحرير الوطني، لها صلتها بجيش التحرير الوطني المرابط على الحدود، وبالوحدات العسكرية المتواجدة على مستوى الولايات التاريخية[2].

3. المهام الأساسية للجنتي العمليات العسكرية الشرقية والغربية:

كما ذكرنا سابقا أن كريم بلقاسم مسؤول القوات المسلحة تقدم بمشروع تنظيم الجيش بإنشاء جهاز "الكوم" (لجنتي العمليات العسكرية الشرقية والغربية)، مهمتها التنسيق بين قوات الجيش الوطني في الداخل والخارج، وتأمين عمليات الإمداد بالمؤن والأسلحة وتخريب خطا موريس وشال ضمن:

* توحيد فصائل جيش التحرير الوطني المتواجدة في كل من تونس والمغرب، وجعلها تابعة للقيادة المركزية المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ.[3]

* القيام بعمليات التموين، التسليح وتسيير العمليات العسكرية للولايات التاريخية التابعة لكل لجنة، تزامنا مع التطورات التي أحدثتها لجنة التنسيق والتنفيذ لتفعيل العمليات العسكرية على

---

[1]Mohamed Harbi, FLN mirage et réalité, p227.

[2] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص 217.

[3] نفسه، ص 209.

مستوى الولايات، لما أصبحت تتمتع به القيادة المركزية للثورة في الخارج من إمكانيات مقابل معاناة الداخل من الندرة والغلق.[1]

* تنظيم المعارك في المناطق الحدودية، وتنسيق العمل العسكري بين الولايات التاريخية في جهتي الشرق أو الغرب[2].

* إحداث توازن بين وحدات جيش التحرير الوطني في الجزائر وعلى حدودها الغربية، قصد إعطائها فعالية تنظيمية مادية وعسكرية أقوى.[3]

ولعل من أهم العمليات على مستوى اللجنتين نذكر:

3-1. لجنة العمليات العسكرية الشرقية:

- معركة الصخيرة 1957 والتي خلفت خسائر في صفوف العدو الفرنسي.

- معركة سوق أهراس الكبرى 26 افريل/ 4 ماي 1958 في محاولة المجاهدين اجتياز خط موريس لتمرير السلاح للولايتين الثانية والثالثة، وكذا عملية 5 جويلية 1958 بدون موافقة قائدهم، وقد استعمل سلاح البنغالور لتحطيم خط موريس من الشمال إلى قرية الرديف التونسية بالجنوب[4].

[1] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص 209.

[2] نفسه، ص 209.

[3] Mohamed Harbi, FLN Mirage et réalité, pp 116-117.

[4] محمد عباس، المرجع السابق، ص 227.

3-2. لجنة العمليات العسكرية الغربية: عملت اللجنة على تضييق الخناق على الخطوط المكهربة، لفتح الطريق وربط العلاقات بين الداخل والخارج في الولايات التاريخية، وإيجاد لباس موحد لجنود المناطق الحدودية يطابق مناخ الطبيعة.[1]

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص ص 216-218.

ملخص الفصل:

السياسة الاستعمارية التي طبقتها على الثورة التحريرية سنة 1957 بإنشاء خطي موريس وشال بهدف عزل الثورة، ومنع الإمداد اللوجيستيكي من الدول العربية خاصة على الحدود الشرقية والغربية.

هذان الخطان اللذان كان لهما تأثير إيجابي وسلبي، تمثل الأول في الانعكاسات الخطيرة والنتائج المدمرة الناتجة عن خطا موريس وشال سواءا على الشعب أو الثورة، وتمثل الثاني في تطور التنظيم العسكري وظهور الهيئات القيادية العسكرية، على مستوى الحدود في لجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الظروف التي ساهمت في تشكيل هيئة قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني EMG

المبحث الأول: التطور العددي لجيش التحرير المرابط على المناطق الحدودية

1- جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الشرقية

2- جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الغربية

3- النتائج التي حققها جيش التحرير الوطني على مستوى الحدود

المبحث 2: النشاط الذي قامت به الهيئات القيادية للثورة

1-اجتماع العقداء العشرة 11 أوت -16 ديسمبر 1959

2-الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائري في طرابلس 16 ديسمبر 1959 - 18 جانفي 1960

3-القرارات الصادرة عن تلك الهيئات

المبحث 3: تشكيل قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني

1- الإطار القانوني والتنظيمي لقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني

2- المهام التي أسندت إلى هيئة الأركان العامة:

3- أهم الإنجازات التي حققتها هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني

الفصل الثاني: الظروف التي ساهمت في تشكيل هيئة قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني

المبحث الأول: التطور العددي لجيش التحرير المرابط على المناطق الحدودية.

مع اندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954، ظهر جهاز عسكري لمحاربة الاستعمار أطلق عليه جيش التحرير الوطني ALN، وأنشئت أفواجه الأولى من مناضلي الأحزاب الوطنية وبالأخص حزب الشعب الجزائري، لاسيما المنخرطون في المنظمة الخاصة[1]، الذين امتازوا بتلقي تكوين سياسي وعسكري قبل الثورة، ثم بدأ الجيش يستقطب العناصر الشابة من الأرياف والمدن زمن الجنود الذين شاركوا في حرب الهند الصينية، والفارين من الجيش الفرنسي، وتمركزت معظم وجدات الجيش في بداية الأمر داخل التراب الوطني، لسهولة نقل الأسلحة من تونس والمغرب ما بين 1954- 1956، لكن الأمر تغير مع حلول سنة 1957 حيث أنشأت السلطة الفرنسية خطا موريس وشال، لمراقبة الحدود ثم غلقها وكذا تضييق الخناق على جيش التحرير الوطني شرقا وغربا[2]، لقطع الدعم على الولايات التاريخية، الأمر الذي جعل قادة الثورة يقومون بهيكلة الوحدات العسكرية خارج التراب الوطني، والمواطنين المهجرين في شكل وحدات عرفت بجيش التحرير الوطني المرابط بالحدود[3].

[1] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص 203.

[2] نفسه، ص 203.

[3] نفسه، ص ص 203-204.

1. جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الشرقية:

مع اتساع دائرة النشاط العسكري في إطار معركة الحدود وتماشيا مع الظروف والمستجدات التي عرفتها الثورة بفعل السياسة الاستعمارية، اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ في أواخر سنة 1957 قرارا، يقضي بتمركز وحدات الجيش الوطني على طول الحدود التونسية الجزائرية، عرفت باسم القاعدة الشرقية، مقرها سوق الأربعاء داخل تونس[1].

قدرت أجهزة الاستعلامات الفرنسية عدد أعضاء جيش التحرير بتونس بـ 1500 مجاهد خلال جوان 1957، وكان العدد في تزايد مضطر لأهمية تونس في تموين الثورة وكذا للمراقبة التي أصبحت تفرض عل المناطق الحدودية[2].

أصبحت الثورة الجزائرية سنة 1958 قوة عسكرية خارج التراب الوطني، قدرها موريس فيفر Maurice Favre بـ 5000 مجاهدا في تونس، وقدرها فيليب تريبيي Philippe Tripier بـ 1500 مجاهدا في تونس، إضافة إلى ما يتراوح ما بين 5000 و6000 متطوع[3]، في حين قدرها محمد تقية بـ 2000 مجاهد على مستوى الحدود الوطنية ليصل عددهم سنة 1960 إلى 1500 مجاهدا في تونس[4]، وقدرها يوسف مناصرية في منتصف 1960 بـ 1500 مجاهدا 600 موزعين على هيئة الأركان العامة ومصالحها، 6600 مجاهد متمركز في منطقة العمليات الشمالية، 2800 مجاهدا في منطقة العمليات الجنوبية،

[1] منير صغيري، تطور جيش الحدود من النشأة إلى غاية ميلاد هيئة الأركان (1957-1960)، المجلة التاريخية الجزائرية، مجلد 7، عدد 1، مديرية النشر لجامعة مسيلة، جوان2023، ص644.

[2] امحمد بوحموم، المرجع السابق ص 204.

[3] نفسه، ص 205.

[4] محمد حربي، جبهة الحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر كميل قيصر داغز، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1983، ص 219.

3350 مجاهدا موزعين على مراكز التدريب و1700 مجاهد موزعين على مراكز الفرز والعبور[1].

تزايد عدد صفوف الجيش الوطني يرجع للتطورات التي عرفتها الثورة خارج إطارها الإقليمي وتزايد الضغط الفرنسي عليها، وهذا موضح في الجدول التالي[2].

التاريخ	1957-03	1958-08	1959-01	1960-01 1960-07	1961-01 1961-07
تونس	1400+1000	5000+3600	4000+5000	10100 15000	18000 20000

2. جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الغربية:

يعود تشكل جيش الحدود إلى خروج لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957 من جهة، وإلى السياسة الفرنسية الهادفة إلى عزل الثورة ومنع الإمداد العسكري واللوجيستي، خاصة من تونس والمغرب، هذه الأخيرة (المغرب) التي لعبت دورا هاما مع بداية الثورة التحريرية، في الإمداد بالأسلحة التي كانت تضع فيها (وجدة) بمراكز التسليح، ومع مرور الوقت كبر خذا الجيش وأصبح يشكل مزيجا متمايزا من مختلف العناصر، بعدما كان عبارة عن وحدات متنقلة، مكلفة بالتسليح والتي استقرت على الحدود[3] (النواة الأولى الأساسية لجيش الحدود)،

[1] يوسف مناصرية، قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص ص 137-138.

[2] علية عميرة الصغير، جيش التحرير الوطني بتونس، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص ص 188-189.

[3] منير صغيري، المرجع السابق، ص 634.

إضافة إلى المتطوعين من المهاجرين واللاجئين، ويذكر محمد حربي في مذكرته أن العقيد عبد الحفيظ بوصوف سعى إلى تشجيع الانخراط في الجيش، وحتى التجنيد الإجباري للعناصر المتعلمة المنحدرة جزئيا من العلاقات الجزائرية، المحتكة بالمخزن المغربي، وتم ذلك بالقوة والقمع أحيانا[1].

وبذلك قد صارت للثورة لجزائرية خلال سنة 1958 قوة عسكرية على الحدود المغربية، قدرت بـ 700 مجاهد مسلحين سلاحا حربيا، وكثير من المجاهدين الآخرين موزعين على مراكز الثورة في الحدود المغربية[2]، قدرها موريس بيفر بـ 2000 مجاهدا في المغرب، أما فيليب تريبيي قدرها بـ 500 مجاهد بالمغرب، وما بين 500 إلى 1000 متطوعا، في حين قدرها محمد تقية بـ 8000 مجاهدا في المغرب سنة 1960، وقدر العدد الإجمالي سنة 1962 بـ 10000 في المغرب[3].

كان عدد أفراد جيش التحرير على الحدود المغربية في منتصف 1960 يقدر بـ 6100 مجاهدا، لهم 6850 قطعة سلاح حربية، وتوصل إلى بناء مراكز تدريبية متفوقة بلغ عدد قوتها 350 مجاهد، توزعت بين:

* مركز القيادة والمديرية العامة للتدريب بـ 500 مجاهد بمركز كبداني، 600 مجاهد بمركز لعراش، 250 بمركز بركان[4].

[1] المرجع السابق، ص 634.

[2] يوسف مناصرية، تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية 1956-1960، عصور عدد 6-7، جوان ديسمبر2008/ ذو القعدة 1426، ص46.

[3] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص ص 204 205.

[4] يوسف مناصرية، تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود، ص 49.

* عدد المجاهدين المتركزين في الشمال الشرقي يقدر حوالي 2490 مجاهد موزعين كالآتي: 1060 في منطقة العمليات التي كان بها 11 كتيبة، 100 مجاهد مكلفون باجتياز السد الشائك، 200 مجاهد كانوا يعرفون بالزبيريين* و200 مجاهدا موزعين على مراكز القيادة وقواعد وجدة[1].

* عدد المجاهدين على الجنوب الشرقي بلغ 1060 مجاهدا، الجيش المنظم غرب المغرب بلغ تعداده 1200 مجاهدا، موزعا على نحو 20 مجاهد لتمويل القواعد تطوان و180 مجاهد لقاعدة **ALG** والرباط[2].

وحسب يوسف مناصرية في دراسته فإن عدد قوات المديرية العامة للتدريب في فيفري 1960، كان مساو لعدد قوات الجيش في غرب المغرب، وأن عدد القوات على الحدود كان يفوق قوات المديرية العامة للتدريب بنحو 6.3% بالمائة أي حوالي 4860 مجاهدا[3].

والجدول التالي وضح توزيع قوات جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود المغربية:

توزيع قوات جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود المغربية[4]

[1] يوسف مناصرية، تمركز قوات الجيش الوطني على الحدود، ص 49.

[2] نفسه، ص49.

[3] نفسه، ص 50.

[4] نفسه، ص ص 51-53.

المركز	التاريخ	المصالح	عدد المجاهدين	العدد	الملاحظات
الحدود المغربية	منتصف		6100	6850 قطعة سلاح	
مركز كبدالي	//	مركز القيادة والمديرية العامة للتدريب	500 منهم 200 مجاهدون كانوا يتوجهون الى بوعرفة		
مركز تدريب لعراش			600 مجاهد		
مركز تدريب بركان			250 مجاهد		
الشمال الشرقي			2490 مجاهد		
		- منطقة العمليات - الكتائب - اجتياز السلك الشائك - فرقة الزبيرين - مراكز القيادة ومركز SOOMG ومركز CUTT	1060 مجاهد 11 غير محددة 100 مجاهد 200 مجاهد 250 مجاهد		
		قاعدة الناظور والزيو	150 مجاهد 650 مجاهد		
غرب المغرب	//		1200 مجاهد		

والجدول الموالي يوضح مراكز التموين على الحدود المغربية وداخل قواعد جيش التحرير في المغرب

مركز التموين بالسلاح	التاريخ	عدد المجاهدين	عدد الأسلحة	الملاحظات
مركز التدريب والقواعد الحربية لجيش التحرير	1956 1957	غير محدد	غير محدد	تسهيلات من السلطان المغربي والسيد علال الفاسي قائد جيش التحرير المغربي
تمركز الجيش على الحدو	1958 1959	700 مجاهد كثير من المجاهدي لم يتم تحديد عدد	غير محدد	-اختراق السد الشائك. -التوغل في اعماق الصحراء (تندوف-بشار-ادرار)
مركز جيش التحرير على الحدود	من 01 جانفي الى 959/11/20	غير محدد	450 قطعة سلاح حر 250 ألف خرطوشة 2500 قنبلة يدوية	دخلت الولاية الخامسة
مركز التدريب والتموين لجيش التحرير (كبدان-بركان-لعراش)	1959	800 مجاهد بعض الكتائب		ضمن الفرق الحدودية المخصصة للقيام بعمليات ضد السد الشائك. مرت داخل الولاية لتدعيم و5 بالسلاح
مركز جيش التحرير على الحدود المغربية	1959	200 مجاهد من 700 إلى 900 مجاهد		التحقوا بشمال و5 التحقوا بجنوب و5 التموين ALN الصور على مستوى جبل كاسور وطريق الصحراء ومنطقة العبادلة.
مركز جيش التحرير الوطني في القطر المغربي	959/11/20	5000 مجاهد	5000 بندقية حربية	رشاشات آلية FM et MITRILLEUSES تجنيد الشباب كان مكثفا.

مراكز التموين على الحدود المغربية وداخل قواعد جيش التحرير في المغرب[1].

[1] يوسف مناصرية، تمركز قوات الجيش الوطني على الحدود، 53.

3. النتائج التي حققها جيش التحرير الوطني على مستوى الحدود:

رغم الظروف الصعبة التي شهدتها المناطق الحدودية، إلا أن قيادة الجيش استطاعت تسيير قوافل الإمداد بطريقة (تخللتها مخاطر)، وإيصالها إلى الولايات التاريخية بالداخل بعد انطلاقها في تخريب واختراق خطا موريس وشال، من خلال عملية القص والحفر، التي تناولناها ضمن طرق تدريب جيش التحرير الوطني في اختراق خطا موريس وشال (الفصل الأول).

3-1 على الحدود الشرقية:

قام جيش التحرير الوطني بعمليات اختراق كثيرة، حيث يذكر المجاهد مصطفى الهشماوي: "... كنت قد قصصته أول مرة في شهر أكتوبر 1957 لأن هناك قافلة بغال محملة بالسلاح، لا يمكن لها العبور إلا بالقص، هذه الطريقة التي كنا نتعامل معها عندما كان خط موريس..."[1]، ويذكر العقيد علي كافي عن تجربته مع خطا موريس وشال: "... في المرة الأولى والثانية قطعت فيهما خط موريس المكهرب، أما الثالثة فكانت لخطي موريس وشال، ...وأعترف بأن الفضل في تنقلتا عبر الخطوط المكهربة يعود إلى المجاهدين والعمال الذين شاركوا في إقامة الخط المكهرب مع الجيش الفرنسي، ... وكانت عملية اختراق الخط المكهرب يتم إما عن طريق حفر طريق تحت الخط أو قص الخطوط الكهربائية..."[2].

وقد صاحبت عمليات الاختراق معارك طاحنة خاضها جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود، ضد القوات الفرنسية المتمركزة على الشريط الحدودي، نذكر منها على سبيل

[1] وزارة المجاهدين، تاريخ الجزائر 1830-1962، قرص مضغوط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وقورة أول نوفمبر 1954، 2002.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص ص 222/221.

المثال معركة القوادر[1] (Les Gardes forestier) بمعنى حرس الغابات في 1957، ويقع المركز على بعد 1 كلم عن الحدود التونسية، وكان القائد الطاهر الزبيري قائدا لهذه المعركة التي انتهت بتحقيق انتصار باهر على العدو، وغنم جيش التحرير الوطني عدة قطع من الأسلحة (مدفع هاون مورتي45 –بندقيتين–كمية من الذخيرة)[2].

الهجوم على مركز المشري في 20 أكتوبر 1957 حيث تم القضاء على 12 عسكري فرنسي، وتم غنم 12 بندقية رشاشة من نوع (29. 24)، ومدفع هاون من نوع مورتي 45 وجهاز لاسلكي، واستشهد فيها ستة (6) مجاهدين وجرح أربعة عشرة (14) مجاهدا[3].

لقد سجل جيش الحدود في الجهة الشرقية حصاد عسكري ذات رصيد عال بـ 138 معركة، 56 كمين و59 هجوم على الوحدات الفرنسية، كبدتها خسائر فادحة في الأرواح حيث تم تسجيل 12385 قتيل، 399 جريح و35 أسير[4].

3-2 على الحدود الغربية:

لقد كانت لكل منطقة عسكرية من الجزائر صفة تميزها من غيرها، والميزة التي ميزت منطقة الحدود الغربية بشكل خاص والولاية الخامسة بشكل عام، هو كونها كانت أهم مناطق العبور الأسلحة والجنود من المغرب إلى المناطق الداخلية، حيث يذكر مولاي ابراهيم عبد الرحمان في شهادته: "... أنا شخصيا قطعت السلك مرتين عندما لم يكن مكهربا داخلا للمغرب في مارس 1958، آخذا معي أسرى فرنسيين منهم عددا كبيرا ألقي القبض عليهم في

[1] منير صغيري، المرجع السابق، ص 644.

[2] نفسه، 644.

[3] نفسه، 644.

[4] نفسه، 644.

الناحية الرابعة آنذاك، ومنهم عدد حصرناه نحن وعدد آخر من الولاية الرابعة ..."[1]، وهذا ما يدل على تمكن جيش التحرير الوطني من تدمير المراكز الفرنسية مثل معركة بكاريا، وهو مركز للجيش الفرنسي يقع خلف خط شال يوم 14 ديسمبر 1960 علا الساعة الواحدة صباحا، استهدف الهجوم ست مراكز فرنسية محصنة تحت أرضية تسمى البلوكهوسات، وقد دمرها المجاهدون عن آخرها بواسطة القنابل وقذائف البازوكا[2]، إضافة إلى عمليات عسكرية متعددة:

* دخول 147 مجاهد عن طريق جبال عصفور إلى المنطقة الخامسة من الولاية الخامسة سنة 1961.

* تحطيم شاحنتين عسكريتين والقضاء على 14 جندي فرنسي، بالإضافة إلى 35 عملية هجوم على مراكز وحصون العدو في المنطقة الشمالية للجبهة الغربية[3].

* هجوم على الخط الغربي أواخر شهر أفريل 1960، أسفر عن فتح ثغرات مكنت من دخول ثلاث كتائب إلى الولاية الخامسة.

[1] وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، الجزائر، دار المعرفة، 2009، ص 113.

[2] نفسه، ص 114.

[3] جمال بلفردي، هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962، مذكرة لنيل ماجيستر، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 123/122.

المبحث الثاني: النشاط الذي قامت به الهيئات القيادية للثورة

1. اجتماع العقداء العشرة 11 أوت -16 ديسمبر 1959:

اختلفت الآراء حول تاريخ انعقاده فحسب محمد حربي دام 110 يوم، أما العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية فذكر أنه دام 94 يوم[1]، بدايته في تونس ونهايته 16 ديسمبر 1959 بطرابلس، وقد استمرت جلساته 124 يوم وتوقف لمدة 10 أيام، وعليه فإن الجلسات الفعلية للاجتماع التي لم تكن أقل من 48 جلسة قد استمرت 114 يوم[2].

بحسب علي كافي كان الاجتماع نتيجة توالي أحداث طرأت على القيادة الثورية – خلافات داخل الحكومة المؤقتة–، وكان أول استدعاء لقادة الولايات التاريخية في أفريل 1959 الذين اختلفوا في مسألة الحاضرين، حيث رفض العقيد علي كافي حضور الباءات الثلاثة كونهم أعضاء في الحكومة المؤقتة لا يمكنهم من أن يكونوا حكماء، إضافة إلى أن اقتراح كريم بلقاسم عن إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني مستوحاة من نظام جيش فرنسا، من جنرالات وهيئة الأركان الفارة منه، في حين هيكلة الولايات التاريخية بقيت على حالها تستند إلى مؤتمر الصومام[3]، وهذا ما عارضه رفقائه العقداء "بوصوف عبد الحفيظ، بن طوبال لخضر" كونه يزيد من قوته وسيطرته، وفي الأخير تم الاتفاق على مشاركة 10 عقداء هم:

- بلقاسم كريم، بن طوبال لخضر، بوصوف عبد الحفيظ (ممثلي الحكومة المؤقتة).
- محمدي السعيد (القيادة الشرقية).

---

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص 254.

[2] واضح مدني، علاقة وزارة التسليح والاتصالات مع هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني وانعكاساتها على الثورة 1960-1962، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ العسكري للجزائر عبر العصور، جامعة الجزائر، الجزائر، 2020-2021، ص68.

[3] علي كافي، المصدر السابق ص253.

- هواري بومدين (القاعدة الغربية).
- عبيد الحاج لخضر (الولاية الأولى).
- علي كافي* (الولاية الثانية).
- السعيد يازوران (الولاية الثالثة).
- دهيلس سليمان المدعو الصادق (الولاية الرابعة).
- ديغن بودغن المدعو لطفي (الولاية الخامسة).
- الولاية السادسة لم تكن ممثلة[1]*.

طرح الاجتماع عدة قضايا مهمة على غرار تخطيط جيش التحرير الوطني، منها مسألة توحيد جيش التحرير تحت إشراف قيادة موجدة جديدة، لذلك لم تجد قيادة الخارج بدا من الرجوع إلى الشرعية الميدانية، بدل الرجوع إلى المجلس الوطني للثورة أو لجنة التنسيق والتنفيذ، بعد فشل الهيئات سواءا لجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية ما بين 9 أفريل إلى 9 سبتمبر 1958، وهيئة الأركان الشرقية والغربية ما بين 1 أكتوبر 1958 إلى 18 ديسمبر 1959، ومسألة تأطير الولايات التاريخية خاصة في اعتراف أعضاء الحكومة المؤقتة بفشلهم، حيث يذكر العقيد علي كافي في مذكراته: "... إننا في حالة استقالة، ومن الأسباب الرئيسية لاستقالة محمد الأمين دباغين فإنه عصبي لا يمتثل للتعليمات ... إننا نضع المشكلة – الأزمة – بين أيديكم قرروا ما تشاؤون ونحن معكم"[2].

[1] المصدر السابق، ص 254.

* استشهاد قائدها سي الحواس مع العقيد عميروش بالولاية السادسة في 29 مارس 1959 وهما في طريقهما إلى تونس.

[2] نفسه، ص 253.

* علي كافي: ولد 1928 بالحروش ولاية سكيكدة، انخرط في جزب الشعب، عين قائدا للولاية الثانية خلفا للعقيد بن طوبال شارك في اجتماع العقداء العشر عين رئيس دولة توفي سنة 2013.

انقسم العقداء بين موافق ومعارض بحيث وافق كل من هواري بومدين ولطفي على هذا بينما عارضه علي كافي* الذي يراه هروبا لأعضاء الحكومة المؤقتة من مشاكلهم، وهروبا من العقاب في قوله: "أنا شخصيا وباسم ولايتي لا أقبل هذه المسؤولية التي هي من صلاحيات المجلس الوطني للثورة وحده، إنها ليست أزمتنا إننا قد قدمنا لنطرح مشاكلنا وإذا بهم يفاجئوننا بأزمة، ...، فليس من صلاحيتنا كقادة ولايات حل هذه الأزمة، إنها ليست أزمتنا... لا نتركهم يتبرؤون من لعقاب"[1]، كما طرح الاجتماع مسألة تأطير الولايات التاريخية خاصة التي اتخذت مركزا على تونس وكذا مشكلة اجتياز خطا موريس وشال، والسياسة التعسفية الفرنسية، وبحسب التوجهات والتحالفات انقسم العقداء العشرة إلى مجموعتين، الأولى بقيادة كريم بلقاسم والثانية بقيادة زميليه بن طوبال لخضر وعبد الحفيظ بوصوف، هذان الأخيران اللذان تخوفا من تطور وزيادة قوة ونفوذ رفيقهم كريم بلقاسم، إضافة إلى عرضه قضايا أخرى كقضية مولود ايدير وتأثيره على أداء جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود[2]، وفي الأخير انتهى اجتماع العقداء العشرة بقرارات أهمها دعوته إلى اجتماع المجلس الوطني للثورة الذي قام بتعيينه.

2. الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس 16 ديسمبر 1959 -18 جانفي 1960:

يعتبر المجلس الوطني للثورة أعلى سلطة في التنظيم السياسي والإداري في الثورة، فهو بمثابة البرلمان في الجزائر يتولى رسم وتوجيه السياسة العامة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني، فهو الذي يشرع القوانين وفقا لقرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وقد تشكل المجلس الوطني من 34 عضو منهم 17 عضو دائم و 17 عضو إضافي، وتتم

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص ص 253-254.

[2] نفسه، ص253.

مداولاته في دورة عادية مرة في السنة أو في دورات استثنائية بناءا على طلب ثلثي أعضائه أو على طلب الحكومة، وعلى إثر الأحداث والمستجدات التي طرأت على مسار الثورة التحريرية، ونخص بالذكر اجتماع العقداء العشرة الذي عين التشكيلة الجديدة للمجلس الوطني للثورة، ووجه الدعوات إليهم بحضور الدورة الثانية بطرابلس الليبية[1]، ليعقد الاجتماع في 16 ديسمبر 19659 ودامت دورته 33 يوم تضمنت 24 جلسة، حيث كانت جلسته الأولى في 17 ديسمبر وحسب محاضر اجتماع جلسات طرابلس لم تعقد الاجتماعات أيام 23-25-28 ديسمبر 1959 وأيام 4-9-10-15-16-17 جانفي 1960[2]، حيث أنشأ المجلس الوطني للثورة مكتب تسيير أشغال الاجتماع يتكون من سعد دحلب، هواري بومدين ومحمدي السعيد.

وقد تناول الاجتماع الجانب الهيكلي والتنظيمي للثورة والدعم المالي وركز على بعض القضايا منها:

* جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود ومناقشة أسباب تراجعه[3]، خاصة وزير الحرب كريم بلقاسم.

* تحليل وضعية جيش التحرير الوطني ومحاولة إيجاد حلول لملأ الفراغ وتنظيم جيش التحرير خاصة جيش التحرير الرابط بالحدود، وذلك بدمج الجبهة الشرقية مع الجبهة الغربية في جاز واحد ينظم جيش التحرير المرابط بالحدود.[4]

[1] جريدة المجاهد، عدد 60، الجزائر، 25 ديسمبر 1660، ص80.

[2] واضح مدني، المرجع السابق، ص 72.

[3] سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص 105-106.

[4] علي كافي، المصدر السابق، ص 257.

3. القرارات الصادرة عن تلك الهيئات:

3-1 اجتماع العقداء العشرة:

بعد أكثر من مائة يوم (100 يوم) من المناقشات، توصل العقداء العشرة إلى عدة قرارات نذكر منها:

* تعيين مجلس وطني للثورة جديد يكرس مبدأ القيادة الجماعية، تم فيه استبعاد بعض الأعضاء مثل محمد الأمين دباغين لموقفه من قضية "عميرة علاوة"، أحمد توفيق المدني الذي اتهم بقلة الاحتراس وإفشاء مداولات الحكومة، محمود الشريف الذي لم يعد له نفوذ على الولاية الأولى، إضافة إلى القادة صالح الوانشي، محمد البجاوي وعبد المالك[1]، مقابل إدخال ضباط جيش التحرير الوطني المرابط بالحدود بكثرة أمثال: الطاهر الزبيري، علي منجلي (بومنجل)، قايد احمد، علي سوايعي وعمار رجاي، وبعض ضباط الولايات التاريخية منهم صالح بوبنيدر، الطاهر بودربالة وحسين رويبح[2].

– توجيه الدعوات إلى الأعضاء لعقد الدورة في طرابلس إبتداءا من شهر ديسمبر 1959 وذلك من أجل الحل النهائي للأزمة.

– وجوب العمل على تدمير الأسلاك الشائكة المكهربة، والعمل على ضرورة إقناع المترددين بوجوب التحاقهم بالثورة.

– إنشاء هيئة أركان عامة لجيش التحرير الوطني[3]، بدل القيادتين (هيئة الأركان الشرقية وهيئة الأركان الغربية) تكون قادرة على مواجهة استراتيجية هيئة الأركان الفرنسية[4].

---

[1] واضح مدني، المرجع السابق، ص 70.

[2] نفسه، ص ص 70-71.

[3] محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 374.

[4] خالد نزار، المصدر السابق، ص 148.

وبذلك نجد أن اجتماع العقداء العشرة درس الأوضاع العامة للثورة مع تركيزه على الجانب العسكري ومشكلة القيادة والنزاعات.

3-2 اجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة بطرابلس:

على إثر انتهاء اجتماع العقداء العشرة اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة مباشرة في 16 ديسمبر 1959، وتناول في مداولاته القضايا التي لم يستطع العقداء إكمالها بعد دراسة الوضع العام للثورة، ولعل من أهم النتائج والقرارات التي صدرت عن الاجتماع خاصة في الجانب العسكري، بهدف تطوير الأجهزة النظامية للثورة وجعلها تتلائم مع الأوضاع الجديدة نذكر أهمها:

- تشكيل لجنة وزارية للحرب بقيادات الباءات الثلاثة محل وزارة القوات المسلحة.

- إنشاء هيئة موحدة للجيش سميت هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، مهمتها تنظيم جيش التحرير الوطني ورفع معنوياته بقيادة العقيد هواري بومدين وعلي منجلي، قايد احمد ورابح زراري أعضاء، بعد إلغاء قيادتا الأركان الشرقية والغربية على أن تكون لها السلطة على الجيش في الداخل والخارج[1]، ولعل اختيار العقيد هواري بومدين يعود في نظري إلى نجاحه وتفوقه في تسيير القاعدة الغربية على غرار العقيد محمدي السعيد الذي فشل في تسيير القاعدة الشرقية.

- تنسيق العمل بين قيادتي الثورة في الداخل والخارج وتزويد الولايات التاريخية بما تحتاجه من إمكانات مادية وتأطير بشري، لإعطاء فعالية للعمل المسلح في الداخل (الولايات التاريخية) من جهة، والتقليل من حدة الصعوبات التي تعاني منها من جهة أخرى.

[1] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص 222.

– تكثيف العمل العسكري على المناطق الحدودية لتخفيف الضغط على جيش الولايات التاريخية، بإجبار السلطات العسكرية الفرنسية على نقل أكبر نسبة من قواتها نحو الحدود[1].

– إنشاء حكومة مؤقتة جديدة الجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس، ويقول سعد دحلب في مذكراته: "... إن المتطلع لهذا المنصب أثناء الاجتماع كان كريم بلقاسم لاعتبار أن رئاسة الحكومة لابد أن تعود إلى أحد المؤسسين التاريخيين ..."[2].

* ضرورة دخول هيئة الأركان إلى التراب الوطني وكذا الوزراء التي ترتبط مهامهم بالحرب،[3] لمواجهة الحرب ميدانيا لا عن طريق التوجيهات والتقارير عن بعد، إلا أنه رفض من قبل هيئة الأركان العامة والوزراء باعتباره أمر تعجيزي.

ومن خلال ما ذكرنا يتضح أن الاجتماع انتهى بقرارين رئيسيين:

– الأول تنظيمي: يتمثل في إعادة تنظيم الحكومة المؤقتة الجزائرية.

– الثاني عملي: يتمثل في تكوين قيادة عسكرية جديدة هي اللجنة الوزارية للحرب، وقيادة الأركان العامة[4] برئاسة العقيد هواري بومدين.

[1] المرجع السابق، ص 222.

[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 108.

[3] امحمد بوجموم، المرجع السابق، ص 223.

[4] محمد مصطفى طالب، من أيام حرب التحرير 1954–1962، ج2، دار المغرب الإسلامي، الجزائر، 2007، ص – ص 52–55.

المبحث الثالث: تشكيل قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني.

1. الإطار القانوني والتنظيمي لقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني:

1-1. الإطار القانوني لهيئة الأركان العامة:

منذ بداية اجتماع العقداء العشرة والاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة في طرابلس ما بين 16 أوت- 16 ديسمبر 1959 و 16 ديسمبر إلى 18 جانفي 1960، كان الحديث عن تنظيم الجيش والوضع العسكري على الحدود الشرقية والغربية بعد فشل الهيئات على مستوى الحدود، وقد أفرز الاجتماع الثاني للمجلس الوطني عن قرار مهم تمثل في إزالة كريم بلقاسم من منصبه، وتعيين محمدي السعيد وزيرا للحكومة للمؤقتة حيث يذكر سعد دحلب: "وهذا من خلال سؤال محمدي السعيد إذا كان يقبل أن يكون وزيرا[1]، والذي عارضه كريم بلقاسم لإدراكه أن هذا القرار سوف يؤدي إلى تعيين هواري بومدين قائدا للهيئة الجديدة وهي هيئة الأركان العامة"، وهذا ما تم بالفعل حيث تأسست في 6 جانفي 1960 بقيادة محمد بوخربة الملقب بهواري بومدين[2]، وبمساعدة علي منجلي وقايد احمد ورابح زراري عزالدين على أن هواري بومدين استلم مهامه في 23 جانفي 1960[3].

ولقد اتخذت هيئة الأركان صفة المسؤولية أمام المجلس الوطني للثورة، فأصبحت بذلك تمثل قانونيا[4]، أمام رهان حقيقي وهو إيجاد قيادة فعلية في صفوف جيش التحرير بعيدا عن الطموحات والمصالح الشخصية، وهذا ما يظهر في معارضة كريم بلقاسم تعيين هواري

---

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 107.

[2] خالد نزار، المصدر السابق، ص 242.

[3] مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطبع، الجزائر، 1998، ص184.

[4] نفسه، ص 184.

بومدين على رأس هيئة الأركان العامة، أمام إصرار كل من العقيد بوصوف عبد الحفيظ والعقيد لخضر بن طوبال على تعيين هواري بومدين[1]، هذا الأخير الذي سطر أهداف سعى إلى تحقيقها تمثلت في:

– القضاء على الفوضى في صفوف جيش التحرير الوطني وفرض الانضباط التام.

– تكثيف التدريب العسكري وتوسيع عمليات التخريب للخطوط المكهربة، للقضاء على حالة الخوف عند المجاهدين.[2]

1-2. الهيكل التنظيمي لهيئة الأركان العامة:

لقد قرر المجلس الوطني للثورة في اجتماع 16 ديسمبر 1959 تأسيس هيئة الأركان حيث قامت بوضع مخطط تمثل في:

1-2-1 البنية العمودية لهيئة الأركان العامة:

كلفت من طرف رئيس الحكومة بمساعدة اللجنة الوزارية لتسيير أمور جيش التحرير الوطني وربط الاتصالات بين الولايات التاريخية والخارج، كما قامت بإنشاء مكاتب لتنظيم الجيش قدرت بخمسة مكاتب هي:[3]

– **المكتب الأول:** مكتب الإدارة والتسيير العام بقيادة الملازم الأول بوزادة.

– **المكتب الثاني:** وهو مكتب الاستخبارات بقيادة النقيب موسى وتحت إشراف الرائد سليمان.

[1] محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية "الولاية الأولى نموذجا"، المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، 2007، ص 52.

[2] جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، ص123.

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 49.

- **المكتـب الثالـث:** وهـو المكتـب التقنـي مهمتـه التخطـيط للعمليـات العسـكرية وجمـع المعلومان المتعلقة بها تحت إشراف زرقيني وسليمان هوفمان وشابو.

- **المكتب الرابع:** المكلف بشؤون المقاتلين أسندت مهامه إلى النقيب شبيلة.

- **المكتـب الخـامس:** مكتـب الصـحافة والإعـلام والتربيـة، وضـع تحـت تصـرف النقيـب فرجات تهدف إلى إبقاء الجبهتين الشرقية والغربية وهذا ما يبينه المخطط التالي:

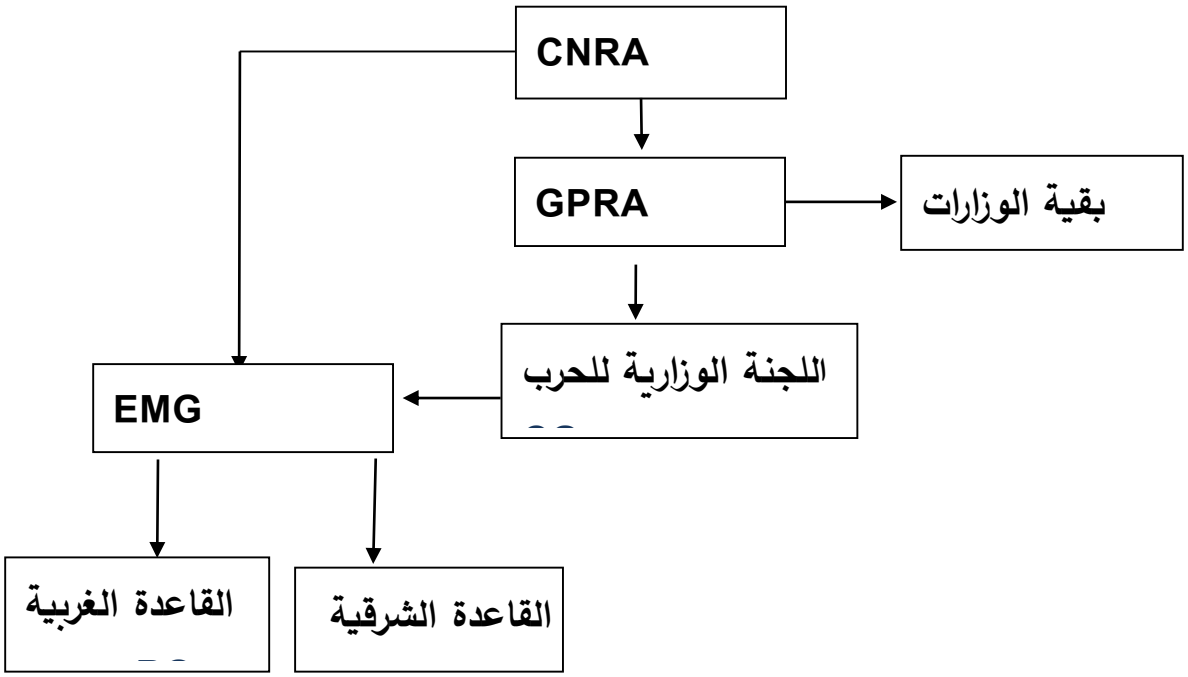

***مخطط يوضح إنشاء هيئة الأركان[1]**

[1] جمال بلفردي، الجزائر عشية الاستقلال، ص 102.

1-2-2 البنية الأفقية لهيئة الأركان العامة (البنية القاعدية):

تمثلت البنية الأفقية في الرتب والتقسيمات في صفوف الجيش تبعا لقرارات مؤتمر الصومام، وكذا تقسيم شريط الحدود لثلاث جهات عين على رأس كل منها ضابط من ضباط جيش التحرير الوطني وفق:

- المنطقة يقودها رائد يساعده ثلاث نقباء.
- الفيلق يقوده نقيب يساعده ثلاث نواب، كل نائب برتبة ملازم أول.
- تتكون كل كتيبة من أربع (04) فصائل يقودها ملازم أول وثلاث (03) نواب، كل نائب برتبة ملازم أول.
- تتكون الفصيلة من ثلاث (03) أفواج وقائدها برتبة مساعد يساعده ثلاث (03) نواب برتبة رقيب.
- الفوج يتكون من 11 فرد يقوده رقيب.
- الزمرة تتكون من خمسة (05) أفراد يشرف عليهم عريف أول.

كما يوضحه المخطط التالي:

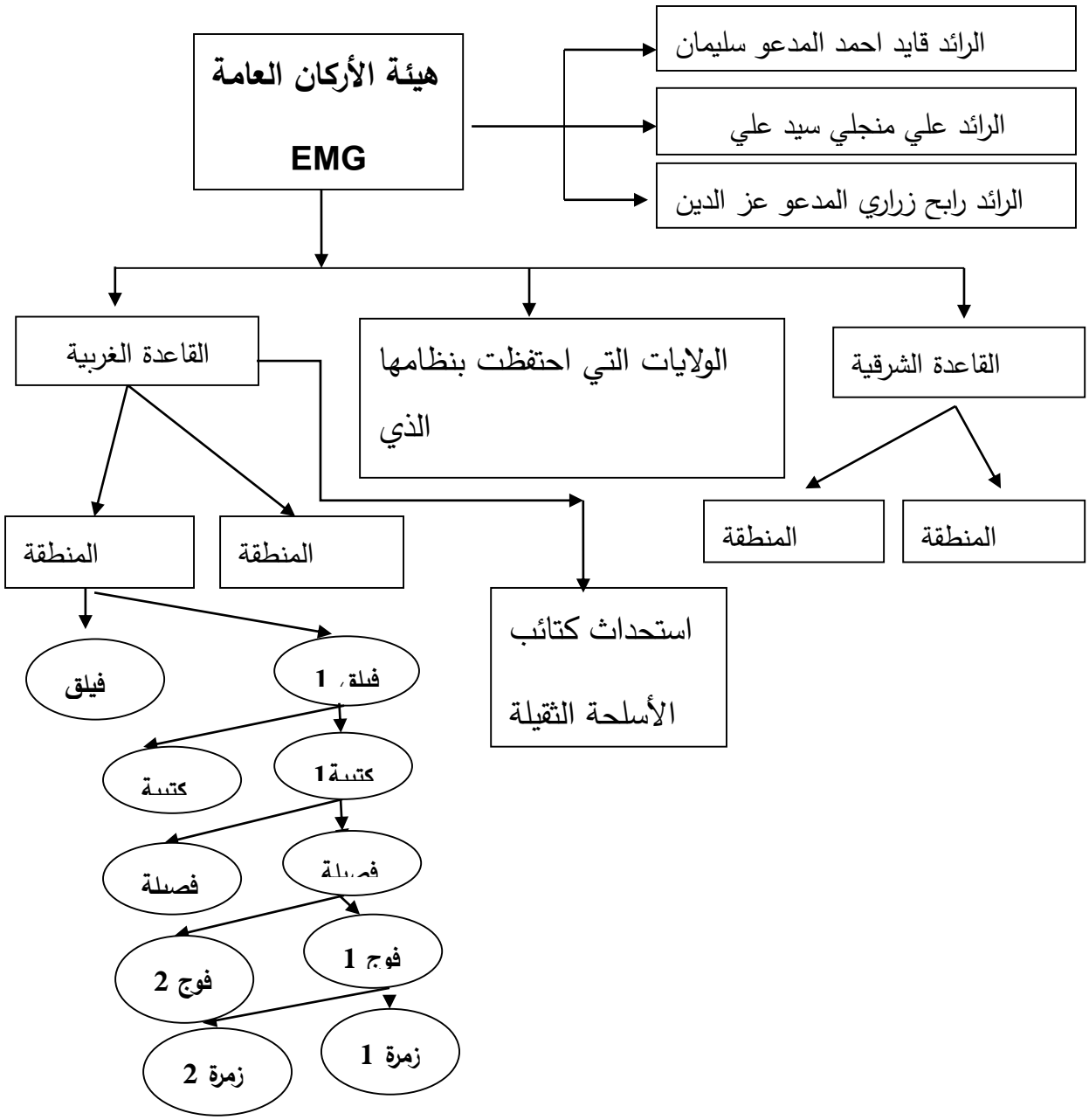

مخطط يوضح هياكل البنية القاعدية لهيئة الأركان العامة[1]

[1] خليفة الجندي وآخرون، حوار حول الثورة، ج 3، د.ط، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والعلام، د.م.ن، 1986، ص 290.

2. المهام التي أسندت إلى هيئة الأركان العامة:

أعيد تنظيم الجيش على إثر تشكيل هيئة الأركان العامة ضمن كتائب وفيالق الدعم بالأسلحة، وفرض الانضباط والقواعد الصارمة في ظل التفكك والتبعثر الذي كان يعيشه جيش التحرير الوطني وإطاراته على الحدود، من خلال كسب فعالية أكبر بإعطائها صلاحيات واسعة، حددت مهامها وفق المرسوم التنفيذي للحكومة المؤقتة الموقع من رئيس الحكومة فرحات عباس، وأعضاء اللجنة الوزارية للحرب (الباءات الثلاثة)[1]، في 31 جانفي 1960 والمتمثلة في:[2]

* تضطلع قيادة الأركان بمهام القيادة العليا لجيش التحرير الوطني في الداخل والخارج، وتشرف على عملية التنسيق بين مختلف الهيئات والعمليات العسكرية، بحيث تقدم تقارير منظمة حول نشاطها إلى اللجنة الوزارية للحرب، فعمدت إلى إنشاء المحافظة السياسية في نظامها السياسي، اختلفت مهام المحافظ في الحدود عن مهام المحافظ في الجبال، حيث كانت مهمة هذا الأخير في القاعدة إداريا يسير بمساعدة لجنة ثلاثية منسقا ودليلا سياسيا، أما على الحدود اقتصرت مهامه على التربية والإعلام والإرشاد[3].

* قيادة الأركان العامة مسؤولة أمام كل من المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة، فيما يتعلق بمهام تموين الولايات التاريخية بكل ما تحتاجه من مستلزمات الحرب من عتاد حربي وأموال[4].

---

[1] واضح مداني، المرجع السابق، ص 96.

[2] امحمد بوحموم، المرجع السابق، 224

[3] حمود شايد، دون حقد ولا تعصب، تر كابوية عبد الرحمان، ص-ص 296-298.

[4] Mohamed Teuguia, l'armée de la libération national en wilaya 4, edition gasbh، Alger, 2002, p 132.

* إخضاع وحدات الجيش والقادة إلى سلطتها وتحت تصرفها سواءا داخل التراب الوطني أو خارجه، وفرض هيمنتها وهيبتها[1] مع مراعاة التقارير الأمنية.

* كلفت هيئة الأركان بدور التكوين العسكري للإطارات المتواجدة على مستوى الحدود الشرقية والحدود الغربية ثم في الجهة الجنوبية، حيث أقامت مكتب تقني مؤلف من محترفين عسكريين.

* تتكفل هيئة الأركان العامة بتعيين الإطارات على مستوى المجالس الولائية في الولايات التاريخية (قائد الولاية والرواد الثلاثة).

* إطلاق سراح المسجونين في قضية لعموري وتكليفهم بتنظيم جيش التحرير المرابط على الحدود الجزائرية[2]، وكذا استقطاب الفارين من الجيش الفرنسي لخبرتهم في التأطير والتحكم في الأجهزة القتالية وتكوينهم العسكري.

* الهيئة ملزمة بتقديم تقارير دورية عن سير أشغالها للجنة الوزارية للحرب.

* تشكيل وجدات قتالية بصفة موحدة ولكل وحدة عملها الخاص، وتدعيم جيش التحرير باستقبال المغتربين الجزائريين، لمضاعفة تعداد صفوف الجيش حيث بلغ عشرين ألف (20000) جندي[3].

* توحيد صفوف الجيش خاصة الوحدات المتمركزة على طول الحدود الشرقية والغربية، في ظل غياب الاستقرار وانتشار الفوضى، حيث تم تقسيم الحدود الشرقية والغربية إلى منطقتين شمالية وجنوبية، لكل حدود منها منطقة يسيرها رائد ويساعده مساعدين برتبة نقيب.[4]

---

[1] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 216.

[2] الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، ج1، ملامح حياة 1929-1979، تحرير عبد العزيز بوساكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.س.ن، ص 149.

[3] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر العربي بوينون، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 280.

[4] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 218.

وقد قامت هيئة الأركان العامة بتأسيس مصالح أوكلت لكل مصلحة مهمة لتسير مهامها بشكل جيد نذكر منها:

– مصلحة الاستعلامات مهمتها حماية الثورة من الأخطار، تتواصل مباشرة مع الفئات الشعبية ونسبت لهاشمي هجرس[1]، ومسؤولة عن كشف مخابئ العدو وضرب مصالحه، واختلفت مهام المصالح من مصلحة لأخرى إلا أن هدفها واحد، وهو العمل على تنظيم جيش التحرير وتوحيد صفوفه سواءا في الداخل أو على مستوى الحدود.

إضافة إلى مصالح أخرى اختلفت مهامها عن بعضها البعض، لكن هدفها واحد ويظهر ذلك من خلال المخطط التالي:

[1] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 53.

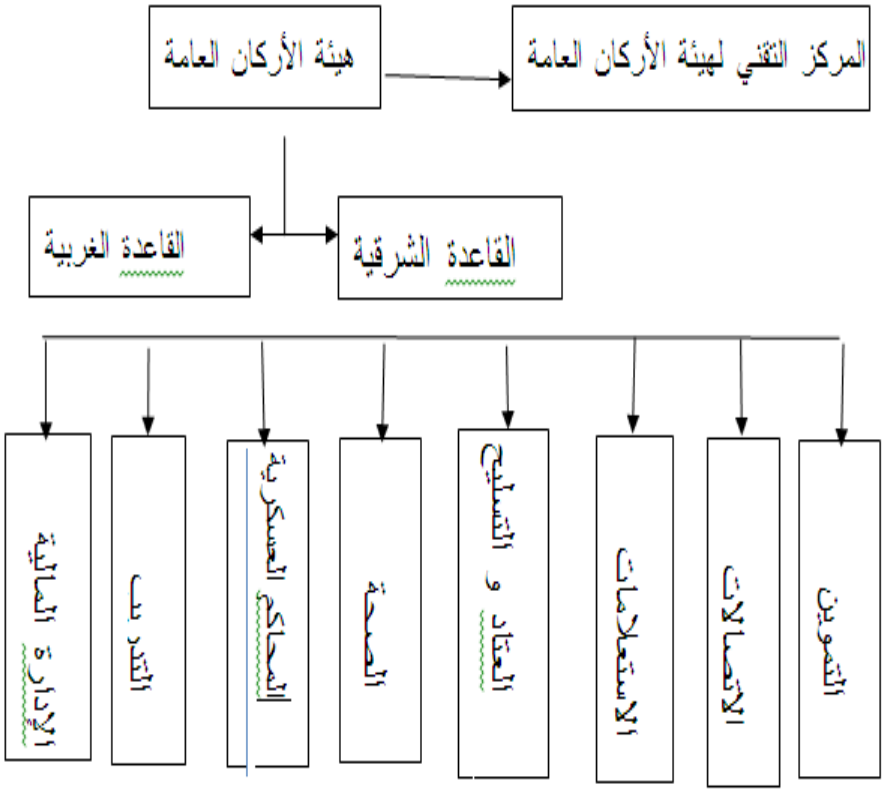

مخطط يوضح المصالح الأساسية لهيئة الأركان العامة[1].

3. أهم الإنجازات التي حققتها هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني:

تمكنت هيئة الأركان العامة وعلى رأسها القائد هواري بومدين من تحقيق نتائج مهمة وباهرة أثرت على مسار الثورة التحريرية، وطورت جيش التحرير الوطني سواء على مستوى الحدود أو بالداخل لعل أهمها:

3-1 التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني:

أعادت هيئة الأركان العامة هيكلة جيش التحرير الوطني تحت قيادة موحدة في الداخل والخارج، وتفادي التشتت المخل بالانضباط مع إعادة النظر في تسيير الميزانية، لإدخال

[1] عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، أصولها نشأتها تنظيمها دورها تطورها، دار الهدى للطباعة والتوزيع والنشر، الجزائر. 1993، ص ص 100-101.

الأموال إلى الداخل وإيجاد لجنة للمراقبة المالية[1]، كل هذه الظروف لعبت دورا في تنظيم الجيش على:

3-1-1 التنظيم العسكري على الحدود:

تمكنت هيئة الأركان في ظرف قصير من التحكم في الوضع بفضل هيكلتها المنتظمة حيث أصبح لها جيش منظم تراوح عدده ما بين 25 ألف و30 ألف سنة 1962، بعدما كان لا يتجاوز في سنة 1960 بين الحدود الشرقية والغربية 12 ألف جندي، من بينهم 4 ألاف يملكون أسلحة عصرية[2].

أ/ على الحدود الشرقية: رغم الاضطراب والفوضى الكبيرة التي عرفتها الحدود الشرقية عشية تنصيب هيئة الأركان العامة، تمكنت هذه الأخيرة من تنظيم جيش التحرير المرابط على الحدود الشرقية، وجعله متناسبا نسبيا له بنية جديدة خاضعة لقيادة وحيدة، يزيد عدد أفراد صفوفها عن 15 ألف جندي، مهيكلا في 23 فيلقا* وخمس (05) كتائب مزودة بأحدث التجهيزات العسكرية، تم القضاء فيها على الجهوية والطائفية[3] التي عرفت في تنصيب القادة بها.

ب/ على الحدود الغربية: استطاعت هيئة الأركان العامة من التصدي للاضطرابات على الحدود الغربية وأشهرها قضية الزبير*، وأقامت نظام عسكري شبيه بالنظام في الحدود الشرقية (منطقة شمالية – منطقة جنوبية)، ح ألاف حيث بلغ عدد جيش التحرير الوطني

[1] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص225.

[2] واضح مدني، المرجع السابق، ص –ص 97–99.

* تتكون المنطقة الشمالية من 13 فيلق و4 كتائب، كل فيلقا به 530 إلى 550 جنديا، والكتيبة بها 375 جنديا، أما المنطقة الجنوبية بها 7 فيالق وكتيبتين ثقيلتين، انظر محمد زروال، القادة العسكرية العليا، ص 99/98.

[3] محمد زروال، القيادة العسكرية العليا، ص ص 352/ 353.

* قضية الزبير: عصيان أوامر القيادة العليا للثورة خاصة قرار اجتماع العقداء العشرة القاضي بضرورة التحاق القادة العسكريين المتواجدين بالخارج.

المرابط على الحدود الغربية بحسب أحمد بن بلة حوالي 8 ألاف جندي[1]، مكون من 13 فيلقا موزعا عبر المنطقتين الشمالية والجنوبية، ومتنوعا من حيث الأسلحة إضافة إلى الوحدات القتالية الأخرى مثل قيادة الحدود (CDF).

جـ/ على الحدود الجنوبية: استطاعت هيئة الأركان العامة غرس جذور جيش التحرير الوطني وسط سكان الهوقار وقوراره والتوات وتيديكلت في الصحراء الكبرى، على غرار الثورة التي أهملت تغطية الجبهة الجنوبية لشساعة المساحة، عكس فرنسا التي لم تهمل الأهمية الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية للمنطقة خاصة بعد 1956[2].

حيث أسست منطقتين محررتين في الجنوب تمتد إحداهما على الحدود المالية الجزائرية، والثانية على الحدود الليبية الجزائرية بعد فتحها لجبهات جديدة على الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية، بإرسال وحدات من جيش التحرير الوطني إلى القواعد الخلفية للثورة بمالي.[3]

3-1-2 التنظيم العسكري في الداخل:

لقد صعدت هيئة الأركان العامة من العمليات العسكرية بالحدود مستهدفة الخط المكهرب بإحداث ثغرات تمكن المجاهدين من الدخول، مع تشديدها في مراسلاتها مع الولايات التاريخية في الداخل، بإعادة النظر في التكتيك العسكري بعد إعطائها مساحات أوسع وتخفيف الضغط عليها.

3-2 بسط النفوذ:

تقليص نفوذ الباءات الثلاثة وتراجع نفوذهم رغم أنهم كانوا الممثلين للجنة الوزارية للحرب، حيث أصبحت هيئة الأركان هي القوة الفعلية لجيش التحرير والمتحكمة في وحداته

[1] واضح مدني، المرجع السابق، ص104.

[2] نفسه، ص 106/105.

[3] نفسه، ص 106.

تسييرا، تنمية وتأطيرا، وفي وضع الاستراتيجيات داخل التراب الوطني وعلى مستوى الحدود[1]، بعدما كان الباءات الثلاثة وخاصة كريم بلقاسم القائد المتحكم بالجيش، أصبح العقيد هواري بومدين هو القائد الأعلى لجيش التحرير الوطني الذي يعادل صفوفه 23000 مجاهدا، تضم 2200 جنديا في الحدود التونسية و10000 في الحدود المغربية[2]، في الوقت التي بدأت فيه الحكومة المؤقتة تفقد سيطرتها تدريجيا عليها (هيئة الأركان العامة).

3-3 العمليات العسكرية:

أعطت هيئة الأركان الأولوية للعمل المسلح فخاض الجيش معارك تعتمد على المواجهة المباشرة استهدف المراكز العسكرية، ففي شهر مارس 1960 اقتحم هواري بومدين الشريط الحدودي الشرقي بقوة عسكرية تعدادها 8300 مجاهدا، بهدف إدخال 60 مجاهدا إلى داخل التراب الوطني استشهد منهم 40 مجاهدا.

تمكن المجاهدين من اجتياز خطا موريس وشال كالطاهر الزبيري رفقة 19 مجاهدا متواجدا على الحدود، انطلقوا في مارس ووصلوا إلى مقر الولاية الأولى في 1 جويلية 1960[3]، كما تمكن أحمد بن شريف من العودة إلى الولاية الرابعة، وعودة العقيد لطفي إلى الولاية الخامسة[4].

[1] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص 225.

[2] نفسه، ص ص 226/225.

[3] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص-ص 228-237.

[4] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص 227.

خلاصة الفصل:

إن تشكيل هيئة الأركان العامة كلن نتيجة لتطور الثورة التحريرية وتسارع الأحداث كانت بدايتها بتطوير جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود، تم انعقاد اجتماع العقداء العشرة نتيجة جملة من العوامل خاصة في ظل الفوضى والنزاع الذي عرفته القيادة الثورية، وكذا الأخطاء التي ارتكبت من قبل الحكومة المؤقتة، مع عجز القاعدة الشرقية في تنظيم الجيش مقارنة بنجاح القاعدة الغربية في ذلك، مما أدى إلى ضرورة توحيد الجيش تحت هيئة قيادية، وهذا ما أقره المجلس الوطني للثورة في 16 ديسمبر 1959- 18 جانفي 1960، انطلاقا من نقاط توقف اجتماع العقداء العشر، الذي أقر حل وزارة الحرب وتعويضها باللجنة الوزارية للحرب والإعلان عن ميلاد هيئة الأركان العامة التي أعادت هيكلة وتنظيم الجيش.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

علاقة هيئة الأركان العامة بالهيئات الثورية الأخرى

المبحث الأول: علاقة هيئة الأركان العامة بالهيئات المركزية

1- علاقة هيئة الأركان العامة بالحكومة المؤقتة.

2- علاقة هيئة الأركان العامة بالمجلس الوطني للثورة

3- علاقة هيئة الأركان العامة باللجنة الوزارية للحرب

المبحث الثاني: النتائج المترتبة عن علاقة هيئة الأركان بالهيئات المركزية

1- اللجنة الوزارية للحرب

2- الحكومة المؤقتة الجزائرية

المبحث الثالث: هيئة الأركان العامة وعلاقتها بأزمة صائفة 1962

1- اجتماع طرابلس 25 ماي -7 جوان 1962.

2- اجتماع زمورة 24 -25 جوان 1962

3- أزمة صائفة 1962 ودور قيادة الأركان فيها.

الفصل الثالث: علاقة هيئة الأركان العامة بالهيئات الثورية الأخرى.

المبحث الأول: علاقة هيئة الأركان العامة بالهيئات المركزية.

1. علاقة هيئة الأركان العامة بالحكومة المؤقتة:

1-1 تشكيل الحكومة المؤقتة:

على إثر النشاط الكثيف لجيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية والتونسية من جهة، وضغط السلطات الفرنسية بغلق الحدود من جهة أخرى، عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ اجتماعا لها في 9 سبتمبر 1958، بعد حصولها على تفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية بإنشاء الحكومة المؤقتة[1]، للتقليل من حدة الأخطار المادية والبشرية على الولايات التاريخية.

غير أن مصطلح الحكومة لم يكن وليد 1958 بل كان واردا منذ 1955 في مراسلات عبان رمضان بأعضاء الوفد الخارجي، ففي رسالته التي تقدم بها إلى محمد خيضر بتاريخ 8 أكتوبر 1955 ورد فيها: "...إجراء مفاوضات بين الحكومة الفرنسية وحكومة جزائرية مؤقتة مكونة من ممثلين مؤهلين للشعب الجزائري..."، ورسالته في 15 مارس 1956: "وإذا حدث لسوء الحظ أن أقدمتم على تشكيل حكومة في الخارج ، سنكون مجبرين على التنديد علنيا وتكون القطيعة تامة بيننا"[2]،وهذا ما يؤكد على قناعة عبان رمضان بضرورة تشكيل الحكومة داخل التراب الوطني، الأمر الذي يتعارض مع رأي الوفد الخارجي حيث قام حسين آيت احمد

[1] Mohamed Harbi, les archives de la Révolution Algérien، p225.

[2] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص 153.

وامحمد يزيد بتحرير تقرير سياسي، يقترحان فيه تشكيل قيادة وطنية مشكل من اثني عشرة عضوا، نصفهم من أعضاء الوفد الخارجي والنصف الآخر يمثل قادة المناطق في الداخل[1].

ورغم اختلاف وجهات النظر بين قادة الثورة في الداخل والخارج حول مكان تواجد الحكومة المؤقتة، إلا أنهم كانوا متفقين على ضرورة تشكيلها لأهميتها في مواصلة مسار الثورة، خاصة في ظل التنافس داخل لجنة التنسيق والتنفيذ على أمرين أساسيين، إحداهما يتعلق بالأطروحات العسكرية والاجتماعية التي يمكن تطبيقها على المستوى الداخلي والخارجي، والأمر الثاني يتعلق بالتنافس على السلطة داخل دوائر لجنة التنسيق والتنفيذ[2]، كان لابد من تشكيل حكومة مؤقتة تجمع شمل القادة ليتم تشكيل لجنة وزارية في 6 سبتمبر 1958، أوكلت لها مهمة وضع الأسس القانونية التنظيمية، واقتراح المناصب الوزارية التي تتشكل منها الحكومة المؤقتة انطلاقا من المبادئ الأساسية للثورة[3]، دون الرجوع إلى المجلس الوطني للثورة واستشارة قادة الولايات بالداخل، حيث يذكر علي كافي: " وهكذا استأثرت لجنة التنسيق والتنفيذ بسلطة تشكيل الحكومة، وتعيين واختيار الوزراء وكتاب الدولة دون أخذ أي اعتبار للداخل"[4]، لتشكل الحكومة المؤقتة من القادة بالخارج واستحوذ فيها العسكريون خاصة الباءات الثلاثة المناصب الحساسة وأصبح أعضاء الحكومة مسؤولين أمامهم[5] في 19 سبتمبر 1958 بعد الإعلان الرسمي عن الحكومة المؤقتة من القاهرة.

---

[1] Mohamed Harbi, FLN mirage et réalité, p174.

[2] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص 156.

[3] Mohamed Harbi, les archives de la Révolution Algérien, pp 220-222

[4] علي كافي، المصدر السابق، ص 278.

[5] Mohamed Harbi, FLN mirage et réalité, p 222.

2-1 علاقة الحكومة المؤقتة بهيئة الأركان العامة:

تعد العلاقة بين الهيئتين المركزيتين التنفيذيتين من أهم القضايا وأعقدها، لما لها من تأثيرات على باقي هيئات الثورة في الداخل والخارج، خلال مرحلة الثورة ثم المرحلة الانتقالية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1-2-1 من حيث التشكيل:

* كلاهما شكل بقرار من المجلس الوطني للثورة، فالحكومة المؤقتة شكلت بتوصية من المجلس الوطني في مؤتمر القاهرة ما بين 20 و28 أوت 1958[1]، وقامت لجنة التنسيق والتنفيذ بوضع الإجراءات التنفيذية لتشكيلها، أما هيئة الأركان العامة شكلت بفضل توصيات المجلس الوطني للثورة في دورة طرابلس ما بين 17 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960، نوقشت فيها القضايا التي تهم جيش التحرير الوطني في جلسات عدة مثل الجلسة الأولى ثم الجلسة السابعة عشر[2]، ثم قامت الهيئة التنفيذية في تجسيد ذلك ميدانيا.

* تشرف الهيئة التنفيذية على تطبيق قرارات المجلس حيث ورد في المادة التاسعة عشر من القانون، الذي أصدره المجلس الوطني بدورة طرابلس أن الحكومة المؤقتة هي التي تعين الضباط السامين، وأعضاء قيادة الأركان ورؤساء المهام في الخارج، وعليه الهيئات المركزية تشكل بقرار من المجلس الوطني للثورة وتتابع من الهيئات التنفيذية المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة[3].

---

[1] Mohamed Harbi, les archives pp 175-176.

[2] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص 190.

[3] نفسه، ص ص 190-191.

* الحكومة المؤقتة مسؤولة أمام المجلس الوطني فقط الذي شكلها وحدد مهامها، أما قيادة الأركان العامة وضعت تحت وصاية اللجنة الوزارية للحرب زيادة على تبعيتها للمجلس الوطني للثورة الذي أمر بتشكيلها ومتابعة نشاطها[1].

1-2-2 من حيث المهام:

أوكل المجلس الوطني للثورة مهام للحكومة المؤقتة بعد تقليص عدد الوزارات فيها من 18 وزارة إلى 12 وزارة، تمثلت في تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني وتعبئة الجماهير، وتمديد عمل الثورة في نطاق عدم الانحياز للحصول على الإعلانات والدعم السياسي والدبلوماسي، وفي المقابل خول صلاحيات واسعة لهيئة الأركان العامة، على جيش التحرير الوطني في الداخل والخارج، لتستحكم هيئة الأركان قبضتها على الجيش الرابط بالحدود[2]،الذي يعتبر مصدر قوة الثورة التحريرية، وبدأت تترصد أخطاء الحكومة المؤقتة في تسيير دوائرهم الوزارية لضرب مصداقية الحكومة المؤقتة[3].

على الرغم من أن الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة لهما نفس الهدف، وهو إعطاء فعالية للكفاح المسلح في الداخل والخارج، واسترجاع السيادة الوطنية إلا أنها يختلفان في كيفية التنفيذ، حيث ترى هيئة الأركان أن العمل العسكري ضروري وهو الأسبق أنه يؤدي إلى انتصارات سياسية، في حين الحكومة المؤقتة ضرورة تغليب النشاط السياسي ثم يأتي العمل العسكري مكملا له[4].

---

[1] المرجع السابق، ص 191.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص 326.

[3] Mohamed Harbi, FLN mirage et réalité, pp 262-263.

[4] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص74.

2. علاقة هيئة الأركان العامة بالمجلس الوطني للثورة:

2-1 ماهية المجلس الوطني للثورة: هي هيئة عليا للثورة الجزائرية انبثقت من مؤتمر الصومام وبقيت إلى غاية الاستقلال، ويمثل دور البرلمان لجبهة التحرير الوطني، فهو مجلس تشريعي ورمز للسيادة الوطنية[1] له صلاحيات واسعة منها:

* هو الهيئة الوحيدة التي لها صلاحيات المفاوضات مع العدو وإعلان وقف إطلاق النار[2].

*دراسة التعديلات التي لها علاقة بالمجلس الوطني للثورة أو المقترحة من الهيئات المركزية لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، ويناقش مشاريع القوانين الخاصة بالجبهة التي تعدها الهيئات التنفيذية.[3]

2-2 دورات المجلس الوطني للثورة: عقد المجلس الوطني ستة (06) دورات تطبيقا للقانون الأساسي للمؤسسة وهي:

* الدورة الأولى بالقاهرة ما بين 20 و28 أوت 1957 برئاسة فرحات عباس، ومشاركة 23 عضوا أعادت النظر في مبدأ الأولويات التي أقرها مؤتمر الصومام، ورفعت أعضاء المجلس الوطني للثورة من 34 عضو إلى 54 عضو.

* الدورة الثانية بطرابلس ما بين 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960، برئاسة رئيس الحكومة المؤقتة أو أحد أعضائها إذا تعلق الأمر بقطاعه.[4]

---

[1] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2007، ص 74.

[2] نفسه، ص 89.

[3] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص104.

[4] نفسه، ص 115.

* الدورة الثالثة بطرابلس ما بين 9 –27 أوت 1961[1] برئاسة سعد دحلب وعمر أصديق.

* الدورة الرابعة بطرابلس ما بين 22 –27 فيفري 1962 برئاسة فرحات عباس.

2-3 علاقة هيئة الأركان العامة بالمجلس الوطني للثورة:

2-3-1 من حيث التشكيل: يتشكل المجلس الوطني للثورة من جميع القيادات التابعة لجبهة التحرير الوطني، وجيش التحرير الوطني في الداخل والخارج[2]، وهو الذي قام بتعيين الهيئات القيادية وأعضاء قيادة الأركان العامة في دورته الثانية بطرابلس، بعد توحيد جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الشرقية والغربية ما بين 17 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960، في جلساته الأولى والسابعة عشر[3].

2-3-2 من حيث المهام: باعتبار المجلس الوطني أعلى هيئة وطنية يخول لها القانون تشكيل الهيئات ذات الطابع المركزي، ووضع قوانينها وحدد مهامها وعين قادتها[4]، ومنها هيئة الأركان العامة ذات الطابع المركزي، وكونها أنشئت بقرار من المجلس الوطني فهي مسؤولة أمامه على تقديم حصيلة أعمالها بشكل غير مباشر تحت وصاية الحكومة المؤقتة[5].

[1] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1984، ض 387.

[2] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص 131.

[3] نفسه، ص 229.

[4] نفسه، ص 230.

[5] نفسه، ص 230.

3. علاقة هيئة الأركان العامة باللجنة الوزارية للحرب:

3-1 من حيث التشكيل:

تقرر في اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس 16 ديسمبر 1959 -18 جانفي 1960، إعادة هيكلة قيادة الجيش التحرير الوطني، من خلال إلغاء وزارة الدفاع لفشلها وتقصيرها، وتعويضها بهيئة جديدة هي اللجنة الوزارية للحرب[1]، تضم العقداء الثلاثة بلقاسم كريم، بن طوبال لخضر وبوصوف عبد الحفيظ، وبذلك تمكن المجلس الوطني للثورة من وضع حد لوزارات القوات المسلحة، وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، بعد توحيد الجيش الوطني المرابط على الحدود الغربية والشرقية.

ونلاحظ أن كلا الهيئتين تشكلا بقرار من الهيئة الوطنية العليا، وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي وضع قوانينهما وحدد مهامهما وعين قادتهما.

3 -2 من حيث المهام:

بموجب المرسوم الحكومي المؤرخ في 31 جانفي 1960 والمحدد لصلاحيات الهيئتين، فإن اللجنة الوزارية أأسندت لها مهام الإشراف على هيئة الأركان العامة، التي استحدثت من أجل تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود، وتنسيق العمليات العسكرية مع الولايات التاريخية بالداخل وإمدادها بالسلاح، وبذلك فسلطة اللجنة الوزارية للحرب سارية على جيش التحرير المرابط بالحدود وتمتد إلى جميع الولايات التاريخية بالداخل.

[1] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص183.

أما هيئة الأركان العامة فحدد المرسوم صلاحيتها بتقديم التقارير وبانتظام للجنة الوزارية للحرب،[1] والتي حاول الباءات الثلاثة السيطرة عليها، وفي هذا السياق يرى محمد حربي أن الوظيفة الأساسية للجنة الوزارية للحرب هي مراقبة هيئة الأركان العامة.

[1] حسين بن معلم، مذكرات اللواء حسين بن معلم حرب التحرير الوطنية، ج 1، تر محمد بن محمد مكي، دار القصبة، 2013، ص 196.

المبحث الثاني: النتائج المترتبة عن علاقة هيئة الأركان بالهيئات المركزية

1. اللجنة الوزارية للحرب:

بعد اجتماع العقداء العشرة في النصف الثاني من سنة 1959 والمجلس الوطني للثورة الجزائرية ما بين 16 ديسمبر 1959 –18 جانفي 1960، ألغيت وزارة الدفاع هيئتا الأركان الشرقية والغربية، وأنشأ بدلهما هيئتان جديدتان لتسيير جيش التحرير هما: اللجنة الوزارية للحرب، التي تسير هيئة الأركان العامة برئاسة هواري بومدين، نظرا لنجاحه في تسيير قيادة العمليات العسكرية الغربية، وكذا بمساعدة لخضر بن طوبال الذي وافق على تعينه بدون تحفظ[1]، وعبد الحفيظ بوصوف الذي أبدى شيئا من التحفظ، أمام معارضة كريم بلقاسم للتعيين.

قد عرفت هذه المرحلة تقسيم القاعدة الشرقية إلى قسمين جنوبية وشمالية، مع ازدياد نفوذ هيئة الأركان خاصة على الجبهتين الشرقية والغربية، عن طريق توحيد جيش التحرير الوطني وتنظيمه، وتراجع السلطة العسكرية للباءات الثلاث إلى سلطة سياسية بمن فيها عبد الحفيظ بوصوف، الذي كان يعتقد أن صعود هواري بومدين هو في صالحه بصفته كان نائبه وخليفته، بحيث أصبحت هيئة الأركان تسيطر على جنود الجيش المرابط بالحدود، واللجنة الوزارية للحرب تسيطر على جنود الولايات التاريخية، وقد تسلم هواري بومدين مهامه يوم 23 جانفي 1960 واستقر بغاديماو بتونس على بع حوالي 10 كلم[2]،واختار ثلاث نواب له من ضباط جيش التحرير بالخارج.

[1] محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، ص 51.

[2] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، ص 286.

تحكم هواري بومدين في جيش قوامه أربعين ألف رجل (40000) مهيكلين ومجهزين، مما زاد من قوة هيئته والوزن المادي لها مقارنة بوزن الحكومة المؤقتة، الأمر الذي دفع بقائدها هواري بومدين بالطموح من قائد عام لجيش التحرير الوطني، إلى المشاركة في السباق نحو السلطة، وجعله يسعى إلى العضوية في اللجنة الوزارية للحرب الذي رفض أعضائها هذا الطلب[1]، ليبرز الخلاف ما بين الباءات الثلاثة وهيئة الأركان العامة، حيث كانت اللجنة الوزارية للحرب تفكر بأن الهيئة أصبحت تأخذ مكانها تدريجيا وهذا ما سيؤثر على مكانتها وطرق تسييرها[2]، خاصة بعد الإمدادات التي وفرتها هيئة الأركان العامة للولايات التاريخية ومطالبتها بتغيير استراتيجياتها في مواجهة العدو،[3] بعدما كانت مسؤولة أمام اللجنة الوزارية وتعمل لصالحها[4]، وهذا ما زاد من تأزم العلاقة بين الطرفين وزيادة حدة التنافس على قيادة الولايات التاريخية.[5]

وقد بدأت اللجنة الوزارية في تحجيم صلاحيات هيئة الأركان العامة خاصة كريم بلقاسم، بتأخير الإمدادات عليها وعلل وزير التسليح بعد شكوى هيئة الأركان بداية 1961 بقوله: "إن جنودك متعودين على السير حفاة وأنت تطلب لهم الجوارب..."[6]، لتصدر اللجنة الوزارية للحرب فيما بعد أمر انتقال قيادة الأركان العامة إلى داخل الجزائر، هذا القرار الذي يهدد صلاحية الهيئة كونها هيئة فتية وتغيير مقرها سيكلفها مواجهة مع فرنسا وفتح جبهة ثانية، وحتى إن انتقالها للداخل يعني التحرك بوحداتها الحديثة التي ستتعرض للتحطيم من

[1] محمد عباس، المرجع السابق، ص 264.

[2] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص 187.

[3] Taguya Mohamed, op-cit, p 38.

[4] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص 326.

[5] علي كافي، المصدر السابق، ص 326.

[6] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص 187.

قبل مدفعية وطيران الجيش الفرنسي[1]، أو التحرك دون وحداتها لتبقى الوحدات بيد اللجنة الوزارية للحرب.

وكان الخلاف الآخر بين اللجنة الوزارية للحرب وهيئة الأركان العامة حول تجنيد هذه الأخيرة لجنود جدد، بعدما اتضح في منتصف سنة 1961 هيمنة وسيطرة الهيئة على الوضع في تونس والمغرب، حيث قامت بتجنيد الطلبة والأطباء من دون موافقة اللجنة الوزارية للحرب،[2] بحجة عدم تكرار خطأ الإضراب الذي ارتكبته الجبهة، فوجدت هيئة الأركان العامة نفسها بين تنفيذ الأوامر أو فرض سلطتها على قوات جيش التحرير المرابط على الحدود الذي يعتبر جيش القوة والنفوذ في المستقبل، أو عدم تنفيذها للأوامر وتفقد بذلك مصداقيتها، وهذا بالفعل ما حدث فقد دعت إلى التجنيد،[3] بحجة إبعادهم عن تأثير " المذاهب الأجنبية الموجهة للتصدير".

قيادة الأركان العامة ترى أنها هي المفوضة بتسيير شؤون الجيش بالداخل من حيث التأطير، التسليح والتموين، وأن المرجعية الأولى والأخيرة لها هو المجلس الوطني للثورة الذي أوجدها، وهو ما لم تقبله اللجنة الوزارية للحرب حيث اعتبرت نفسها المسؤولة كونها بادرت بتأسيسها وبالتالي من حقها أن تخضع لسلطتها، فتعهد أعضاء اللجنة الوزارية (كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال) أمام المجلس الوطني بتطوير الجيش وفي حالة نقل القيادة إلى هيئة الأركان العامة فهذا يعني خيانة الأمانة،[4] خاصة بعد الاقتراح الذي تقدم به احمد بن بلة رفقة هيئة الأركان العامة بتعيين قيادة جديدة بعد استرداد السيادة

[1] المصدر السابق، ص 188.

[2] صالح بلحاج، أزمات جيش التحرير، ص 61.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن – الثورة الجزائرية 1954-1962-، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2007، ص 498.

[4] Mohamed Harbi, FLN mirage et réalité, p269.

الوطنية استبعد فيها الباءات الثلاثة، هذا القرار الذي عورض من قبل بعض القادة حيث يقول علي هارون: "من جهتي كنت أرى أنه ليس من الحكمة إزاحة ثلاثة رجال كانوا القادة الحقيقيين للثورة، ... هذا السلوك لا يعد نكرانا للجميل وحسب، بل خطأ فادح له عواقبه الوخيمة... وبدا لي من الضروري إضافة كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال إلى قائمة الخمسة...".[1]

إن الخلاف الذي برز بين الباءات الثلاثة وهيئة الأركان، ثم تحول إلى خلاف وتنافس وصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة.

2. الحكومة المؤقتة الجزائرية:

كانت هيئة الأركان العامة تدرك مصادر القوة لديها، وتعرف مواطن الضعف عند خصومها، لاسيما أن الحكومة المؤقتة قد ارتكبت أخطاء كثيرة في التسيير، إضافة إلى الخلاف الذي عرفته بين أعضائها وتنافسهم حول السيادة، حيث استغل القائد هواري بومدين هذا الأمر لفائدته وسعى إلى انتزاع السلطة من الحكومة المؤقتة وباءاتها الثلاثة، بعد تشكيله قوة عسكرية نشيطة ومنظمة على الحدود الشرقية والغربية.

اشتد الخلاف بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة على إثر حادثة الطيار الفرنسي (الملازم Gailard) في 21 جوان 1961، أين كانت طائرة فرنسية تغير على تجمعات اللاجئين، ودمرت مركز ملاغ التابع لجيش التحرير الوطني المرابط على الحدود التونسية،[2] فأسقطتها قوات جيش التحرير في الأراضي التونسية، وأسرت طيارها الذي سقط

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص 27.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص 326.

بمظلته في التراب التونسي، وهنا طالبت الحكومة التونسية هيئة الأركان العامة بتسليم الطيار فورا وإلا ستقوم بغلق الحدود ومنع عربات جيش التحري الوطني من التحرك في أراضيها، وعندما رفضت هيئة الأركان العامة تدخلت الحكومة المؤقتة بالضغط على الهيئة.

وقد توجه كل من لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف إلى هيئة الأركان العامة بحجة أن الثورة في خطر، والإخوة التونسيين سيعلنون تمرد هيئة الأركان العامة على الحكومة المؤقتة،[1] فأعطاهم هواري بومدين موافقة بالإفراج على الطيار، ليسلم إلى الحكومة التونسية التي سلمته بدورها لفرنسا في 30 جوان 1961.

أسفر الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة على تقديم القائد هواري بومدين رفقة الرائدين قايد احمد وعلي منجل رسالة استقالتهم في 15 جويلية 1961 إلى الحكومة المؤقتة،[2] تتهمها بالانحراف وعد تطبيق قرارات طرابلس، لينتقلوا على إثرها إلى ألمانيا، وتعتبر هذه غلطة كبيرة قامت بها هيئة الأركان العامة، كون حادثة الطيار الفرنسي تهدد الكيان التونسي ويضع الحكومة التونسية في مواجهة مباشرة مع الجيش الفرنسي الذي لا يزال في بنزرت رغم إعلان الاستقلال 1956.

لكن على الصعيد الداخلي استغل القادة المركزيين (بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، محمد يزيد) في الحكومة المؤقتة، الخلاف لصالحهم بحيث طالبوا بإنشاء هيئة عليا من جبهة التحرير تحل محل الحكومة المؤقتة، ويوحد الجيش في الداخل والحدود بقيادة هواري بومدين، علي منجل وقايد احمد،[3] لتتم الموافقة على تعيين بن يوسف بن خدة رئيسا

[1] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 499.

[2] عمر بوداود، المصدر السابق، ص 225.

[3] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 502.

للحكومة، بعد الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة بطرابلس ما بن 9 إلى 27 أوت 1961 وسعد دحلب وزيرا للداخلية خلفا لكريم بلقاسم الذي اكتفى بمنصب الداخلية، ليكشف بن يوسف بن خدة عن أوراقه بتعيين الرائد موسى بن احمد المدعو مراد رئيسا لهيئة الأركان العامة بدلا من العقيد هواري بومدين، غير أن التعيين رفض من قبل جيش التحرير المرابط بالحدود لولائه لهواري بومدين، ليصدر بذلك رئيس الحكومة يوم 25 سبتمبر 1961، تعليماته بقطع الاتصالات مع هواري بومدين وعلي منجل وقايد احمد، الذين اتهموا بعرقلة العمل العسكري وعداوتهم للسلام في الجزائر.[1]

[1] Mohamed Harbi, FLN mirage et réalité, p288.

المبحث الثالث: هيئة الأركان العامة وعلاقتها بأزمة صائفة 1962

1. اجتماع طرابلس 25 ماي -7 جوان 1962:

1-1 انعقاد الاجتماع:

انطلقت أشغال مؤتمر طرابلس يوم 27 ماي 1962 في العاصمة الليبية طرابلس، بالقاعدة المخصصة لاجتماعات مجلس الشيوخ بحضور أعضاء الحكومة المؤقتة، قيادة الأركان العامة، أعضاء مجالس الولايات التاريخية وأعضاء فيدراليات فرنسا، تونس والمغرب بلغ عددهم 52 عضوا، تحت رئاسة المكتب المكلف بإدارة النقاش المكون من محمد بن يحي رئيسا، ومساعديه عمر بوداود وعلي كافي، هذا الأخير الذي ذكر أن الهدف من هذا الاجتماع الطارئ هو المصادقة على مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية، وتعيين قيادة أو مكتب سياسي يشرف على بالمرحلة الانتقالية إلى حين تنظيم مؤتمر تقييمي، وكذا المصادقة على اتفاقيات ايفيان[1]، ليتم تعيين لجنة مكلفة بتحديد المهام تضم أحمد بن بلة، محمد يزيد وعضوين من المجلس الوطني للثورة (محمد الصديق بن يحي، مصطفى الأشرف، رضا مالك، محمد الحربي)[2]، وبعد اجتماع المجلس الوطني للثورة في 2 جوان تمت الموافقة على المشروع الذي عرف بـ "ميثاق طرابلس" تضمن ثلاث محاور:

1-استمرارية الثورة لتوسيع ودعم الانتصارات في إطار الديمقراطية.

2- إلغاء الهياكل الاقتصادية الإقطاعية لفرنسا واستبدالها بهياكل جديدة في إطار الثورة الشعبية.

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص285.

[2] مريم شويحات، الصراع بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وهيئة الأركان العامة 1960-1962، العدد 01، 2016.

3- استعمال حزب جبهة التحرير الوطني للتخطيط والتوجيه والمراقبة التي اتفق عليها.[1]

إن مسألة القيادة أثارت جدلا بينهم وامتد النقاش بين مختلف الاتجاهات، حيث برز رأيان متعارضان:

* الرأي لأول: بزعامة الحكومة المؤقتة ينص على تكفل هذه الأخيرة بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية، حتى التحرير الكامل للتراب الوطني وإقامة مؤسسات نهائية (بن خدة بن يوسف ومعظم وزرائه)[2].

* الرأي الثاني: بزعامة احمد بن بلة المدعم بهيئة الأركان طالبا تعيين قيادة جديدة مباشرة بعد الاعتراف الفرنسي بسيادة الجزائر[3].

أما بخصوص المكتب السياسي وتعيين أعضائه فقد قدم اقتراحان من قبل احمد بن بلة وكريم بلقاسم، وحسب الطاهر الزبيري فإن اقتراح احمد بن بلة تحصل على 33 صوتا مقابل 31 صوتا لصالح اقتراح كريم بلقاسم[4]، إلا أن محمد بوضياف وحسين آيت احمد رفضا التواجد في قائمة أحمد بن بلة، لرغبة محمد بوضياف في أن يكون المكتب السياسي أوسع عددا وأحسن تمثيلا، وكذا لوجود اختلاف بين المساجين الخمسة: "إننا لم نكن متفقين في

[1] جمال بلفردي، الجزائر عشية الاستقلال وأزمة صائفة 1962 الأطراف المواقف الإفرازات، مجلة الأحياء، الجزائر، عدد 25 جوان، 2020، ص914.

[2] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 57.

[3] بكوش الجودي، دور بن يوسف بن خدة في ثورة التحرير 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، قسم التاريخ، الجز ائر، 2007، ص 183.

[4] الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص 12.

السجن ونحن كذلك اليوم فلماذا يتم اقتراح قائمة لا يتفق أعضائها من البداية؟ في الوقت الذي كان يصرح فيه آيت احمد أن هذا المكتب سوف يؤدي إلى ديكتاتورية عسكرية"[1].

أمام هذا الوضع تدخلت لجنة تضم 22 عضوا من ممثلي الولايات التاريخية –فيدرالية فرنسا والمغرب وأعضاء الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة[2]، أقرت تكوين سياسي مكون من المساجين الخمسة وكريم بلقاسم والحاج بن علا، مع تخلي العقيدين عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال عن عضويتها إراديا في محاولة لتسوية الوضع، إلا أنها باءت بالفشل على إثر رفض بن يوسف ين خدة وكالات الولاية الأولى كونها غير قانونية لأنها جاءت متأخرة[3]، لتندلع مشدات كلامية بين الطاهر الزبيري (يدعمه كل من احمد بن بلة وهيئة الأركان العامة) وبن يوسف بن خدة (يدعمه كل من رئيس الحكومة المؤقتة ولخضر بن طوبال)، ليقرر بن يوسف بن خدة مغادرة الاجتماع ليلة 6 – 7 جوان 1962 متجها إلى تونس رفقة معظم وزرائه، وبقي أمر تعيين قيادة موحدة معلقا بعد رفع المجلس جلساته ويذكر بن يوسف بن خدة أن انسحابه كان لمصلحة الدولة الجزائرية، لأن الإبقاء على الحكومة المؤقتة رغم ضعفها يمكن أن يسد الطريق أمام المتطرفين الأوربيين (OAS) الذين قد يستغلونه لنقض اتفاقيات ايفيان[4]، وكان هذا انتهاء آخر مؤتمر للمجلس الوطني للثورة حيث وصفه علي كافي بأنه مؤتمر الانفجار ونهاية الشرعية، في قوله: "...اتفقوا حول البرنامج واختلفوا حول الأشخاص..."[5] وقد عرفت الدورة بالدورة المغلقة.

---

[1] جمال بلفردي، الجزائر عشية الاستقلال وأزمة صائفة 1962، ص915.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص ص 289–290.

[3] Ben Youcef Ben Khadda, l'Algérie a l'indépendance, p 18.

[4] Op.ci, p 19.

[5] علي كافي، المصدر السابق، ص 288.

2-1 قراراته:

* المصادقة على برنامج طرابلس من خلال ممارسة السلطة، وأن تكون جبهة التحرير الوطني هي الحزب المهيمن والوحيد.

* شجع ميثاق طرابلس على إلغاء كل وساطة حتمية بين الشعب والسلطة.

* التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في الإصلاح الزراعي واستثمار الثروات الطبيعية والطاقوية والمعدنية.

* أقر وجود قطاع خاص وعام فيما يخص الميدان الصناعي وأوصى بتوسيعه وتنميته.[1]

* تحديد تصورات للدولة المستقلة بإعطاء اللغة العربية مكانتها الحقيقية، وإعادة بناء التراث الوطني ومحاربة الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي، ومما جاء فيه: "استعادة الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم، اعتمادا على أسس علمية وهذه مهمة من أصعب مهام الثورة إذ تتطلب وسائل ثقافية عصرية ولا يمكن تحقيقها بالشرع دون خطر التضحية بأجيال كاملة.".[2]

* الإجماع على مشروع يحتوي على المعالم الكبرى لمشروع المجتمع الجديد عرف بـ " ميثاق طرابلس".

[1] عبد الوهاب أوسليم، مؤتمر المجلس الوطني بطرابلس ماي -جوان 1962 الأسباب، المجريات القرارات، جامعة تيارت، ص ص 161-163.

[2] سفيان لوصيف، أحمد بن بلة والفكر القومي الناصري وملامح تجسيده في قيادة الدولة الجزائرية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة سطيف 2، العدد 15، ص118.

2. اجتماع زمورة 24 -25 جوان 1962:

أمام تدهور الوضع والصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة، بعد اجتماع طرابلس، انعقد اجتماع عام لكافة الولايات التاريخية ما بين 24 -25 جوان 1962[1]، في منطقة زمورة*، في محاولة للبحث عن حلول مستعجلة للأزمة التي شهدتها السلطتين السياسية والعسكرية بالجزائر في مرحلة صعبة للمسيرة التحريرية.

هذا الاجتماع الذي حضره كل من كريم بلقاسم ومحمد بوضياف، بعد دخولهما خفية إلى الجزائر ومخافة الاتفاق المبرم مع فرنسا[2]، وحضره كل من علال الثعالبي ومسؤولون عن الولايات التاريخية (الثانية -الثالثة -الرابعة)، منطقة الجزائر وفيدرالية فرنسا أوفدت عمر بوداود وقدور العدلاني وفيدرالية تونس[3]، بينما أعلنت الولاية الأولى والولاية السادسة رفضها بعدما تم استدعائهما عن طريق البريد في نفس اليوم الذي انعقد فيه الاجتماع، وبحسب علي هارون فإن المجلس الوطني للثورة لم ين في نيته مواجهة الولايتين.[4]

اتخذ الاجتماع قرارين حاسمين الأول تعلق بإنشاء لجنة تنسيق بين الولايات التاريخية، للمحافظة على وحدة البلاد وإعداد قوائم المرشحين بالمجلس الوطني للتأسيس، أما القرار الثاني فيتعلق بتوجيه نداء إلى أعضاء الحكومة المؤقتة، ليحافظوا على وحدتها إلى غاية

---

[1] علي هارون، خيبة الانطلاق وفتنة صيف 1962، تر عماري الصادق، امال فلاح، مر مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، 2003، ص 74.

[2] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، ص 21.

[3] عمر بوداود، المصدر السابق، ص 233.

[4] علي هارون، المصدر السابق، ص 74.

انتخابات الجمعية التأسيسية لحماية مصالح الأمة[1]، وقد انتهى الاجتماع بإعلان حالة الطوارئ في الولايات الثلاث، وطالب الحكومة المؤقتة بعزل هيئة الأركان العامة.[2]

وفي 30 جوان بعد وصول قرارات الاجتماع أصدرت الحكومة المؤقتة قرار يتضمن:

* التنديد والإدانة بكل الأعمال الإجرامية للأعضاء الثلاثة لهيئة الأركان العامة، وتجريدهم من رتبهم (العقيد هواري بومدين –الرائد علي منجلي –الرائد قايد احمد).

* رفض كل أمر صادر من العقيد هواري بومدين والرائد علي منجلي، وتوجيه أمرية للجنود والضباط بملازمة وحداتهم.

* مطالبة الجنود وضباط الولايات التاريخية ووحدات الجيش المرابط على الحدود بالانضباط، والعمل تحت سلطة الحكومة المؤقتة وسلطة القيادة العسكرية المعينة من قبلها (الحكومة المؤقتة).[3]

* تأسيس هيئة تنسيق بين الولايات التاريخية تتكفل بتوحيد عملهم والحفاظ على وجدة الصف، وفي المقابل اعتبرت هيئة الأركان العامة أن مثل هذا القرار ليس من صلاحيات الحكومة المؤقتة بل هو من صلاحيات المجلس الوطني للثورة،[4] كون المجلس هو المسؤول عن تأسيسها (هيئة الأركان العامة) هي والحكومة المؤقتة، أما الحكومة المؤقتة اعتبرت شرعية العزل تستند إلى المادة 22 من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني، التي تنص على أن الحكومة المؤقتة هي المسؤولة على تعيين الضباط السامين وأعضاء قيادة الأركان

[1] المصدر السابق، ص71.

[2] نفسه، ص 72.

[3] نفسه، ص 70.

[4] نفسه، ص 103.

العامة ورؤساء البعثات في الخارج والتعيين في مناصب المسؤولية، غير أن هذا العزل لم يعد على الحكومة المؤقتة بأي فائدة، فالجنود المرابطين على الحدود والولايات التاريخية لم يمتثلوا لأوامرها، حيث يذكر أحد قادة الولاية الرابعة لخضر بورقعة أن بن يوسف بن خدة لم يحسم جيدا عناصر الصراع والتحالفات وعزل هيئة الأركان العامة، كونه جاء متأخرا عن أوانه لأنه صدر بعدما كبر نفوذ هيئة الأركان العامة داخل الجيش وخارجه،[1] كذاك استخفاف هيئة الأركان به واعتبروا قراراته لاغية وأن وجود بن يوسف بن خدة على رأس الحكومة المؤقتة غير شرعي.

أمام هذا الصراع والنزاع ظهرت تحالفات حيث انقسمت الزعامات التاريخية إلى ثلاث مجموعات هي:

1- مجموعة تلمسان وتسمى جماعة وجدة تضم كل نت احمد بن بلة، العقيد هواري بومدين والقادة: العقيد طاهر الزبيري (الولاية الأولى)، العقيد سي عثمان بوحجر (الولاية الخامسة)، العقيد سي محمد شعباني (الولاية السادسة).[2]

2- مجموعة تيزي وزو ظهرت على يد محمد بوضياف وكريم بلقاسم، ودعمت من أغلب مجاهدي الداخل، كقائد الولاية الثالثة محند أما الولاية الرابعة وقفت موقف الحياد.[3]

[1] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 103.

[2] الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، ص ص 13-14.

[3] نفسه، ص 14.

3- تحالف الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة والعقيدين لخضر بن طوبال وبوصوف عبد الحفيظ،[1] واتخذت العاصمة قاعدة لها منذ أن دخلتها يوم 3 جويلية 1962.[2]

3. هيئة الأركان العامة وعلاقتها بأزمة صائفة 1962:

عرفت الثورة التحريرية تطورات عدة في مبدأ الأولويات بين السياسي والعسكري ما بين مؤتمر الصومام 20أوت 1956، وانعقاد الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس 16 ديسمبر 1959- 18 جانفي 1960، حيث تم الانتقال فيها من أولوية السياسي على العسكري إلى أولوية العسكري على السياسي، وغلبة العسكريين في قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني داخل المجلس الوطني للثورة، الأمر الذي أدى إلى خلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة للجيش حول أحقية تسيير الثورة، وهو ما عرف بأزمة صائفة 1962 أو أزمة الولايات.

3-1 طبيعتها: هي أزمة سياسية نشبت بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش حول من يتزعم قيادة الثورة، واستمرت تبعيتها إلى ما بعد وقف إطلاق النار نتيجة التسابق حول من يقود البلاد بعد الاستقلال، والتي انعكست على السجناء الخمسة وعلى الولايات التاريخية، وأطلق عليها عدة تعاريف منها:

* **أزمة الولايات:** بعد وقف إطلاق النار ودخول الهيئات القيادية إلى التراب الوطني تمكنت قيادة الأركان العامة من استمالة الولاية الأولى، وأجبرت الولاية الثانية على الانضمام إليها وقامت بالزحف نحو العاصمة، والاقتتال مع وحدات الولايتين الثالثة والرابعة،[3] حيث يذكر

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج 2، د.ر.ط. دار المعرفة، الجزائر، 2010، 237.

[2] الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، ص 14.

[3] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص ص 378-179.

سعد دحلب : "...أين كنا سنجد أنفسنا اليوم، ...إذ كنا قد التقينا في 1962 بمجاهدي الولايات والحدود في قتال دموي بعضهم ضد بعض..."[1]، ويقول: "... فالولايات التي اكتظت فجأة بآلاف المجندين الجدد، وكثرة السلاح كانت غيورة على حدودها الترابية وتزعم الحفاظ على استقلاليتها..."[2].

* **أزمة القيادات:** تعد الأزمة امتدادا للأزمة التي عرفتها القيادة المركزية للثورة في الخارج حول من له الأولوية في قيادة الثورة، لتتغير من التنافس حول قيادة الثورة إلى التسابق حول من يقود البلاد بعد الاستقلال، وتعدت الأزمة هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة إلى كل الهيئات التابعة للثورة في الداخل والخارج خاصة الولاية الرابعة[3]، ويرى بن يوسف بن خدة أن الأزمة ترجع لعدم وجود تجانس بين الهيئة السياسية والعسكرية،[4] فكل هيئة ترى أنها تملك صلاحيات التسيير لجيش التحرير الوطني، وهذا ما يبينه سعد دحلب: " بالرغبة التافهة للنزاع على السلطة ..."،[5] وعبر عنه العقيد علي كافي: "...وبدأت مرحلة الصراع على السلطة بهدف الزحف على العاصمة وبالتالي الاستعلاء على السلطة".[6]

3-2 أسبابها:

تعود جذور أزمة صائفة 1962 إلى قرار المجلس الوطني لثورة الجزائر في ديسمبر 1959 والمتمثل في إنشاء هيئة الأركان العامة، ونجاح قائدها هواري بومدين بإعداد جيش

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 167.

[2] نفسه، ص167.

[3] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص 380.

[4] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ص 44.

[5] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 176

[6] علي كافي، المصدر السابق، ص 355.

يواليه ويطيعه رغم صغر سنه، وزادت شعبيته وانتقاداته للحكومة المؤقتة، إذ كان يرى أن الخيار العسكري هو الحل الوحيد للقضية الجزائرية ويمكن ذكر أسباب الأزمة في:

1 لم يتمكن أعضاء المجلس الوطني في دورته بطرابلس ما بين 27 ماي و5 جوان 1962 من حل أزمة القيادة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان، بقدر ما ساهموا في تأجيجها وترجيح الكفة لصالح قيادة الأركان العامة[1]، ويذكر سعد دحلب عضو الحكومة المؤقتة أن اجتماع طرابلس عقد بتسرع في قوله، "ولكن تحريره تم في عجلة .... ولم يناقش كما كان متفقا عليه وقد قبل في جو من التسرع والغموض"،[2] كما يرى أنه السبب في تقديم بن يوسف بن خدة لاستقالته، ويرى علي هارون عضو المجلس الوطني أن هذه الدورة لم تتمكن من تعيين قائد متفق عليه حيث قال: "لكننا نعلم أن مؤتمر طرابلس لم يسفر على إخراج قائد لا نزاع في سلطته"،[3] في حين يرى عمر بوداود رفيقه في المجلس الوطني بأن المجلس لم يعين القيادة في قوله: "دون الحسم في أمر تعيين قيادة سياسية"[4]

2-على إثر انعقاد مؤتمر طرابلس عمدت كل من قيادة الأركان العامة وأحمد بن بلة إلى إنهاء مهام الحكومة المؤقتة، واستبدالها بمكتب سياسي يتولى مهام قيادة الحزب والجيش وإعداد وثيقة التأسيس ودستور الجمهورية الجزائرية المستقلة، وتم فيها اقتراح المساجين الخمسة المعتقلين (أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت احمد، رابح بيطاط)، والحاج

[1] امحمد بوحموم، المرجع السابق، ص ص382/383.

[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص171.

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص 48.

[4] عمر بوداود، المصدر السابق، ص 232.

بن علة ومحمدي السعيد،[1] هذا الأخير الذي اقترح بهدف كسب منطقة القبائل.[2]

وقد رفضت هيئة الأركان العامة وجود الباءات الثلاثة ضمن المكتب السياسي،[3] كونها كانت ترغب في الوصول إلى السلطة في ظل قوتها العسكرية والسياسية، بعد دعم القادة التاريخيين (أحمد بن بلة، محمد خيضر، رابح بيطاط) وتأييدهم لها، وكسب دعم الولايات التاريخية (الولاية الأولى بقيادة العقيد الطاهر زبيري، جزء من الولاية الثانية بقيادة الرائد العربي بن برحم، الولاية الخامسة بقيادة العقيد سي عثمان، الولاية السادسة بقيادة العقيد محمد شعباني)[4]، ويذكر الشاذلي بن جديد أن قادة الداخل كان لهم نفس الصراع على السلطة، حيث قال: "كان المسؤولون في الداخل خصوصا، يتسابقون على احتلال المواقع التي تؤهلهم للاستحواذ على السلطة".[5]

وفي المقابل نجد معارضة الولايات الأخرى (الثانية، الثالثة، الرابعة) لبن بلة وهيئة الأركان العامة، ومن ثم المكتب السياسي لعدم مصادقة المجلس الوطني للثورة عليه، ويصف ذلك سعد دحلب بقوله: "لأن العديد من المؤتمرين رفضوه، ولذا لم ينتخب من طرف المجلس"،[6] كما أن المكتب السياسي لم يوجد بين أعضائه أي قائد من قادة الولايات التاريخية

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص 20.

[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 172.

[3] الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس، ص 272.

[4] نفس المصدر، ص ص 282/288.

[5] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 176.

[6] سعد دحلب، المهمة المنجزة، ص 172.

الستة، رغم أولوية قادة الداخل على جيش التحرير المرابط بالحدود في القيادة بحسب الطاهر زبيري.[1]

4-بعد الهيئات المركزية عن ميدان الحرب وتحكمها في زمام أمور الثورة، حيث أصبحت بعد دورة طرابلس 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960، تحظى بشكل رسمي بأولويتها عن الداخل في وقت تعرض الولايات التاريخية بالداخل لضغط فرنسي، جعلها تعيش في شبه عزلة عن الهيئات المسيرة بالخارج، فمثلا العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية تحفظ من وجود هيئة عسكرية بالخارج وتقوم بتسيير الثورة في الداخل عوضا عن القيادات المتواجدة في الميدان وتقوم بالحرب.[2]

[1] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص291.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص ص 281/280.

خلاصة الفصل:

شهدت الثورة التحريرية ما بين 1960 و1962 صراعا بين هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني مع اللجنة الوزارية للحرب من جهة ومع الحكومة المؤقتة من جهة أخرى، بسبب التنافس حول السلطة والتحكم بالجيش الذي يعتبر القوة الضاربة في الثورة التحريرية، ترتب عنه انقسامات في القيادة وبروز التحالفات، أدت إلى انعقاد اجتماعات لفك النزاع وإيجاد الحلول، سواءا في اجتماع طرابلس 25 ماي – 7 جوان 1962، أو اجتماع زمورة 24–25 جوان 1962.

هده الأحداث التي أثرت على المسار الثوري ببروز قادة جدد وتراجع قادات أخرى، في ظل التنافس على الشرعية

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع هيئة الأركان سواء من حيث الأحداث التي سبقت ظهورها أو من خلال تأثرها وتأثيرها على المسار الثوري، ومن خلال موقف الإدارة الاستعمارية الصعب والخطير من تطور الثورة التحريرية الجزائرية بعد مؤتمر الصومام، والمخططات الجهنمية التي اتبعتها للقضاء عليها وعزل الثورة عن العالم الخارجي، جعلت قادة الثورة يولون اهتماما كبيرا بوحدات جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الشرقية والغربية، ويعملون على تطويره كونه يمثل دور محوري في الثورة التحريرية، من خلال قواعد الدعم اللوجيستيكي، حيث يعتبر من أبرز الدعائم والتنظيمات التي زادت من قوة ومكانة الثورة التحريرية، ومن خلال ما ذكره يمكن أن نخلص إلى نتائج البحث التالية:

1- يمكن اعتبار المنظمة الخاصة وبهيئاتها الثلاث تعد بمثابة هيئة أركان، باعتبارها المسؤولة على كل ما له علاقة بالثورة المرتقبة، والتنظيمات السياسية التي شهدتها بهدف توحيد الأطراف تحضيرا للعمل المسلح، من خلال مجموعة 22 ولجنة 6.

2- تطور الثورة بعد مؤتمر الصومام بإنشاء هيئات قيادية تشريعية (المجلس الوطني للثورة) وتنفيذية (لجنة التنسيق والتنفيذ)، وإقرار مبدأين كان لهما تأثير في علاقات القيادة بين الداخل والخارج من جهة وبين السياسي والعسكري من جهة أخرى.

3- إن خطا موريس وشال يعكسان التطور العلمي والتقني الذي عرفه العالم الغربي عموما وفرنسا خصوصا في تلك الفترة، كما يجسد العقلية التدميرية للسياسة الفرنسية التي لم يكن يهدف قادتها إلى خنق الثورة والقضاء عليها فحسب، بل إلى تدمير وإبادة الشعب الجزائري.

4- غياب استراتيجية واضحة وبعد نظر لدى قادة الثورة في مواجهة خط موريس عند بداية إنشائه وعدم التعرض لعرقلة الأشغال به.

5- نجاح جيش الحدود المرابط على الحدود الشرقية والغربية والقادة من ابتكار طرق ووسائل لمواجهة خطي موريس وشال، وصلت إلى حد عجز جنود العدو الفرنسي وأجهزة المراقبة الدقيقة على كشف وتحديد مكان تواجد الثوار أثناء عبور السد المكهرب.

6- تفوق قيادة الأركان بالحدود المغربية مقارنة بقيادة أركان الحدود الشرقية، لفرضها الانضباط وإرسائها نظام عسكري محكم، مكنت قادتها من البروز وارتقاء المناصب العليا (أصبحت قيادات عسكرية وإدارية تسير الجزائر منذ 1962).

7- يعتبر اجتماع العقداء العشرة منعرج تحول في المسار الثوري لأن نتائجه كانت واضحة للعيان، في تنظيمه وإعادة هيكلته لجيش التحرير الوطني، واهتمامه بالجانب العسكري ومشكلة الإمداد بالسلاح.

8- تعتبر الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة أهم انعكاس لاجتماع العقداء العشرة من خلال إنشاء قيادة الأركان العامة التي حققت نتائج ونجاحات باهرة، لحنكة وسيطرة قائدها هواري بومدين، فاكتسب حبهم واحترامهم رغم خوفهم من شخصيته الصارمة.

9- تزايد نفوذ هيئة الأركان والإمكانيات العسكرية التي كانت تمتلكها جعلت قائدها يرغب في مناصب عليا وسلطة أكبر، والمشاركة في القرارات السياسية أيضا، نتج عنه نزاع وتصادم مع قادة آخرين وهيئات قيادية أخرى، جعلت الكفة تميل لأصحاب القوة المتمثل في جيش التحرير الوطني بالداخل والخروج.

10- الاختلافات والنزاعات بين القادة والهيئات يرجع إلى اختلاف في الآراء حول الطريقة والسبل المتبعة، إلا أن الهدف واحد هو الاستقلال، ولعل هذا ما يميز الثورة الجزائرية عن باقي الثورات الأخرى، كون أن الخلاف والصراع اقتصر على قمة الهرم ولم ينتقل إلى قاعدة الهرم (الجنود)، وكذا وحدة وشمولية الثورة وعدم الجهوية، فمثلا معظم قادة الغرب من الشرق.

وعليه يمكن القول إن هيئة الأركان العامة قد كان لها دور فعال في دعم الثورة الجزائرية عامة وجيش التحرير الوطني خاصة في الميدان العسكري والسياسي، وتمكنت من الموازنة بين جيش التحرير بالداخل وجيش التحرير بالخارج، وأصبحت تعرف بالنواة الأساسية لجيش التحرير الوطني في الدولة المستقلة، وأصبح قائدها هواري بومدين من أعظم القادة وطنيا وعربيا ثم دوليا معروفا بانضباطه وحنكته.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر بالعربية:

1. بن جديد الشاذلي، مذكرات الشاذلي بن جديد، ج1، ملامح حياة 1929-1979، تحرير عبد العزيز بوساكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.س.ن.

2. بن خدة بن يوسف، الذكرى الخامسة والأربعون لإضراب ثمانية أيام، الجزائر، المكتبة الوطنية، 2002.

3. بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2007.

4. بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر –اتفاقية ايفيان–، تر لحسن زغدار، م عبد الكريم بن الشيخ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1987.

5. بن معلم حسين، مذكرات اللواء حسين بن معلم حرب التحرير الوطنية، ج 1، تر محمد بن محمد مكي، دار القصبة، 2013.

6. بوداود عمر، من حزب الشعب الجزائري إلى جيش التحرير الوطني، مذكرات مناضل، ت أحمد بن محمد ايكلي، 2007.

7. بورقعة لخضر، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة التحريرية، تحرير الصادق بخوش، ط1، الجزائر، دار الحكمة، 1990.

8. بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر 1954، تر العربي كبوية، ط1، الجزائر، دار الخليل، 2010.

9. تقية محمد، الثورة الجزائرية المصدر. الرمز والمآل، تر عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010.

10. جغابة محمد، بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة إلى السلام قراءة بيان، تقديم محمد العربي ولد خليفة، الجزائر، دار هومة.

11. حربي محمد، جبهة الحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر كميل قيصر داغز، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1983.

12. دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، الجزائر، منشورات دحلب، 1986.

13. زبيري الطاهر، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.

14. زروال محمد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية "الولاية الأولى نموذجا"، المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، 2007.

15. زروال محمد، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

16. سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، مطبعة متيجة، الجزائر، 2009.

17. سعيداني الطاهر، مذكرات الرائد سعيداني. القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، (ط1، الجزائر، 2001.

18. كافي علي، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

19. لبجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، الجزائر، دار الرائد، 2005.

20. المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1984.

21. نزار خالد، يوميات الحرب في الجزائر 1954-1962، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، رويبة، 2004.

22. هارون علي، خيبة الانطلاق وفتنة صيف 1962، تر عماري الصادق، امال فلاح، مر مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، 2003.

23. هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطبع، الجزائر، 1998.

24. وزارة المجاهدين، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

25. وزارة المجاهدين، تاريخ الجزائر 1830-1962، قرص مضغوط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وقورة أول نوفمبر 1954، 2002.

26. يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية-المنظمة الخاصة – تقديم وتعريب محمد الشريف بن دالي، ط2، الجزائر، منشورات ثالة، 2010.

المراجع بالعربية:

1. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج 2، د.ر.ط. دار المعرفة، الجزائر، 2010.

2. بلحاج صالح، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1954-1965، ط1، الجزائر، دار قرطبة، 2006.

3. بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، صانعوا أول نوفمبر 1954، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

4. بوعزيز يحي، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

5. بومالي أحسن، أول نوفمبر1954 بداية النهاية "لخرافة" الجزائر فرنسية، الجزائر، دار المعرفة،2007م.

6. الجندي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج 3، د.ر.ط، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، د.م.ن، 1986.

7. حمداني عمار، كريم بلقاسم أسد الجبال، باريس، دار ميلان 1973.

8. ديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1984.

9. سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، الجزائر، دار المعرفة، 2009.

10. سيفر لخضر، شخصيات تاريخية، ج1، الجزائر، دار الأمل، 2007

11. شرقي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، تر غانم مختار، الجزائر، دار القصبة للنشر.

12. عباس محمد، نصر بلا ثمن – الثورة الجزائرية 1954-1962-، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2007.

13. عباس محمد، ثوار عظماء، الجزائر، مطبعة دحلب، 1991.

14. عبد القادر حميد، دروب التاريخ مقالات في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، الجزائر، دار القصبة،2007.

15. عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية، أصولها نشأتها تنظيمها دورها تطورها، دار الهدى للطباعة والتوزيع والنشر، الجزائر. 1993.

16. قداش محفوظ، وتحررت الجزائر، تر العربي بوينون، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

17. قندل جمال، خطا شال وموريس على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط1، الجزائر، دار الضياء، 2006.

18. لونيسي ابراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير خلال الثورة 1954-1962، الجزائر، دار هومة، 2007.

19. لونيس يرابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، الجزائر، دار المعرفة، 2000.

20. مصطفى طالب محمد، من أيام حرب التحرير 1954-1962، ج2، دار المغرب الإسلامي، الجزائر، 2007.

الموسوعات:

الموسوعة العسكرية، ج 1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.

المجلات:

1. بومالي أحسن، إضراب 28 جانفي 1957، الذاكرة، عدد 4، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

2. بلفردي جمال، الجزائر عشية الاستقلال وأزمة صائفة 1962 الأطراف المواقف الإفرازات، مجلة الأحياء، الجزائر، عدد 25 جوان، 2020.

3. شويحات مريم، الصراع بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وهيئة الأركان العامة 1960-1962، العدد 01، 2016.

4. صغيري منير، تطور جيش الحدود من النشأة إلى غاية ميلاد هيئة الأركان (1957-1960)، المجلة التاريخية الجزائرية، مجلد 7، عدد 1، مديرية النشر لجامعة مسيلة، جوان2023.

5. الطيب الثعالبي وآخرون، المجلس الوطني للثورة مهامه وصلاحياته، أول نوفمبر، عدد173، مجلة فصلية، نوفمبر 2009.

6. ل سهام، خطا شال وموريس، مجلة الجيش، عدد 496، الجزائر، 2004.

7. لوصيف سفيان، أحمد بن بلة والفكر القومي الناصري وملامح تجسيده في قيادة الدولة الجزائرية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة سطيف 2، العدد 15.

8. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954- إضراب الثمانية أيام، 4فيفري1957، الرؤية، العدد الأول، الجزائر، مطابع الجزائر، 1996.

9. مناصرية يوسف، تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية 1956-1960، عصور عدد 6-7، جوان ديسمبر2008/ ذو القعدة 1426.

مقالات:

1. أوسليم عبد الوهاب، مؤتمر المجلس الوطني بطرابلس ماي -جوان 1962 الأسباب، المجريات القرارات، جامعة تيارت.

2. ولد قابلية دحو، المحدثات الجزائرية الفرنسية 1954-1962، الجزائر، لوكوتيديان دوران،2003.

الجرائد:

- بن علو أحمد، لقطات تاريخية من سجل كبير، جريدة الجمهورية، 27 سبتمبر 1984.
- جريدة المجاهد، عدد 60، الجزائر، 25 ديسمبر 1660.

الملتقيات:

1. عميرة الصغير علية، جيش التحرير الوطني بتونس، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

2. قنطاري محمد، سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية دورها وتأثيرها في الثورة، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة والألغام بولاية النعامة سنة 1995، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1998.

3. كواتي مسعودي، مقارنة بين خطي ماجينو وموريس، مداخلة مقدمة في أعمال الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة والألغام بولاية النعامة، 1995.

4. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الأسلاك الشائكة المكهربة دراسات وبحوث الملتقى الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، الجزائر، منشورات القصبة، 1998، ص 280.

5. مناصرية يوسف، قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

6. ياحي محمد، الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة مداخلة مقدمة في أعمال الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة بولاية النعامة سنة 1995، المركز

الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، منشورات القصبة، 1998.

الأطروحات والمذكرات:

1. بلفردي جمال، هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962، مذكرة لنيل ماجيستر، جامعة الجزائر، 2005.

2. بوحموم امحمد، العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957-1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2015 – 2016، ص 136.

3. قندل جمال، خط موريس بين الانتصار والانكسار، مذكرة نهاية السنة الثانية ماجيستر، 1993/1992، معهد التاريخ جامعة الجزائر، ص ص 13/12.

4. لجودي بكوش، دور بن يوسف بن خدة في ثورة التحرير 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، قسم التاريخ، الجزائر، 2007.

5. مدني واضح، علاقة وزارة التسليح والاتصالات مع هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني وانعكاساتها على الثورة 1960-1962، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ العسكري للجزائر عبر العصور، جامعة الجزائر، الجزائر، 2020-2021.

المصادر بالفرنسية:

1. Ait Ahmed Hocine, Mémoires d'un combattant, L'esprit de l'indépendance 1942-1952, Alger, Bouchine, Alger, 1999.
2. Benkhada Benyucef, L'Algérie a l'indépendance la crise de 1962, 1997.
3. BenKhedda Benyoucef, Les Origines du 1er novembre 1954, Alger, Dahleb, 1986.
4. Harbi Mohamed, Les Archives de la Révolution Algérienne, Paris, Ed jeune, Afrique, 1981.
5. Harbi Mohamed, Le FLN Mirage et Réalité, Paris, Ed jeune, Afrique, 1980.
6. Kaddache Mahfoud, Histoire du Nationalisme Algérien, Question nationale et politique Algérienne1919-1951, 2em Edition, Alger, 2 Vol, SNED, 1980.
7. Redha Malek, Alegria Evian Histoire des négociations secrètes 1956-1962, Alger, Edition Anep.
8. Teguya Mohamed, l'armée de la libération national en wilaya 4, edition gasbh, Alger, 2002.

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم 01

بطاقة التعريف العسكرية للعقيد هواري بومدين[1]

[1] صورة مقتطفة من الشريط الوثائقي "على أثار بومدين، التلفزيون الجزائري، www.multiuplod.com/P3UJBZPWP

الملحق رقم 02

DOCUMENT N° 59 (version intégrale inédite)

MEMOIRE DE L'ETAT-MAJOR GENERAL DE L'ALN A MONSIEUR LE PRESIDENT DU GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE (SOUS COUVERT DU CIG)[1]

15 juillet 1961. SOURCE : archives privées.

L'établissement de ce mémoire répond à deux préoccupations. D'une part, nous soussignés colonel Boumedienne, commandants Slimane, Mendjeli et Azzedine désirons rendre officielle notre démission de nos responsabilités à l'état-major général, d'autre part, donner les raisons et faits ayant déterminé cette décision.

Notre propos cherche à donner un sens à cette décision pour en éviter toute interprétation tendancieuse. Notre propos montre au travers de l'évolution politique et militaire que cette décision n'équivaut point à une fuite des responsabilités mais qu'il s'agit au contraire d'une décision à même, pensons-nous, de révéler à l'aide de multiples problèmes posés, la masse d'erreurs fort graves commises au nom de la révolution et auxquelles nous ne saurions apporter, plus avant, notre caution.

Ce document qui ne prétend pas avoir le caractère d'une étude exhaustive ne tend point à ouvrir une polémique vide de toute signification et encore moins à faire le procès de certains. Il est simplement destiné à rappeler de manière concise ce que nos écrits ont maintes fois rappelé en vain, des écrits adressés aux plus hauts responsables et qui n'ont sans doute pas toujours reçu la diffusion et la compréhension souhaitables au sein du gouvernement. Notre correspondance est là pour prouver que toutes les fois que les membres du gouvernement ont été à la hauteur de leur tâche, nous n'avons point manqué d'enregistrer avec satisfaction leur réussite. Ceci malheureusement n'a duré qu'un temps. Ceci malheureusement a progressivement fait place à une insouciance et à un à peu près point compatible avec l'esprit de dirigeants à la tête du gouvernement d'une nation en révolution. Et là aussi notre correspondance témoigne de l'orientation choisie depuis lors, orientation vers les chemins battus de la facilité.

La réunion des dix,[2] qui a été l'épilogue d'une crise ouverte, a permis à certains d'entre nous d'avoir une image sur la profondeur du cancer qui rongeait notre révolution.

Tripoli[3] ayant constitué la prise de conscience véritable nous semble-t-il pour ceux qui avaient perdu de vue les réalités, Tripoli ayant été l'occasion d'un nouveau départ sur des bases saines, il nous est d'autant plus douloureux de constater ce qu'il reste de l'historique serment prêté à l'issue de ce congrès.

La fausse orientation suivie depuis lors peut être envisagée à la lumière de deux catégories de problèmes, ceux que nous appellerons internes, et ceux qu'englobe le terme général de contentieux algéro-tunisien.

Ce que nous appelons fausse orientation en matière interne procède à la fois du déviationnisme et de la non-application des décisions de Tripoli. En ce qui concerne la première rubrique, il n'est que d'énumérer les nombreux travers enregistrés dont la somme est malheureusement un fardeau supplémentaire que la révolution déjà chargée ne peut se permettre de porter.

Nous avons toujours pensé que l'enfer vécu par notre peuple ne pouvait permettre à aucun d'entre nous le moindre oubli des douleurs et des deuils endurés par toutes les couches de nos populations. Nous avions toujours pensé que notre révolution ne pouvait guère s'accommoder des compromissions, des calculs personnels et des manoeuvres les plus mesquines. Et ne voilà-t-il pas que quotidiennement se déroulent, au su et au vu de tout un chacun, de mauvais exemples de corruption et de vénalité, ne voilà-t-il pas qu'un certain nombre d'éléments font couler à flots un argent corrupteur dont personne ne contrôle l'utilisation[4] ?

وثيقة استقالة هيئة الأركان العامة

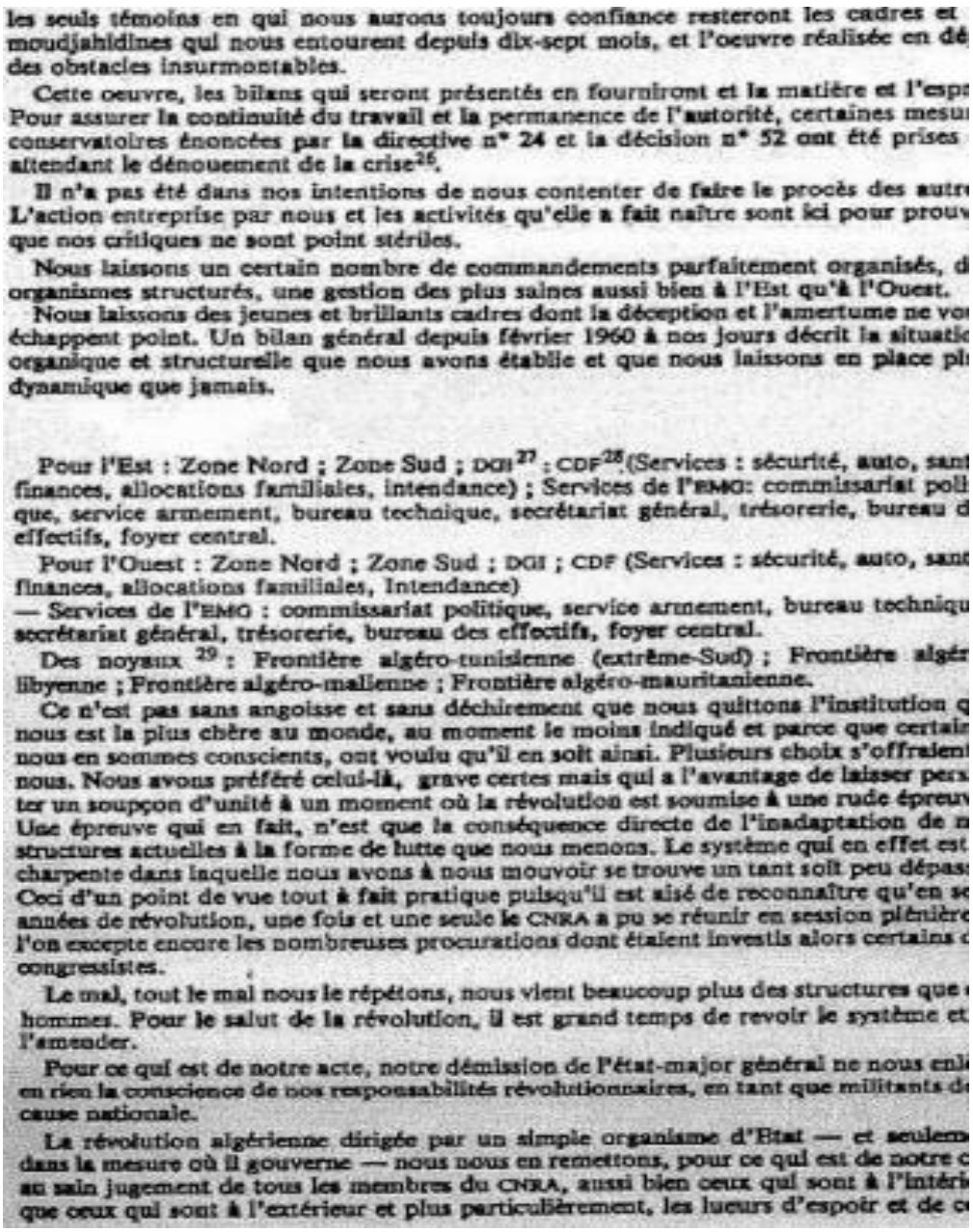

les seuls témoins en qui nous aurons toujours confiance resteront les cadres et
moudjahidines qui nous entourent depuis dix-sept mois, et l'oeuvre réalisée en dé
des obstacles insurmontables.

Cette oeuvre, les bilans qui seront présentés en fourniront et la matière et l'esp
Pour assurer la continuité du travail et la permanence de l'autorité, certaines mesu
conservatoires énoncées par la directive n° 24 et la décision n° 52 ont été prises
attendant le dénouement de la crise[26].

Il n'a pas été dans nos intentions de nous contenter de faire le procès des autr
L'action entreprise par nous et les activités qu'elle a fait naître sont ici pour prouv
que nos critiques ne sont point stériles.

Nous laissons un certain nombre de commandements parfaitement organisés, d
organismes structurés, une gestion des plus saines aussi bien à l'Est qu'à l'Ouest.

Nous laissons des jeunes et brillants cadres dont la déception et l'amertume ne vo
échappent point. Un bilan général depuis février 1960 à nos jours décrit la situati
organique et structurelle que nous avons établie et que nous laissons en place pl
dynamique que jamais.

Pour l'Est : Zone Nord ; Zone Sud ; DGI[27] ; CDF[28](Services : sécurité, auto, sant
finances, allocations familiales, intendance) ; Services de l'EMG: commissariat poli
que, service armement, bureau technique, secrétariat général, trésorerie, bureau d
effectifs, foyer central.

Pour l'Ouest : Zone Nord ; Zone Sud ; DGI ; CDF (Services : sécurité, auto, sant
finances, allocations familiales, Intendance)
— Services de l'EMG : commissariat politique, service armement, bureau techniqu
secrétariat général, trésorerie, bureau des effectifs, foyer central.

Des noyaux [29] : Frontière algéro-tunisienne (extrême-Sud) ; Frontière algér
libyenne ; Frontière algéro-malienne ; Frontière algéro-mauritanienne.

Ce n'est pas sans angoisse et sans déchirement que nous quittons l'institution q
nous est la plus chère au monde, au moment le moins indiqué et parce que certai
nous en sommes conscients, ont voulu qu'il en soit ainsi. Plusieurs choix s'offraien
nous. Nous avons préféré celui-là, grave certes mais qui a l'avantage de laisser pers
ter un soupçon d'unité à un moment où la révolution est soumise à une rude épreu
Une épreuve qui en fait, n'est que la conséquence directe de l'inadaptation de n
structures actuelles à la forme de lutte que nous menons. Le système qui en effet est
charpente dans laquelle nous avons à nous mouvoir se trouve un tant soit peu dépas
Ceci d'un point de vue tout à fait pratique puisqu'il est aisé de reconnaître qu'en se
années de révolution, une fois et une seule le CNRA a pu se réunir en session plénière
l'on excepte encore les nombreuses procurations dont étaient investis alors certains
congressistes.

Le mal, tout le mal nous le répétons, nous vient beaucoup plus des structures que
hommes. Pour le salut de la révolution, il est grand temps de revoir le système et
l'amender.

Pour ce qui est de notre acte, notre démission de l'état-major général ne nous enl
en rien la conscience de nos responsabilités révolutionnaires, en tant que militants d
cause nationale.

La révolution algérienne dirigée par un simple organisme d'Etat — et seulem
dans la mesure où il gouverne — nous nous en remettons, pour ce qui est de notre c
au sain jugement de tous les membres du CNRA, aussi bien ceux qui sont à l'intéri
que ceux qui sont à l'extérieur et plus particulièrement, les lueurs d'espoir et de c

وثيقة استقالة هيئة الأركان العامة[1]

[1] Mohamed Harbi, Les Archives de la Révolution Algérienne pp343-344

الملحق رقم 03

الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية التى حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة .

رئيس المجلس الوزاري	فرحات عباس
نائب رئيس المجلس الوزاري وزير القوات المسلحة	بلقاسم كريم
نائب رئيس المجلس	أحمد بن بلة
وزراء دولة	حسين آيت احمد
	رابح بيطاط
	محمد بوضياف
	محمد خيضر (1)
وزير الشؤون الخارجية	محمد الأمين الدباغين
وزير التسليح والتموين	محمود الشريف
وزير الداخلية	الاخضر بن طوبال
وزير الاتصالات العامة والمواصلات	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير شؤون شمال افريقيا	عبد الحميد مهري
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	احمد فرانسيس
وزير الاعلام	امحمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية	بن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية	احمد توفيق المدنى
كتاب دولة	الأمين خان
	عمر اوصديق
كلهم في الجبل .	مصطفى اسطنبولي

ذتشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى[1]

[1] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص52

الملاحق

الملحق رقم 04

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثالثة التي عينها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته المنعقدة بطرابلس 27/9 أوت 1961 .

رئيس المجلس الوزاري وزير المالية	
والشؤون الإقتصادية :	بن يوسف بن خدة
نائبا للرئيس ووزيرا للداخلية	بلقاسم كريم
نائبا لرئيس المجلس	احمد بن بلة
نائبا لرئيس المجلس	محمد بوضياف
وزير دولة	حسين آيت احمد
وزير دولة	رابح بيطاط
وزير دولة	محمد خيضر
وزير دولة	الاخضر بن طوبال
وزير دولة	السعيد محمدى
وزير الشؤون الخارجية	سعد دحلب
وزير التسليح والاتصالات العامة	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير الاعلام	امحمد يزيد .

تشكيلة الحكومة المؤقتة الثالثة[1]

[1] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص5.

الملاحق

الملحق رقم 05

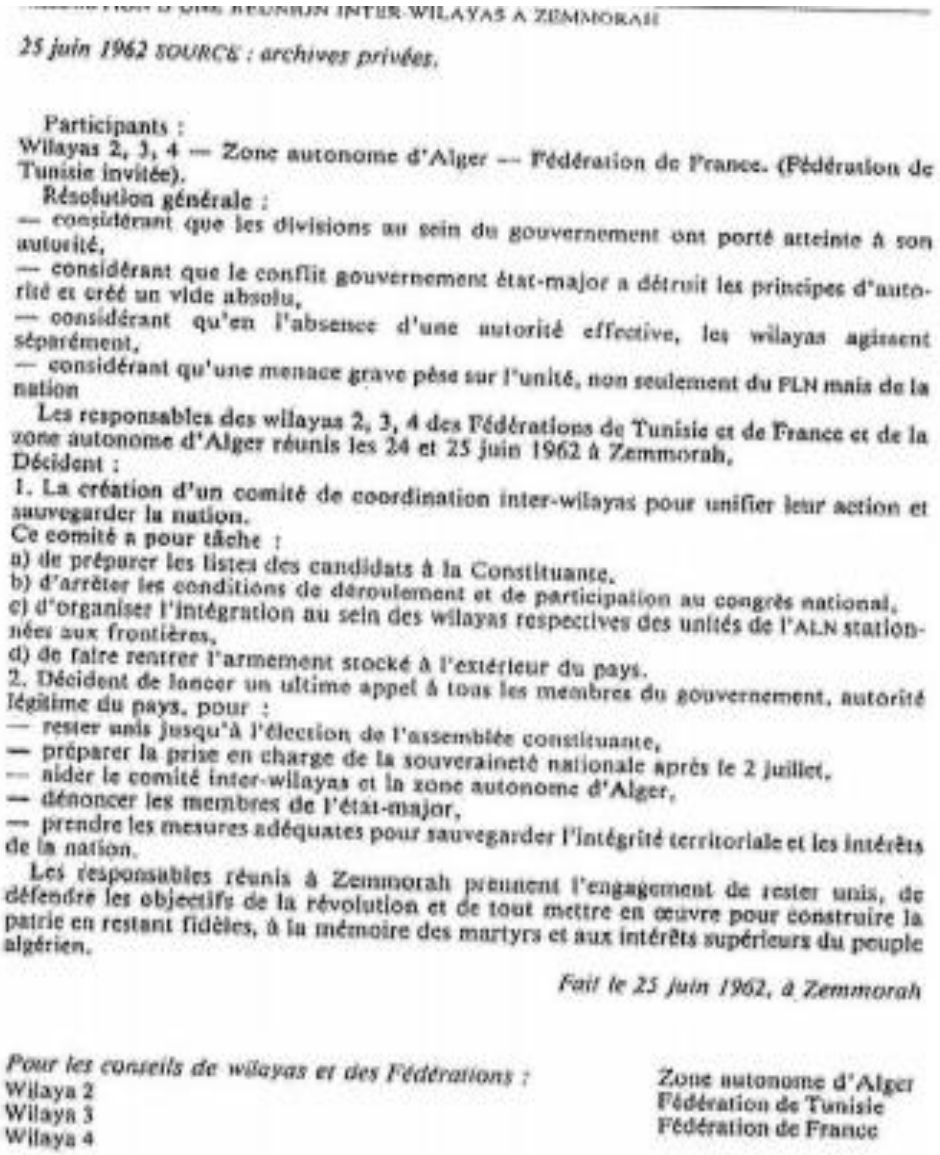

RÉUNION D'UNE RÉUNION INTER-WILAYAS A ZEMMORAH

25 juin 1962 SOURCE : archives privées.

Participants :
Wilayas 2, 3, 4 — Zone autonome d'Alger — Fédération de France. (Fédération de Tunisie invitée).

Résolution générale :

— considérant que les divisions au sein du gouvernement ont porté atteinte à son autorité,
— considérant que le conflit gouvernement état-major a détruit les principes d'autorité et créé un vide absolu,
— considérant qu'en l'absence d'une autorité effective, les wilayas agissent séparément,
— considérant qu'une menace grave pèse sur l'unité, non seulement du FLN mais de la nation

Les responsables des wilayas 2, 3, 4 des Fédérations de Tunisie et de France et de la zone autonome d'Alger réunis les 24 et 25 juin 1962 à Zemmorah,

Décident :

1. La création d'un comité de coordination inter-wilayas pour unifier leur action et sauvegarder la nation.

Ce comité a pour tâche :

a) de préparer les listes des candidats à la Constituante,
b) d'arrêter les conditions de déroulement et de participation au congrès national,
c) d'organiser l'intégration au sein des wilayas respectives des unités de l'ALN stationnées aux frontières,
d) de faire rentrer l'armement stocké à l'extérieur du pays.

2. Décident de lancer un ultime appel à tous les membres du gouvernement, autorité légitime du pays, pour :

— rester unis jusqu'à l'élection de l'assemblée constituante,
— préparer la prise en charge de la souveraineté nationale après le 2 juillet,
— aider le comité inter-wilayas et la zone autonome d'Alger,
— dénoncer les membres de l'état-major,
— prendre les mesures adéquates pour sauvegarder l'intégrité territoriale et les intérêts de la nation.

Les responsables réunis à Zemmorah prennent l'engagement de rester unis, de défendre les objectifs de la révolution et de tout mettre en œuvre pour construire la patrie en restant fidèles, à la mémoire des martyrs et aux intérêts supérieurs du peuple algérien.

Fait le 25 juin 1962, à Zemmorah

Pour les conseils de wilayas et des Fédérations :
Wilaya 2
Wilaya 3
Wilaya 4

Zone autonome d'Alger
Fédération de Tunisie
Fédération de France

قرار عزل هيئة الأركان العامة[1]

[1] Mohamed Harbi, Les Archives de la Révolution Algérienne. p345

الملاحق

الملحق رقم 06

صورة العقداء العشرة [1]

[1] علي كافي، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي على القائد العسكري 1946-1962، ص 251.

الملاحق

الملحق رقم 07

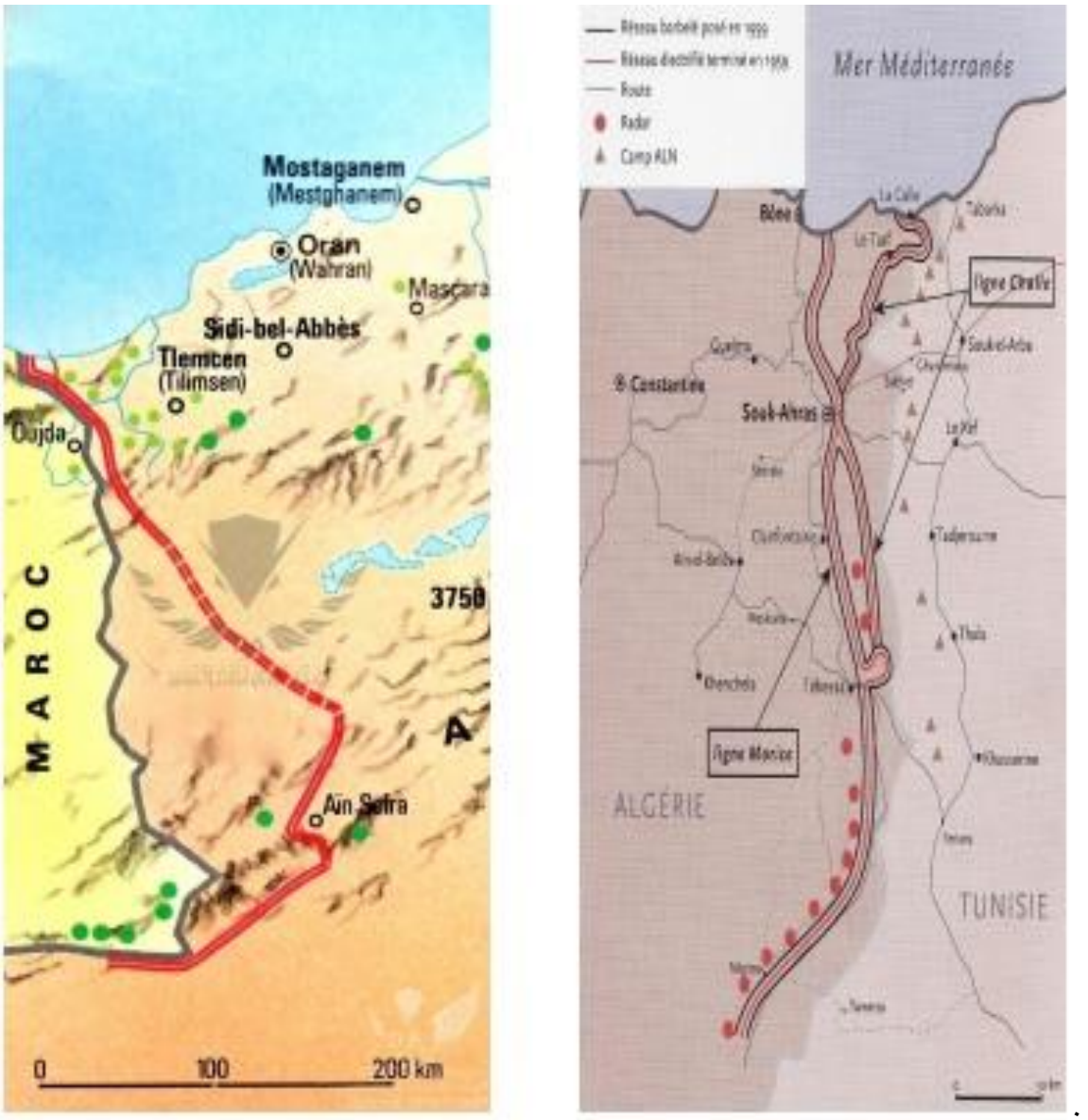

ذ

صورة خطا موريس وشال على الحدود الشرقية والغربية[1]

[1] جمال قندل، خطا مريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية، ص17.

الملاحق

الملحق رقم 08

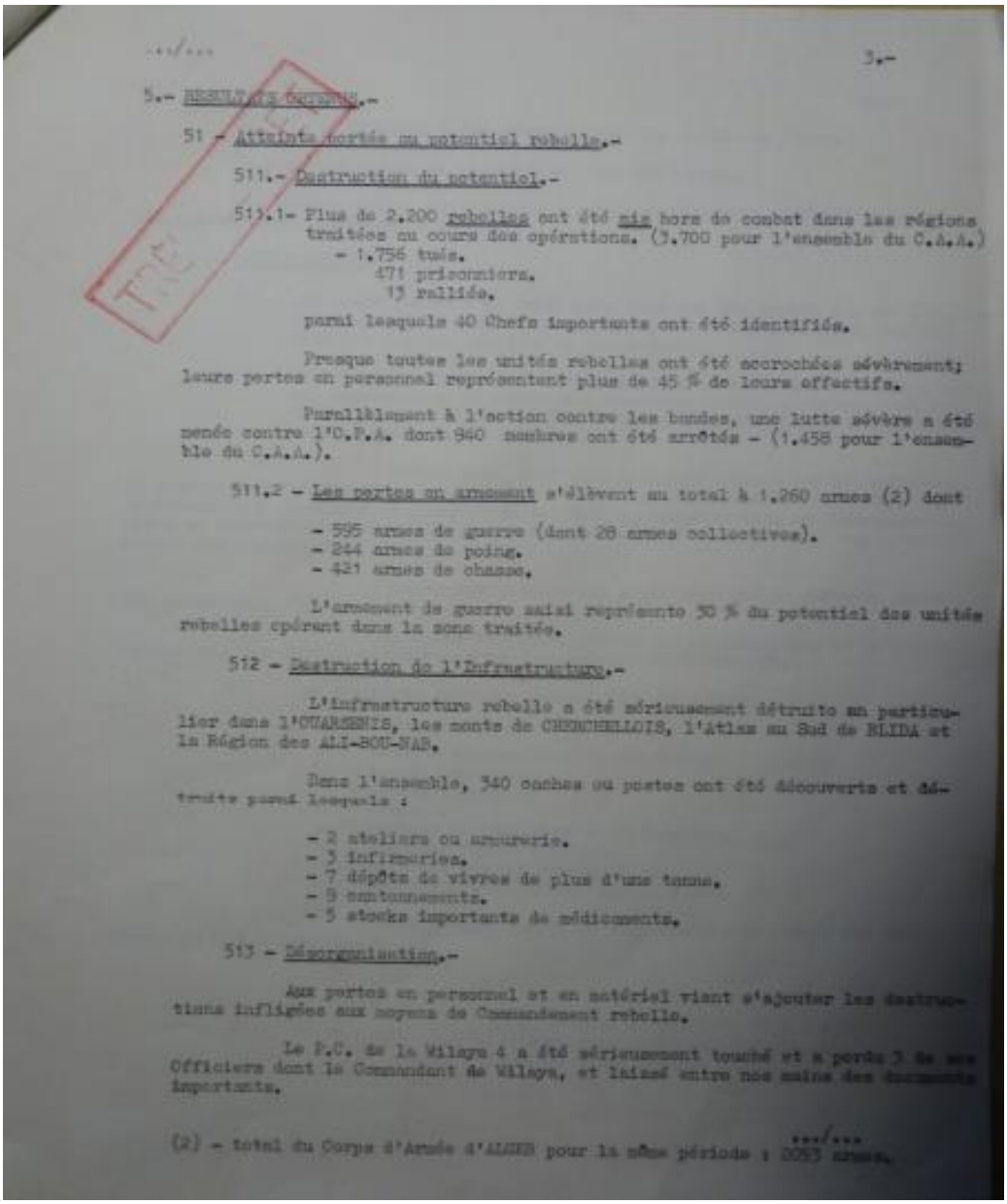

.../...

3.-

5.- RESULTATS OBTENUS.-

51 - Atteinte portée au potentiel rebelle.-

511.- Destruction du potentiel.-

511.1- Plus de 2.200 rebelles ont été mis hors de combat dans les régions traitées au cours des opérations. (3.700 pour l'ensemble du C.A.A.)
- 1.756 tués.
471 prisonniers.
13 ralliés.

parmi lesquels 40 Chefs importants ont été identifiés.

Presque toutes les unités rebelles ont été accrochées sévèrement; leurs pertes en personnel représentant plus de 45 % de leurs effectifs.

Parallèlement à l'action contre les bandes, une lutte sévère a été menée contre l'O.P.A. dont 940 membres ont été arrêtés - (1.458 pour l'ensemble du C.A.A.).

511.2 - Les pertes en armement s'élèvent au total à 1.260 armes (2) dont

- 595 armes de guerre (dont 28 armes collectives).
- 244 armes de poing.
- 421 armes de chasse.

L'armement de guerre saisi représente 30 % du potentiel des unités rebelles opérant dans la zone traitée.

512 - Destruction de l'Infrastructure.-

L'infrastructure rebelle a été sérieusement détruite en particulier dans l'OUARSENIS, les monts de CHENCHELLOUS, l'Atlas au Sud de BLIDA et la Région des ALI-BOU-NAB.

Dans l'ensemble, 340 caches ou postes ont été découverts et détruits parmi lesquels :

- 2 ateliers ou armurerie.
- 3 infirmeries.
- 7 dépôts de vivres de plus d'une tonne.
- 9 cantonnements.
- 5 stocks importants de médicaments.

513 - Désorganisation.-

Aux pertes en personnel et en matériel vient s'ajouter les destructions infligées aux moyens de Commandement rebelle.

Le P.C. de la Wilaya 4 a été sérieusement touché et a perdu 3 de ses Officiers dont le Commandant de Wilaya, et laissé entre nos mains des documents importants.

.../...

(2) - total du Corps d'Armée d'ALGER pour la même période : 2093 armes.

.

أثر مخطط شال على الولاية الرابعة[1]

[1] امحمد بوحموم، العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957-1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ص 529.

الملحق رقم 09

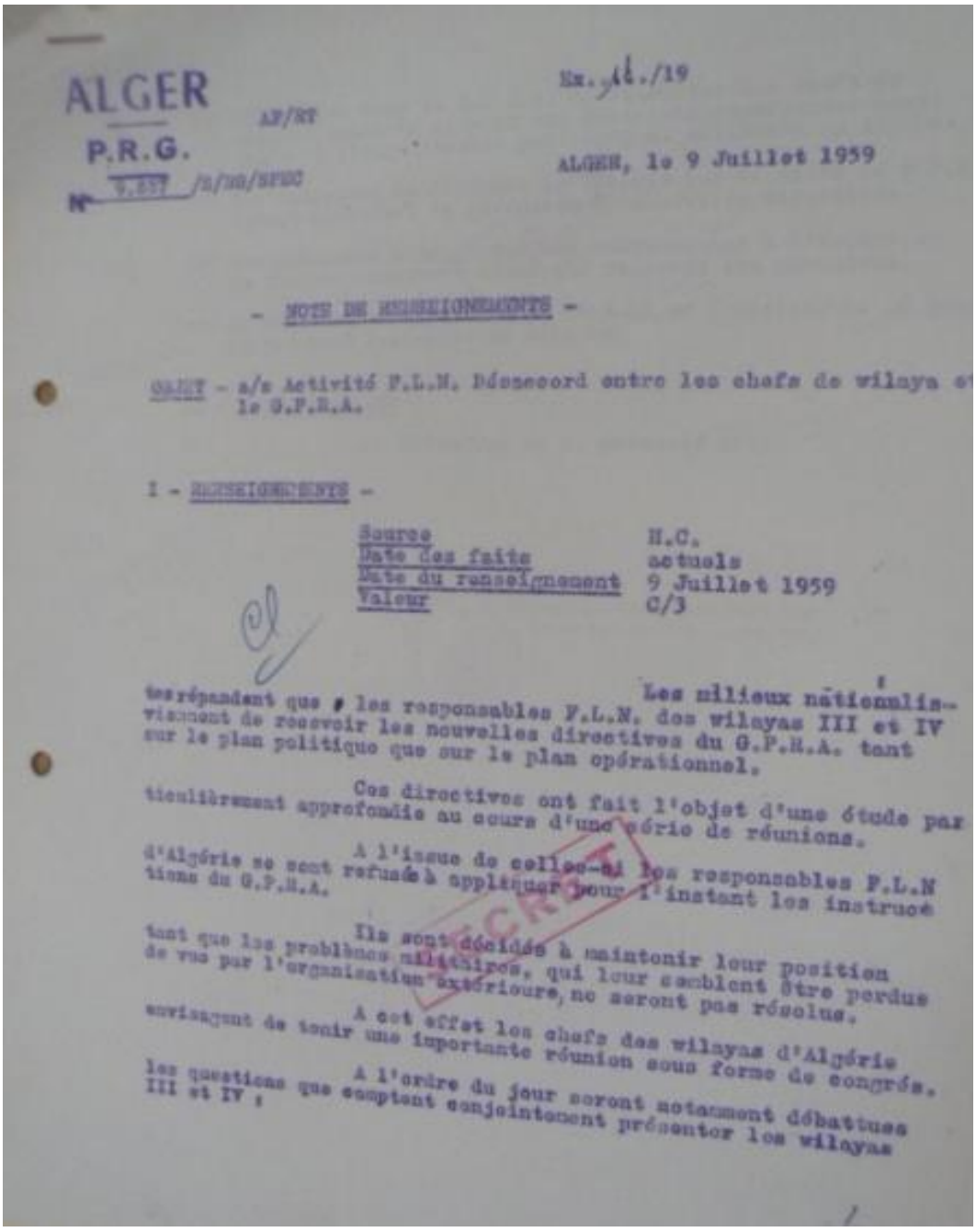

ALGER

AF/RT

P.R.G.

N° 5.857 /2/10/SPDC

Ex. 11./19

ALGER, le 9 Juillet 1959

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

OBJET - a/s Activité F.L.N. Désaccord entre les chefs de wilaya et le G.P.R.A.

I - RENSEIGNEMENTS -

Source	H.C.
Date des faits	actuels
Date du renseignement	9 Juillet 1959
Valeur	C/3

Les milieux nationalistes répondant que : les responsables F.L.N. des wilayas III et IV viennent de recevoir les nouvelles directives du G.P.R.A. tant sur le plan politique que sur le plan opérationnel.

Ces directives ont fait l'objet d'une étude particulièrement approfondie au cours d'une série de réunions.

A l'issue de celles-ci les responsables F.L.N d'Algérie se sont refusés à appliquer pour l'instant les instructions du G.P.R.A.

Ils sont décidés à maintenir leur position tant que les problèmes militaires, qui leur semblent être perdus de vue par l'organisation extérieure, ne seront pas résolus.

A cet effet les chefs des wilayas d'Algérie envisagent de tenir une importante réunion sous forme de congrès.

A l'ordre du jour seront notamment débattues les questions que comptent conjointement présenter les wilayas III et IV ;

SECRET

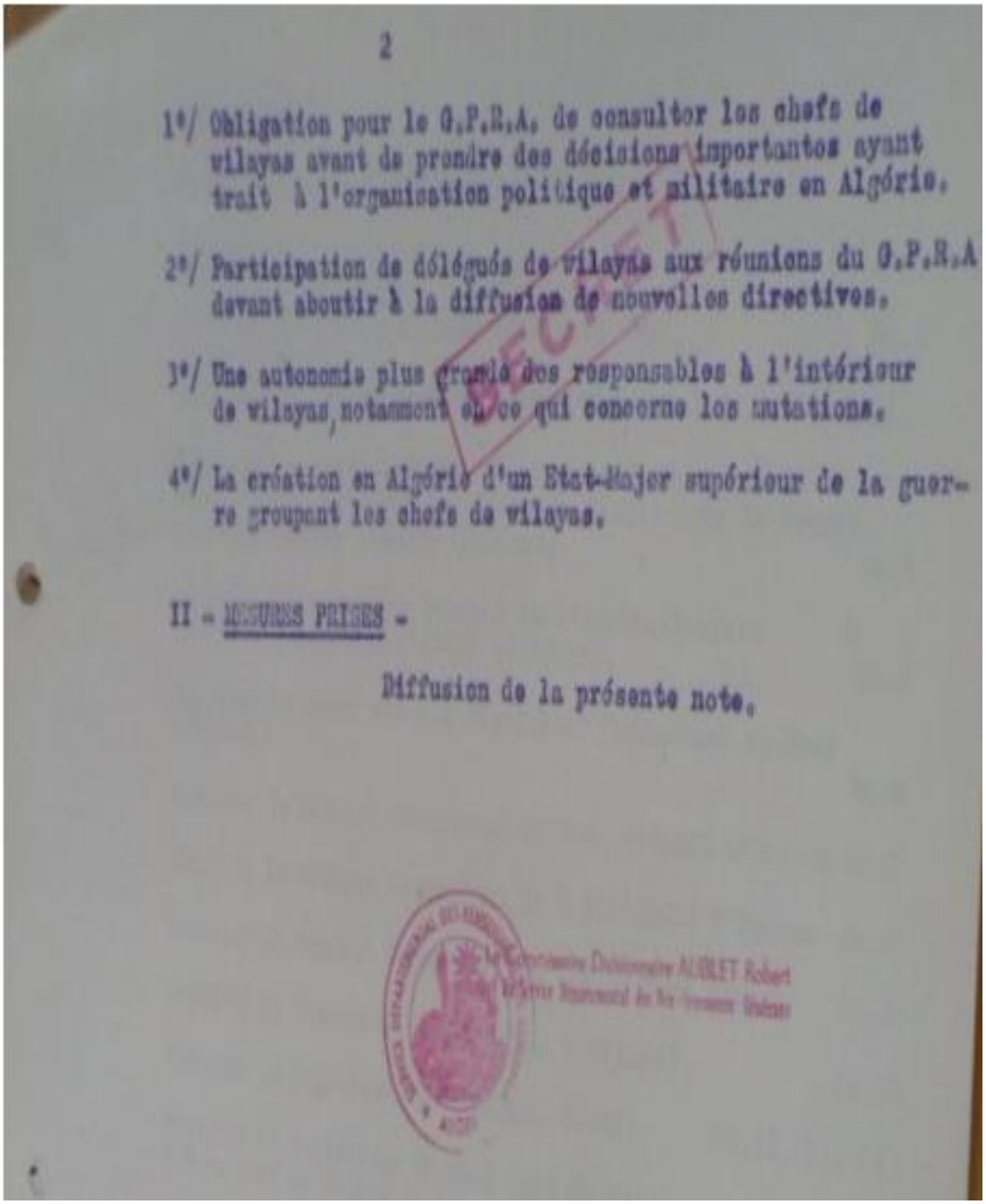

2

1°/ Obligation pour le G.P.R.A. de consulter les chefs de wilayas avant de prendre des décisions importantes ayant trait à l'organisation politique et militaire en Algérie.

2°/ Participation de délégués de wilayas aux réunions du G.P.R.A devant aboutir à la diffusion de nouvelles directives.

3°/ Une autonomie plus grande des responsables à l'intérieur de wilayas, notamment en ce qui concerne les mutations.

4°/ La création en Algérie d'un Etat-Major supérieur de la guerre groupant les chefs de wilayas.

II - MESURES PRISES -

Diffusion de la présente note.

الاقتراحات المقدمة من قبل الولايتين الثالثة والرابعة للحكومة المؤقتة[1]

[1] امحمد بوحموم، العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957-1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ص ص524-525.

الملاحق

الملحق رقم 10

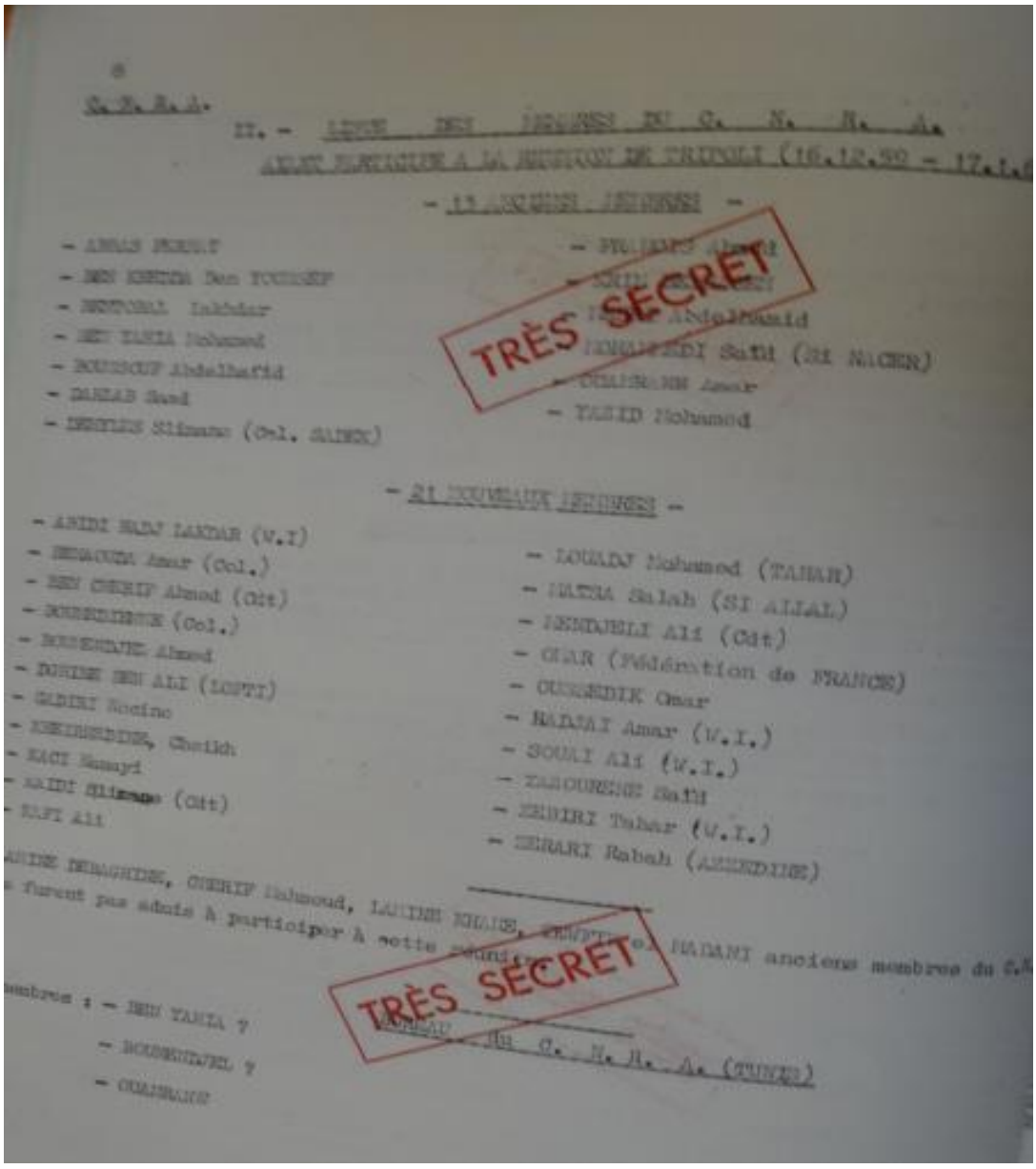

قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة في دورة طرابلس ما بين

1959/12/16 إلى 1960/01/18[1]

[1] امحمد بوحموم، العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957-1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ص504.

الملاحق

الملحق رقم 11

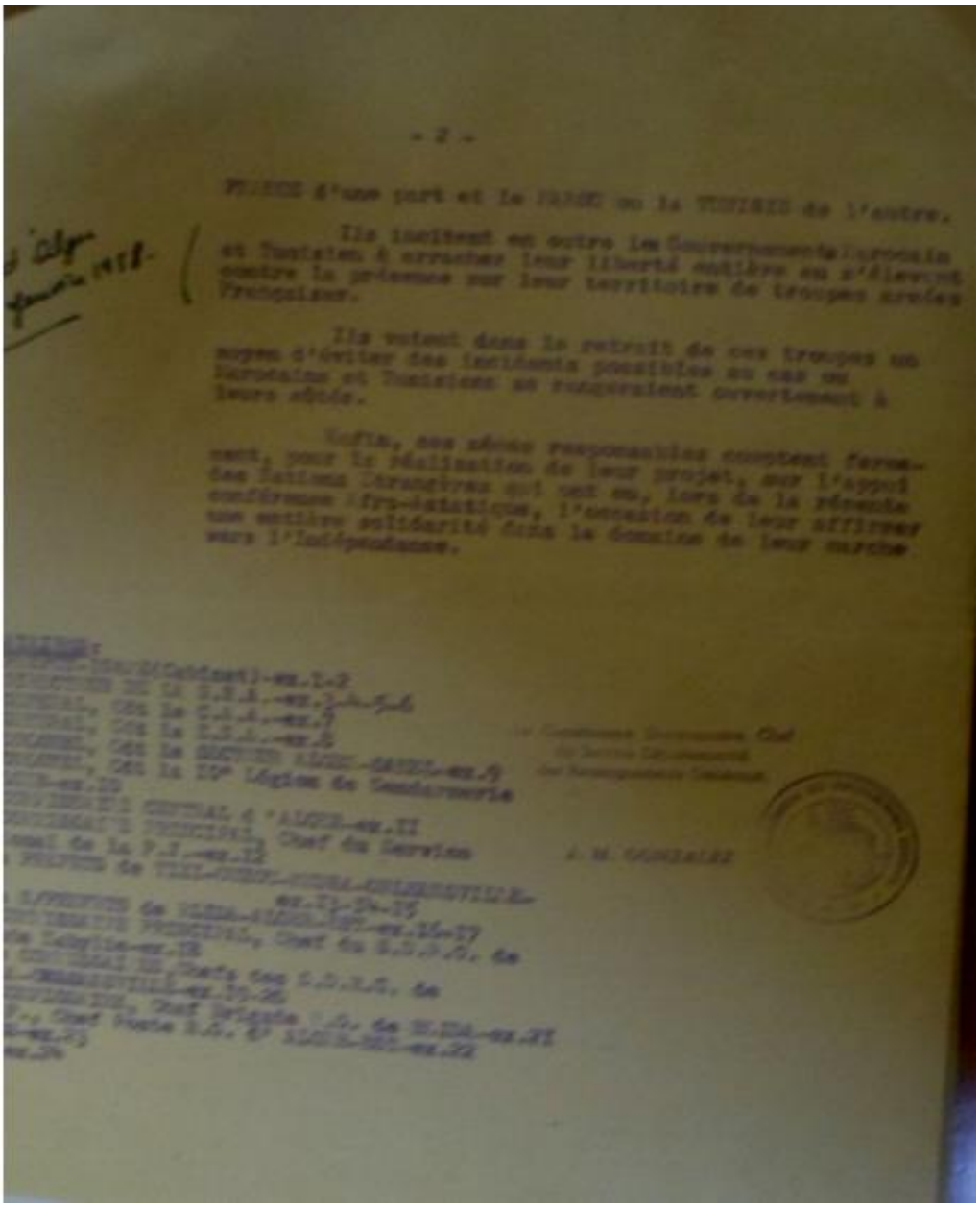

قيام المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق بتشكيل الحكومة المؤقتة [1]

[1] امحمد بوحموم، العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957-1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ص496.

فهرس

المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمة..... أ

الفصل التمهيدي:

التطور التاريخي المؤدي لتشكيل هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني 10

المبحث الأول: المنظمة الخاصة..... 10

1. تشكيل المنظمة الخاصة..... 10

2. قيادة أركان المنظمة الخاصة 11

2-1 قيادة الأركان الأولى..... 11

2-2 قيادة الأركان الثانية..... 12

2-3 قيادة الأركان الثالثة..... 13

المبحث الثاني: توحيد القاعدة النضالية للعمل المسلح..... 15

1. اللجنة الثورية للوحدة والعمل 15

2. مجموعة 22 وانبثاق لجنة 6..... 17

المبحث الثالث: واقع الهيئات التنفيذية في مسار الثورة 23

1. لجنة التنسيق والتنفيذ 23

2. الهيئات العسكرية داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 26

خلاصة الفصل..... 29

الفصل الأول:

تواجد جيش التحرير الوطني بالمناطق الحدودية 1957 -1960..... 32

المبحث الأول: العوامل التي أدت إلى تواجد جيش التحرير الوطني المرابط بالمناطق الحدودية 32

1. خروج لجنة التنسيق والتنفيذ..... 32

1-1 أسباب خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من داخل الوطن..... 32

1-1-1 معركة الجزائر جانفي -أكتوبر 1957..... 34

1-1-2 استشهاد العربي بن مهيدي..... 35

1-2 الوجهات التي انتقلت منها لجنة التنسيق والتنفيذ..... 37

1-3 نتائج خروج لجنة التنسيق والتنفيذ على مسار الثورة الجزائرية 38

2. خطا موريس وشال وأثرهما في انتقال سكان الحدود شرقا وغربا 40

2-1 إقامة خطا موريس وشال..... 40

2-1-1 فكرة إنشاء خطا موريس وشال..... 38

2-1-2 تعريف الأسلاك الشائكة..... 41

2-2 بطاقة تقنية لخطي موريس وشال 42

2-2-1 وسائل الرصد والمراقبة..... 42

2-2-2 على الحدود الجزائرية التونسية 44

2-2-3 على الحدود الجزائرية المغربية..... 45

2-3 آثار خطا موريس وشال..... 45

2-3-1 على الجزائر..... 45

2-3-2 على فرنسا..... 47

3. قرار غلق الحدود وانعكاساته على جيش التحرير الوطني 48

3-1 أهداف القرار الفرنسي من غلق الحدود..... 48

* أبعاد سياسية 48

* أبعاد عسكرية 49

* أبعاد اقتصادية اجتماعية..... 50

3-2 تأثير غلق الحدود على جيش التحرير الوطني..... 50

3-3 أساليب جيش التحرير الوطني في مواجهة غلق الحدود..... 52

المبحث الثاني: الهيئات العسكرية الممثلة لجيش التحرير بالمناطق الحدودية..... 55

1. لجنة العمليات العسكرية الشرقية(COM L'EST) 56

2. لجنة العمليات العسكرية الغربية (COM OUEST) 59

3. المهام الأساسية للجنتي العمليات العسكرية الشرقية والغربية..... 60

3-1 لجنة العمليات العسكرية الشرقية..... 61

3-2 لجنة العمليات العسكرية الغربية..... 62

خلاصة الفصل..... 63

الفصل الثاني:

الظروف التي ساهمت في تشكيل هيئة قيادة الأركان العامة..... 66

المبحث الأول: التطور العددي لجيش التحرير المرابط على المناطق الحدودية 66

1. جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الشرقية..... 67

2. جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الغربية..... 68

3. النتائج التي حققها جيش التحرير الوطني على مستوى الحدود..... 73

3-1 على الحدود الشرقية..... 73

3-2 على الحدود الغربية..... 74

المبحث الثاني: النشاط الذي قامت به الهيئات القيادية للثورة 76

1. اجتماع العقداء العشرة 11 أوت-16ديسمبر 1959..... 76

2. الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة في طرابلس 16ديسمبر 1959-18جانفي 1960 78

3. القرارات الصادرة عن تلك الهيئات..... 80

3-1 اجتماع العقداء العشرة..... 80

2-3 الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة بطرابلس..... 81

المبحث الثالث: تشكيل قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني..... 83

1. الإطار القانوني والتنظيمي لقيادة الأركان العامة..... 83

1-1 الإطار القانوني لهيئة الأركان العامة..... 83

1-2 الهيكل التنظيمي لهيئة الأركان العامة..... 84

1-2-1 البنية العمودية لهيئة الأركان العامة..... 84

1-2-2 البنية الأفقية لهيئة الأركان العامة..... 86

2. المهام التي أسندت إلى هيئة الأركان العامة..... 88

3. أهم الإنجازات التي حققتها هيئة الأركان العامة..... 91

3-1 التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني..... 91

3-1-1 التنظيم العسكري على الحدود 92

3-1-2 التنظيم العسكري في الداخل..... 93

3-2 بسط النفوذ..... 93

3-3 العمليات العسكرية..... 94

خلاصة الفصل..... 95

الفصل الثالث

علاقة هيئة الأركان العامة بالهيئات الثورية الأخرى..... 98

المبحث الأول: علاقة هيئة الأركان العامة بالهيئات المركزية..... 98

1. علاقة هيئة الأركان العامة بالحكومة المؤقتة..... 98

1-1 تشكيل الحكومة المؤقتة 98

1-2 علاقة الحكومة المؤقتة بهيئة الأركان العامة 100

1-1-1 من حيث التشكيل..... 100

1-1-2 من حيث المهام..... 101

2. علاقة هيئة الأركان العامة بالمجلس الوطني للثورة..... 102

2-1 ماهية المجلس الوطني..... 102

2-2 دورات المجلس الوطني..... 102

2-3 علاقة هيئة الأركان بالمجلس الوطني..... 103

2-3-1 من حيث التشكيل..... 103

2-3-2 من حيث المهام 103

3. علاقة هيئة الأركان العامة باللجنة الوزارية للحرب..... 104

3-1 من حيث التشكيل..... 104

2-3 من حيث المهام..... 104

المبحث الثاني: النتائج المترتبة عن علاقة هيئة الأركان بالهيئات المركزية..... 106

1. اللجنة الوزارية للحرب..... 106

2. الحكومة المؤقتة الجزائرية..... 109

المبحث الثالث: هيئة الأركان العامة وعلاقتها بأزمة صائفة 1962 112

1. اجتماع طرابلس 25ماي-7جوان 1962 112

1-1 انعقاد الاجتماع..... 112

2-1 قراراته..... 115

2. اجتماع زمورة 24-25 جوان 1962..... 116

3. هيئة الأركان العامة وعلاقتها بأزمة صائفة 1962..... 119

3-1 طبيعتها..... 119

2-3 أسبابها 120

خلاصة الفصل..... 124

الخاتمة 125

قائمة المصادر والمراجع..... 129

الملاحق..... 139

الفهرس 154